تدبير المنزل

ما بعد الثورة

أ.د. حلمي محمد القاعود



بطاقة فهرسة

حقوق الطبع محفوظة

مكتبة جزيرة الورد

اسم الكتاب : تدبير المنزل ما بعد الثورة

المؤلف : أ.د. حلمي محمد القاعود

رقم الإيداع :

الطبعة الأولى ٢٠١١



القاهرة : ٤ ميدان حليم خلف بنك فيصل

ش ٢٦ يوليو من ميدان الأوبرا ت : ٠١٠٠٠٠٤٠٤٦ـ٢٧٨٧٧٥٧٤

Tokoboko_5@yahoo.com

تدبير المنزل

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى أصحابه والتابعين بإحسان إلى يوم الدين،

وبعد :

فالسياسة في الأدبيات الإسلامية هي علم تدبير المنزل . قال بذلك ابن سينا في كتابه الشفاء . وهذا التعريف في رأيي من أفضل التعريفات التي تعرضت للسياسة ومفهومها، فهي عملية تخدم المجتمع وتدبر شئونه مثلما تخدم الحياة التي تعيشها الأسرة داخل البيت، حيث يقوم رب الأسرة بتدبير ميزانيته وفقا لإمكاناته، ويتعامل مع أفراد بيته بما يمكنه من الوفاء باحتياجاتهم في إطار العلاقات العامة مع الجيران والمجتمع والسلطة القائمة، داخل بيئته أو خارجها، وتقديم الأولويات على الثانويات التي يمكن تأجيلها إلى حين .

ويبدو أننا يجب أن نستدعي هذا المفهوم بعد ثورة الورد في يناير ٢٠١١م، لنتجاوز المضاعفات الاجتماعية والاقتصادية التي جرت عقب الثورة، وما صاحبها من توقف دولاب العمل، وخسائر في مجالات وميادين عدة، وانهيار في إدارة بعض المؤسسات ..

هناك من يريد أن يدخل البلاد في مماحكات سياسية إلى ما لا نهاية، بقصد تحقيق مصالح خاصة، أو حزبية محدودة، أو غير ذلك من غايات لا تمت بصلة إلى صالح الوطن، وهو ما يتناقض مع طبيعة الثورة وأهدافها وغاياتها .

وأعتقد أنه لا بد من وضع خطة واضحة لبناء مؤسسات سياسية واقتصادية

واجتماعية ، وهيئات أهلية تسهم في استقرار المجتمع ، وتقود خطواته نحو الخروج من الصعوبات الراهنة وفق آليات راسخة ، تقوم على البحث والدرس والتخطيط ، وسياسة لها ثوابت في كل ركن من أركان المجتمع ، لا تتأثر كثيرا بتغيير القيادات أو الإدارات .

إن أولوية العمل في سياق تدبير ،لمنزل تتمثل في إنقاذها من التدهور الاقتصادي والديون الثقيلة التي تنذر بخطر عظيم صنعه الفساد ، أو مؤسسة الفساد التي نمت وترعرعت في ظل النظام الفاسد حتى صارت أقوى المؤسسات قاطبة ..

إن النهب والسرقة بالقانون والرشوة والاستيلاء على أراضي الدولة والمرتبات الفاحشة التي يحصل عيها بعض الناس دون مقابل حقيقي ، والأجور المغالى فيها بالنسبة لبعض الفئات الهامشية ، وغير ذلك من أوجه الفساد البشع ، تفرض على الحكومة التركيز ، في استعادة المنهوبات والمسروقات ، والمغتصبات ، وخفض الأجور العالية إلى المستوى الذي يعادل الإنتاج أو الجهد المبذول ، وتسريح المستشارين في الوزارات والمؤسسات المختلفة الذين لا عمل لهم ، أو يقومون بعمل صوري لا قيمة له ولا ضرورة ، وإنهاء مهمة الموظفين والعاملين الذين تجاوزوا الستين في المؤسسات غير المنتجة أو البحثية ، وتخفيض الإنفاق الحكومي في المجالات التي يمكن ألا تتأثر مثل ارياضة والفن وحظيرة الثقفة وحظيرة الإعلام الفاشل الذي يستنزف أموال الفقراء والبائسين لتدخل جيوب نخب لا تعمل ولا تنتج ولا تصدق ..

إن توفير المليارات ممكن في وقت قصير ، إذا وضعنا نصب أعيننا السفه الحكومي في مجالات غير مجدية ، ودعم المليونيرات (دعم المصدرين مثل مصدري الحديد والأسمنت) ، والإنفاق المسرف في مجالات غير مثمرة : وفي مقدمتها الأمن والإعلام والمظاهر الفارغة ..

لقد وفر الحاكم العسكري للإذاعة والتليفزيون قبل إنهاء مهمته في الأسبوع

الماضي أكثر من أربعين مليونا من الجنيهات في أقل من أسبوع ، وأعتقد أنه يمكن توفير مئات الملايين على مدى الأسابيع والشهور في هذا المرفق الذي ينفق بغير حساب على المحظوظين من الأبواق الكاذبة ، والعوالم والمشخصاتية وأصحاب المسلسلات الرديئة وبتوع الكرة الذين يبدو أكثرهم مجرد سمسار يجيد النفاق وعلو الصوت من أجل الكسب السهل ، والمسئولين والإداريين الذين يغترفون مكافآت وبدلات ؛ دون أن يبذلوا جهدا بينما الفقراء يتضورون جوعا وفقرا وقهرا !

والأمر نفسه يمكن تطبيقه في الصحافة والمؤسسات الحكومية والوزارات ، وخاصة في المستويات العليا التي تتقاتل للبقاء في مناصب هلامية من أجل الملايين التي تغرفها من عرق الشعب المظلوم !

أعلم أن رئيس الوزراء حين يبدأ بنفسه ، ويعلن أنه يكتفي بمرتبه في الجامعة ، ومعاشه الذي يتقاضاه بوصفه وزيرا سابقا ، يستطيع أن يرغم بقية القوم على الخضوع للإرادة الوطنية التي تسعى إلى العدل ومحاربة الفساد ، وليكن دخل رئيس الوزراء مقياسا للحد الأعلى للأجور والمكافآت والبدلات التي يتقاضاها الأشخاص الذين يتولون المسئولية العليا في مختلف المجالات ، أما أن يستأثر البعض بمرتبات خيالية بعضها يتجاوز الملايين سنويا ، فهذا هو الظلم السافر ، أو الظلم الكافر الذي لا يرضى ربا ولا نبيا ولا مخلوقا ..

إن أحد الصحفيين الذي يتقاضى شهريا أكثر من مليون جنيه أطل على الناس ذات يوم قريب ليقول إن مجموع ما يحصل عليه شهريا هو سبعون ألفا فقط ، وكأنه – يا ولداه !– يتقاضى مبلغا صغيرا ، لا يصل به إلى اليوم الخامس في الشهر ، وبالطبع نسي صاحبنا أن يشير إلى عائد الإعلانات ، وما يحصل عليه من مكافآت وبدلات ؛ بحكم كونه رئيس مجلس إدارة لما يقرب من عشرين مطبوعة تصدر عن مؤسسته الصحفية ، ولكل مطبوعة مجلس ومكافأة وبدل . إن السبعين ألفا على فرض أنه لا يتقاضى غيرها هي مرتب سبعين أستاذا جامعيا أفنوا عمرهم في البحث

والدرس والقراءة والإنفاق على بحوثهم ودراساتهم وأولادهم وذويهم طوال الشهر ، وينتظرون منحة الجودة التي قررها لبعضهم بالذل والإهانة وزير التعليم العالي السابق ، فهل هذا يدخل في سياق العدل ؟

إني أتمنى من رئيس الوزراء أن يدرس على وجه السرعة تجربة حزب العدالة والتنمية التركي صاحب المرجعية الإسلامية ، في كيفية محاربة مؤسسة الفساد التركية ، واستعادة أموال الشعب التركي المنهوبة ، وتقديم الفاسدين إلى القضاء مهما كانت مراكزهم (من بينهم مسعود يلماظ وتانسو تشيللررئيسا وزارة سابقان !) .

إن حكومة العدالة والتنمية استطاعت بطرق شتى أن تستعيد أموال الشعب ، وأن تُرجع ما نهبه رجال الأعمال اللصوص إلى خزينة الدولة من يخوت وأراض ومصانع وقصور وبيوت ومؤسسات في وقت قصير ، سواء بالتصالح المشروط ، أو بالقضاء الذي كان يصدر أحكاما رادعة على المذنبين أيا كان وضعهم أو مستواهم أو قوتهم !.

ويجب على دولتنا أن تتوقف عن الاستدانة الخارجية والداخلية ، فالأموال والممتلكات التي يمكن استردادها ، مع وقف الإنفاق السفيه وتخفيض الأجور الضخمة ، يمكن أن تغنينا عن قبول القروض ذات الفوائد التي تأكل الأخضر واليابس ، وقد استطاعت تركيا في ثماني سنوات أن تسدد كل ديونها تقريبا ، وأن ترفع مستوى الدخل القومي ، وأن ترتفع بمستوى معيشة المواطنين أضعاف ما كانوا عليه يوم تولوا الحكم ، لدرجة أن العلمانيين هم أكثر الناس تأييد لحكومة العدالة والتنمية بعد أن أثبتوا وجودهم في تحقيق مطالب الشعب التركي .

إن تدبير المنزل بالنسبة لمصر أمر ممكن ، ففي مصر خبرات وطاقات عظيمة يمكن أن تسهم إسهاما كبيرا في حل مشكلاتها ، وتنظيم شئونها ، ووضع أقدام المصريين على طريق النهوض والسلامة ، ولذا فوجود خبراء أجانب في مجالات لا تستدعي ضرورة وجودهم مثل التعليم ، هو أمر عبثي ، فما الذي يصنعه خبير

التعليم الأميركي مثلا الذي يتقاضى أجرا باهظا نظير مشوراته ، بينما لدينا مئات الخبراء الذين يعلمون جيدا طبيعة ظروفنا وثقافتنا وأبنائنا ، ولن يكلفونا مثلما يكلفنا الأجنبي ؟

ما قيمة الخبير الأجنبي حين لا يكون هناك مكان للتلاميذ أو الطلاب في المدارس أو الجامعات ؟ هل نوفر للتلميذ والطالب مكانا يجلس فيه بدلا من مدارس الفترتين وضغط المحاضرات ، أو نستورد خبراء قد تكون مهمتهم الأساسية رفض ثقافتنا وفرض أجندة أجنبية معادية ؟

لدينا أموال أو مدخرات خاصة لعموم الناس في البنوك تنتظر فوائد البنوك الربوية القليلة ، لأنهم لا يستطيعون استثمارها في مشروعات منتجة ؛ فلماذا لا نفتح الباب الحلال للشركات المساهمة أو ما يسمى الاقتصاد التعاوني لتعمير بلادنا وتوفير احتياجاتنا وخاصة في المجال الغذائي والزراعي والصناعي ، وأمامنا سيناء ومحور التنمية الموازي للنيل الذي اقترحه فاروق الباز، والساحل الشمالي والصحراء الشرقية وساحل البحر الأحمر ، وبحيرة ناصر وثروتها السمكية وجنوب البلاد ..؟

نحن في كل الأحوال نستطيع بعون الله أن نحل مشكلاتنا بأنفسنا ، ونقدر على تجاوز الصعاب والعقبات إذا خلصت النوايا ، وأقمنا المؤسسات الراسخة التي تعمل دون انتظار لتوجيهات السيد الرئيس، أو بناء على تعليماته .

تدبير المنزل هو علم السياسة في المفهوم الإسلامي .. فهل ندبر منزلنا ؟

حلمي محمد القاعود

المجد في ٢١/ ٣/ ٢٠١١م



أولاً
الإسلام
والديمقراطية



العمائم البيض في ميدان التحرير

كان من المشاهد التي أسعدتني في مظاهرات الثورة بميدان التحرير ، وجود العمائم البيضاء التي تمثل الأزهريين الذين حضروا بزيهم التقليدي بين المتظاهرين والمعتصمين ؛ للمشاركة مع جموع الشعب المصري في المطالبة بإسقاط النظام الفاسد ، وتخليص البلاد من حكم الطغيان والإجرام ، فقد أعادوا سيرة الأزهر المعمور يوم كان يقود الثورة ضد الطغاة والغزاة ، وظل كذلك حتى جرده الفراعنة المحدثون من دوره ، وحرموه من طبيعته ، وحولوه إلى مجرد أداة فارغة لا وجود لها ، كل مهمتها إصدار الفتاوى التي ترضي الفرعون ، وتؤيد تنازلاته المشينة للعدو ، وتفتح أبواب الأزهر الطاهر للغزاة الأنجاس ، وتحلل الربا ، وتناصر الغرب الصليبي في استئصاله للإسلام على أرض أوروبا ، شكلا ومضمونا ..

العمائم البيض في ميدان التحرير كانت عودة طيبة لعقل الإسلام كي يقود الأمة الإسلامية مرة أخرى ، ويبعث نهضتها العلمية والفكرية والثقافية من جديد ، ويعالج الأمراض التي لحقت بالفكر الإسلامي ، والشوائب التي لحقت به ، على أيدي المفْرطين والمفرّطين .

كان ظهور العمائم البيض تعويضا عن غياب العمائم السود التي خضعت لإرادة التمرد الطائفي ، وآثرت أن تتحالف مع النظام الفاسد من أجل مكاسب حرام غير مشروعة على حساب القانون والمواطنة والعدل ، ومع أن الكنيسة المتمردة حاولت أن تخضع رعاياها الروحيين لهذه الإرادة الانتهازية فإن كثيرا من هؤلاء الرعايا رفضوا الانصياع ، ونزلوا إلى الميدان مع شركاء الوطن ، ورأوا أن التحالف الأثيم

بين النظام والكنيسة جريمة كبرى لا يمكن قبولها ، فهتفوا مع الهاتفين بسقوط النظام ، وضحوا ببعض أفرادهم في مواجهة الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وسيارات الدهس الأميريكية ، وأثبتوا أنهم جزء لا يتجزأ من نسيج المجتمع المصري !

عودة العمائم البيض لممارسة دورها التاريخي يبشر بعصر جديد للأزهر في حياة الأمة ، تمسك فيه هذه المؤسسة العلمية بناصية العلم الشرعي وعلوم اللغة وموقف النخوة الإسلامية مرة أخرى ، حيث تصير جزءا من حياة المحتمع ، ومرشدا له نحو صحيح الدين ، وموجها نحو المواقف السليمة في أمور الدنيا والآخرة .. ثم إن المجتمع سوف يصغي لها ويستمع لأقوالها وإرشاداتها ، لأنه يجد فيها حاضنا للهوية ودرعا يحمي روح الأمة ويدفع بها إلى الوثوب والانطلاق الذي حرمت منه طويلا .

وأعتقد أن ظهور العمائم البيض رافقته ظاهرة طيبة ،وهي مشاركة الجماعات الإسلامية الأخرى ، ربما لأول مرة ، فقد شاركت في الثورة الجماعات السلفية والجهاد والجماعة الإسلامية إلى جانب الإخوان المسلمين ، وغيرها من الجماعات والجمعيات التي أضافت إلى وحدة المجتمع ، وأظهرت روح الإسلام في التوحد من أجل هدف أكبر يفيد الأمة ، ويحررها من الطغاة الذين حاربوا الدين ، وفتنوا الناس عن إسلامهم ، وأقصوا كل من يجاهر بالشهادتين عن مرافق الحركة والنشاط في المجتمع ، وأبعدوا كل من ينتسب إلى التدين عن مؤسسات العمل والتوظيف ، وعاثوا في الأرض فسادا ، لا يمنعهم مانع ، ولا يردعهم رادع ..

كان حضور ألوان الطيف المختلفة للحركة الإسلامية في ثورة يناير بشيرا بعصر جديد تنطلق فيه الحركة الإسلامية إلى العمل والدعوة وفقا لصحيح الدين ، والتكامل فيما بين فصائل هذه الحركة في تحقيق أهداف الإسلام العليا من ترقية للمجتمع ، وتوحيد للأمة ، وبث لروح الجهاد الأكبر من أجل خدمة الجمهور ، وخاصة الطبقات الفقيرة ، والمشاركة الفعالة في قضايا الأمة وفق منهج ذكي يركز

على الأولويات، ويرجئ الهامشيات، والخلافات حولها، ويتبنى مشروعات يحسها الناس ويستشعرونها ويتأثرون بها ويفيدون منها .

إن الخلافات التي تنشب بين هذه الجماعة أو تلك، ينبغي ألا تكون حائلا دون اتفاق على الأسس الرئيسية، والقضايا المشتركة، والهموم العامة، لأن خصوم الإسلام لا يفرقون بين هذه الجماعة أو تلك. وليكن شعار الإمام محمد رشيد رضا : « نلتقي حول ما اتفقنا عليه، ويعذر بعضنا بعضا فيما اختلفنا حوله » حاضرا في أذهان كل الجماعات، فهذا هو الشعار الذي تبناه الإمام الشهيد حسن البنا فيما بعد .

إن الحركة الإسلامية يجب أن تقدر الطبيعة البشرية في اختلافها، وتنوعها، وأن هذا الاختلاف وذلك التنوع يمكن أن يكونا عنصرا إضافة وليس عنصرا خصم من الحركة الإسلامية، فلكل جماعة أن تتبنى الطرق والوسائل التي تناسبها وتتفق مع ظروفها، ولكن جميع الفصائل يجب ألا تنسى أن خصوم الإسلام لا يفرقون بين إخواني أو سلفي أو سني أو صوفي أو جهادي أو منتمي للجماعة الإسلامية .. فخصوم الإسلام هدفهم واضح، وهو تشويه الإسلام والمنتسبين إليه، إن لم يستطيعوا القضاء عليه، وهم خصوم مدربون على الكذب والتدليس واصطياد التصرفات الصغيرة هنا وهناك، لجعلها عنوانا على الإسلام والمسلمين، والانطلاق منها لتسديد ضرباتهم وتوجيه سهامهم .

وينقسم خصوم الإسلام إلى فريقين، الأول لا أمل فيه لأنه مأجور ومدرب على الكيد للعقيدة الإسلامية وأهلها، وهذا الفريق ينتعش في ظل الاستبداد والطغيان والديكتاتورية، فيسعى للهيمنة على الإعلام والتعليم والثقافة والصحافة ليخاطب من خلالها جماهير الناس بما يدلس به ويضلل، ويستخدم المصطلحات المراوغة التي تحمل أكثر من دلالة، أملا في لفت الأنظار عن القضايا المهمة، وتوريط المجتمع في حوارات ونقاشات غير مثمرة حول أمور سطحية لا تفيد المجتمع، ولا تخدم الناس، ولكنها تستنزف العقل الإسلامي وتهدر جهده فيما لا يفيد .

الفريق الآخر يتحرك عن جهل بأحكام الدين وتشريعاته ، وهو ما ينبغي أن تبذل جميع الفصائل الإسلامية جهودا كبيرة ، لتقديم مفاهيم الإسلام الصحيحة وشرحها في أسلوب ملائم ، يتناسب مع العصر وتطوراته وطرائقه ، ومخاطبة الجاهلين بالإسلام بالرفق واللين ، والشرح والتوضيح ؛ لأن هؤلاء عندما يرون المفاهيم الصحيحة للإسلام ، سيقتنعون ويشاركون المجتمع الإسلامي أفكاره وقيمه.

وأرى أن ذلك الأمر يفرض على الحركة الإسلامية أن تهتم بالمشروع التربوي التعليمي ؛ بحيث يكون له الأولوية على كل ما عداه ، بمعنى أن الخطاب الإسلامي يجب أن يركز في حركته اليومية العامة داخل المساجد والمؤسسات المختلفة ، على الناحية التربوية التعليمية بالحكمة والموعظة الحسنة ، ثم بلورة ذلك في إنشاء المدارس والجامعات الإسلامية على امتداد الوطن وفي كل بقعة ممكنة حتى يمكن الارتقاء بالمستوى التعليمي من ناحية ، وترسيخ قيم الإسلام ومفاهيمه في نفوس الأجيال الجديدة من ناحية أخرى .

ثم إن المشاركة في العمل العام والنزول إلى الشارع من جانب بعض الفصائل الإسلامية ؛ بات أمرا ضروريا ، حيث لم يعد مقبولا اعتزال المجتمع ، أو الانكفاء على الذات في حدود الجماعة ، فالمسلم عنصر فاعل في الحياة ومجالاتها المختلفة ، لا يعتزل الناس ، ولا يخاصمهم ، ولا يعاديهم ..وهو في كل الأحوال داعية للدين بسلوكه وتصرفاته ونشاطاته التي تجعل الآخرين يلتفتون إليه ويقدرونه ، وخدمته للناس هي عمل مأجور عليه من الله ﴿إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾.

أيضا فإن المجال الإعلامي والثقافي والصحفي مجال مهم لا يمكن تجاهله ، لأنه وسيلة الاتصال الناعمة بين الحركة الإسلامية ، وجموع الناس لقد حرم النظام البائد الحركة الإسلامية من هذه الوسيلة ، فصادر صحفهم ومكتباتهم ، ومنعهم الظهور في التلفزة ، والمشاركة في الإذاعات والنشاطات الثقافية ، مما أتاح للنظام

البائد وخصوم الإسلام فرصة التشويه والتشهير ؛ حتى باتت بعض المصطلحات الإجرامية لصيقة بالإسلام والمسلمين مثل : الإرهاب والتطرف والتشدد والظلام والظلامية والإظلام والأصولية والتخلف وغيرها !

حضور العمائم البيض إلى ساحة التحرير بشارة انطلاق إسلامية لتقديم الإسلام برحابته وغناه وسخائه ، وأعتقد أن الأزهر الجديد سيكون بوتقة تجمع الحركة الإسلامية على الاعتصام بحبل الله جميعا ، والارتقاء إلى هدف أكبر هو خدمة الدين ، ومعالجة بعض الأمراض البشرية التي تصنعها النزعات الأنانية أو النرجسية أو تضخم الذات أو الرغبة في كسب الشهرة وحب الظهور أو بعض المنافع الدنيوية الزائلة .

إن الدعوة إلى الله ارتقاء نحو مرضاة الله ، وخدمة الإسلام والمسلمين ، وتأليف للقلوب من أجل مجتمع أفضل .

المجد في٢٦/ ٣/ ٢٠١١م

الحرية ووحدة الوطن !

ما جرى في إمبابة محزن ومؤسف ومؤلم ! ويمثل جريمة بشعة بكل المقاييس ، لا أنظر إلى الخسائر البشرية أو المادية ، ولكن أنظر إلى خسائر الوطن في الحرية والاستقرار والأمل ، فهي أكبر وأغلى .

مصر الحضارة والرقي ، التي قدمت للدنيا مثالا رائعا فريدا بوم ثورتها العظيمة في يناير ؛ تتعرض اليوم لمؤامرة كبرى ، تتجاوز إمبابة إلى أركانها الأربعة ، بل تتجاوزها إلى أرجاء العالم العربي كله .فقد أدرك المجرمون المحليون والخارجيون أن مصر بدأت تأخذ زمام المبادرة للنهوض والخروج من غرفة العناية المركزة التي وضعت فيها أكثر من ثلاثين عاما ، بحيث لا تحيا صحيحة سليمة قوية ، ولا تموت مريضة بائسة يابسة !

بعد إسقاط النظام في الحادي عشر من فبراير ، جرى أول اختبار للإرادة الشعبية ، وكان الاستفتاء على التعديلات الدستورية يمثل أرقى صورة لتحضر ، والنزاهة المفقودة والشفافية الغائبة ، وقال الناس كلمتهم . وتابع الشعب مسيرته الحقيقية للانتقال إلى السلطة المدنية بوتيرة منتظمة ، وفّي فيها الجيش بوعده ، الذي قطعه على نفسه بالعودة إلى ثكناته تنفيذا لمهمته الأصلية بالدفاع عن أمن الوطن وحدوده .. ولكن أعداء الوطن في الداخل والخارج ، وأصحاب المصالح ممن يغترفون من أموال الشعب البائس الفقير بلا حسيب ولا رقيب ، لم يعجبهم ذلك ، فتحركوا في أكثر من اتجاه ، لتمزيق الوطن وتفتيته ، من ناحية ، واستعادة النظام السابق بفساده وفاشيته وضعفه أمام الغزاة والطامعين !

هناك طبقة مساندة للنظام السابق ما زالت قائمة في الصحافة والإعلام والثقافة والعمل العام ، ما زالت تنوح على النظام البائد وتبكي عليه ، وتتنادى بأدبياته وتصوراته ولكن بصياغة جديدة ، وتهدف من وراء ذلك إلى لفت الأنظار عن الأعداء الحقيقيين ، وتوجيه الناس إلى عدو مفتعل ، تلقي عليه اللوم والمسئولية حماية للمجرمين الحقيقيين واللصوص الذين لم يتوبوا ، ولم يتعظوا بمن دخلوا فندق طرة لاند وأقاموا فيه انتظارا ليوم العدل العظيم !

لقد ظهرت في الفترة الماضية دعوات غريبة ما زالت تلقى تعميما وترويجا وتأجيجا ، الغرض منها حرمان الشعب من حريته ، وقطف ثمار الثورة ، وذكرت مصادر أن هناك اجتماعات تتم في الظلام بين أركان النظام البائد وبعض المثقفين والإعلاميين لمواجهة تيارات بعينها ، ثم تتبنى بعض الجهات والأشخاص مؤتمرات وندوات تحت مسمى القوى الوطنية أو التقدمية ، وتشكيل مجالس عليا وصياغة دستور جديد ، ومطالبات بتأجيل الانتقال إلى الحكم المدني ثلاث سنوات ، والإعلان الكاذب أن الإسكندرية صارت إمارة إسلامية ، والتدخل الغريب في تشكيل هيئات قومية من تيارات بعينها واستبعاد تيارات أخرى ، والوقوف في المؤسسات الصحفية والإعلامية عند تغييرات محدودة ، وترك أشخاص بذواتهم في مواقعهم ، مع المناداة بتقديم انتخاب الرئيس على تشكيل المجلس النيابي ، وغير ذلك من تصرفات وأفكار الغاية منها استعادة النظام السابق في صورة جديدة ، لتحقيق مصالح أعداء الحرية والوطن ، وأصحاب المصالح من اللصوص الكبار !

في هذا الإطار يمكن أن نفهم أحداث إمبابة والجيزة والصعيد ، والاعتصامات وقطع الطرقات ، واستخدام العنف الذي لم يكن قائما بحال في أيام الثورة العظيمة ، ولكنه استجد عقب نجاحها وبداية تطبيق العدالة على قتلة الشهداء ، واللصوص الكبار ، والذين نهبوا البلد واستباحوها !

يتصور بعضهم أن مصر يمكن أن تعود إلى الوراء ، وإن لم يكن فإن تمزيقها أو

تفتيتها وفقا لمخططات كيسنجر ، وفلاسفة بلقنة الوطن العربي الإسلامي ، هو الحل العملي الذي يشفي غليل أعداء الحرية والأوطان ، وأظن أن هذا ليس ممكنا بدليل التجارب السابقة التي حدثت في العالم العربي ، فقد أشعلوا شرارة النار في لبنان عام ١٩٧٥ بعد حرب رمضان ، وظلت الحرب الأهلية هناك خمسة عشر عاما ، واستعان بعض الأطراف بالغزاة النازيين اليهود ، الذين وصلت دباباتهم إلى بيروت ، وعينوا رئيسا للدولة هناك ثم قتلوه ، حين تلكأ في تنفيذ رغباتهم ، ولكن الأطراف جميعا خرجت خاسرة ، وما زالت تدفع الضريبة حتى اليوم ، ومع ذلك لم يجدوا مفرا من التعايش ، والعودة إلى التفاهم والحياة في مجتمع واحد ، يتعاملون فيه معا ، وينتجون معا ، ويواجهون العدو الحقيقي معا !

المحاولات التي يبدو أنها نجحت في العالم العربي مثل السودان والعراق ، وتجري في ليبيا واليمن وسوريا ، خسائرها أكبر من مكاسبها ، وقد أظهرت الثورة أن الأمة روح واحدة ، وقلب واحد ، وأن التقسيمات العليلة ما هي إلا مرحلة مؤقتة سوف يتم تصحيحها ويدفع صناعها الثمن غاليا .

مصر الثورة وهي تواجه الانفلات الأمني المصنوع ، ستخرج أقوى مما كانت ، لأنها ستواجه صناع الانفلات بالقانون ويد العدالة التي ستطبقها على جميع المذنبين والمخطئين والمتآمرين ، لأن أمامها مرحلة مهمة هي البناء والتعمير .

وإذا كان بعضهم يعتمد على الاستفزاز والإثارة ، فإن الحكمة تقتضي من المواطنين جميعا أن يفوتوا الفرصة على المستفزين ، وصناع الإثارة . وليكن القانون هو الطريق الأول والوحيد لمواجهة هؤلاء ، وإنزال العقاب بهم دون حرج أو خوف !

لقد أعلن مائير داجان رجل المخابرات الصهيوني قبل الثورة ، أن كيانه العدواني من وراء ما يجري في مصر من تمزيق للوحدة الوطنية ، وأعتقد أنه لم يضف جديدا ، ولم يقدم خبرا طازجا ، فالعدو النازي اليهودي يعمل منذ وجوده الظالم على أرض

فلسطين لإشعال النار في الدول العربية المحيطة والبعيدة ، وتجنيد العملاء وأصحاب الضمائر الخربة من أجل إشغال كل بلد بما يجري في داخله ، ونسيان الجريمة الكبرى التي ارتكبها النازيون الغزاة وهي احتلال وطن عربي وتدنيس مقدساته وتشريد أهله في أرجاء الأرض .

وينسى الغزاة أن اللص يعيش طول عمره خائفا من صاحب الحق ، وهو ما يجب أن تعرفه الأمة جميعا ، ولا يفت في عضدها أن بعض ضعاف النفوس انحازوا إلى الغازي المحتل ، بل واستنجدوا به في بعض الأحيان ، وغازلوه طول الوقت ، فالأمة نسيج واحد ، وإن تباينت معتقداتها وأفكارها ، وجميعهم أبناء حضارة واحدة ،وثقافة واحدة ، هي حضارة الإسلام وثقافته التي ضربت المثل الراقي في التسامح والرحابة واحتضان من يستظلون بها من شتى الأفكار والتصورات .

إن الاختلاف والتباين في الحضارة الإسلامية مصدر قوة وثراء ، وليس مصدر ضعف وهوان ، لسبب بسيط ، هو أنه اختلاف في إطار الوحدة ، وتباين في دائرة التجانس ، وهذا سر عظمة الحضارة الإسلامية وتأثيرها الكبير في الحضارة العالمية ، فهي حضارة إنسانية في الأساس تتجاوز العنصرية والعرقية والطائفية والمذهبية ، حتى لو بدا أن بعض المنتسبين إليها في واد آخر .

ومهما يكن من أمر ، فإن محاولات حرمان الشعب المصري من حريته لصالح أطراف ترى أن الحكم الديمقراطي سوف يحرمها من امتيازاتها غير الطبيعية ، وأنه سيدفع بأطراف أخرى للمشاركة والظهور في المشهد العام ، وسيجعل المشاركة قائمة على المنافسة الشريفة لا المغالبة بقوة الذراع .. هذه المحاولات لن تنجح . صحيح أنها قد تؤخر الوصول إلى الديمقراطية بعض الوقت ، ولكنها لن تؤخره إلى أجل بعيد .

لقد اقترب موعد الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وهو ما ينبغي أن تحتشد له كل الأصوات العاقلة ، لنبني دولة المؤسسات والدستور الدائم الذي يحقق

الاستقرار الحقيقي، واستقلال السلطات الثلاث ..

أما الذين يثيرون الانفلات الأمني ويعزفون على الوتر الطائفي ، فيجب أن نعالجهم بالقانون الصارم ، ووعي الشعب بأطيافه المختلفة . ولا يظنن أحد أنه سيعلو فوق القانون أيا كان مركزه أو منصبه أو تأثيره . فمصر العظيمة باقية إلى ما شاء الله بتسامحها ومودتها وإنسانيتها. أما الأعداء في الداخل والخارج فمصيرهم إلى زوال بإذنه تعالى .

المجد في ١٠/ ٥/ ٢٠١١م .

الدولة الديمقراطية!

ذكرت بعض المصادر أن اجتماعا قد تم في إحدى المكتبات الشهيرة ، وسط البلد ؛ بين بعض مثقفي السلطة في النظام البائد ، وفريق من ضباط أمن الدولة المنحل لبحث المستقبل السياسي لمصر في ظل تنامي قوة التيار الإسلامي ، وكيفية مواجهته !

بالتأكيد فإن الجلادين لم يختاروا العمل مع مثقفي النظام البائد عبثا ، فهؤلاء صنائعهم ، وقد منحوهم الصدارة في عهد الرئيس المخلوع لينفذوا سياسته الرامية إلى تأبيد الاستبداد والفاشية البوليسية ، والتشهير بالإسلام والمسلمين من خلال استخدام مصطلحات التطرف والإرهاب والظلامية والإظلام والأصولية والرجعية والتخلف .. وغير ذلك من مصطلحات ، يرمزون بها إلى الإسلام دون أن يصرحوا به .

لا نعلم بالطبع ماذا دار بين الحظائريين والجلادين ، ولكن يمكن فهم ما دار في سياقات أخرى تبدو رد فعل لبعض الأحداث ..

فقد نقل عن أحدهم والقوم يناقشون كتابا له في إحدى المكتبات أنه طالب بتمديد فترة الحكم العسكري ثلاث سنوات أخرى ، حتى تتم صياغة دستور جديد ، وتقوم الأحزاب بإثبات وجودها في الشارع ، وأشياء أخرى !

الشخص نفسه انطلق في عموده اليومي بإحدى الصحف يهاجم رئيس اتحاد الإذاعة والتليفزيون ؛ لأن خبرا نقل عنه يقضي بإلغاء القبل والمشاهد الحميمة في الأفلام والمسلسلات . ومع أن رئيس الاتحاد نفى هذا الخبر جملة وتفصيلا ، فإن الشخص المذكور أقام مندبة لأن الظلاميين أي الإسلاميين ، سيفرضون الظلام على

مصر وأهلها ، وإذا كان يفعلون ذلك قبل أن يحكموا فما البال إذا وصلوا إلى كرسي الحكم ؟ لم يقل لنا حضره هل يوافق على القبل والمشاهد بين أهل بيته وآخرين كما تنقل الشاشة الصغيرة أو الشاشة الكبيرة ؟ وهل إذا رفض بعضهم ذلك في الواقع العملي يصبح متخلفا وظلاميا ورجعيا ؟

إذا أضفنا إلى ما سبق دعوات من قبيل تقديم انتخابات الرئيس قبل مجلسي الشعب والشورى ، والتنديد المستمر بالتعديلات الدستورية ، والإعلان الدستوري ، والمطالبة بإقامة مجلس رئاسي مشترك من العسكريين والمدنيين ، ثم محاولة ابتزاز القوات المسلحة واتهام بعض ضباط المجلس الأعلى بالانتماء للإخوان المسلمين أو التعاطف مع السلفيين ، ثم موقف يحيى الجمل في التغييرات الصحفية والحوار الوطني وحملته على السلفيين وتكفيره لهم ، واستمرار الحملات الصحفية على الإسلاميين بشكل فج ومبتذل ..

نجد أن هذه التصرفات تؤكد أن من يسمى الثورة المضادة تسعى إلى شيء واحد فقط ، هو وقف انتقال الحكم إلى المدنيين ، والقضاء على الأمل في إقامة الدولة الديمقراطية التي يحلم بها الشعب المصري بعد تضحياته الكبيرة ودمائه الغالية التي أريقت في ميدان التحرير وبقية الميادين ، وفي الوقت ذاته لا يكفون الحديث عن الدولة المدنية والمواطنة وعدم التمييز بين المواطنين !

الثورة المضادة التي يقودها مثقفو الحظيرة في الأماكن التي استمروا فيها ، تتضافر مساعيها مع محاولات زعزعة الأمن المستمرة التي يقودها البلطجية والمسجلون خطر من فلول المساجين الذين أطلقهم الجلادون قبل سقوط النظام ؛ ليترحم الناس على أيام الرئيس المخلوع وأجهزته القمعية ، ويقبلوا أن يحكمهم الجيش إلى الأبد ! ففي ذلك الجو الذي تموت فيه الديمقراطية والحرية ؛ ينتعش الجلادون وخدامهم المثقفون الحظائريون ، وتتحقق مقولة الجلاد الذي قال : إننا السادة وهم العبيد ، يقصد الشعب !

المثقفون الحظائريون ينتمون إلى العديد من التيارات المادية التي تجمعها الانتهازية ، والعداء للإسلام والمادة الثانية من الدستور ، والتحالف مع التمرد الطائفي المجرم ، وعددهم ليس كبيرا ، ولا يتجاوز مائة شخص على أكثر تقدير ، ولكنهم مهيمنون على الصحف اليومية الحكومية والخاصة ، والقنوات الفضائية ، ويتبادلون الأفكار ، أو ينسخون ما يقوله كبارهم فيردده صغارهم في نفس واحد ووقت واحد ، وبصيغة واحدة تقريبا ، وقد كوفئوا على خدمتهم للنظام البائد بالتمكين لهم بعد سقوطه ؛ بالمزيد من الأعمدة اليومية والمقالات الأسبوعية ، والوظائف الثقافية .

وبعد أن قامت ثورة يناير ظن الناس أنهم سيسقطون تلقائيا ، ولكنهم - يا للعار! - ارتدوا ثياب الأبطال ، وجعلوا من أنفسهم فلاسفة للثورة ومنظرين لها ، مع أنهم ذهبوا إلى قصر القبة قبل سقوط النظام بأيام ، وركعوا أمام الرئيس المخلوع ، وأشادوا بحكمته الذهبية، وعصره الذي لم يسبق له مثيل في الديمقراطية والحرية .. ألم يرددوا أنه أزهي عصور الحرية ؟

إن الحظائريين لم يسقطوا ولم يذهبوا مع النظام البائد ، ولكنهم تمكنوا ، وازدادوا تمكنا ، وكان حصنهم الحصين وطودهم الشامخ الراسخ يحيى الجمل يحميهم ويذود عنهم ، ألم يكن هو المستميت دفاعا عن بقاء سيده الرئيس حفاظا على الدستورية والتغيير الدستوري القديم وفقا للمادة ٧٦ إياها ؟

لقد لبى رغبتهم بتعيين الوزراء الذين أرادوا . عين لهم وزير الثقافة الحالي بدلا من سكينة فؤاد ومحمد الصاوي الذي اتهموه أنه يصلي !وعين لهم وزيرا شيوعيا للتضامن الاجتماعي كان زميلا له في حزب توتو ،وكانت أكبر إنجازاته رفض الأسماء الإسلامية للجمعيات التي يتم تسجيلها في الوزارة ، وتصريحه الغريب بأن مصر لا يمكن أن تكتفي من القمح ؟!

لقد اكتشف الحظائريون وحلفاؤهم بعد الاستفتاء على التعديلات الدستورية ،

أن وجودهم في الشارع المصري محدود للغاية ، مما يعني أن الشعب يرفضهم فكرا ومعتقدا وسلوكا ؛ لأنهم ببساطة يحاربون لإسلام دون مسوغ ، ويحاولون تشويهه بمناسبة وغير مناسبة . مع أن حرية الاعتقاد مكفولة بحكم الدستور . والأغلبية تؤمن بالإسلام . تأمل العنوان التالي لمقال نشره كاتبه بصحيفة الأخبار يوم ٢٧/ ٣/ ٢٠١١م . يقول العنوان :

«هل المتطرفون الدينيون.. فوق القانون؟ الجاهلية الجديدة تهدد مستقبل مصر» .

يعلق المذكور على خبر كاذب ، نشرته إحدى الصحف نتيجة خطأ مهني فاضح ، ويتحدث عن إقامة الحد على شخص غير مسلم بقطع أذنه بمعرفة من يسمون بالسلفيين ! فيقول : «الحادث مروع، كما وصفته الصحف».

فعندما تقتاد مجموعة من المتطرفين الدينيين مواطنا «لإقامة الحد عليه بقطع إحدى أذنيه وإحراق شقته وسيارته بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، لأنها تتهمه بإقامة علاقة آثمة مع فتاة »سيئة السمعة كانت تقيم في شقة استأجرتها منه بمدينة قنا.. فإن ذلك يعني إننا في مجتمع الغابة، وفي بلد بلا دولة وقوانين وأنظمة ومؤسسات.

وعندما ترفض الفتاة الاتهام بأنها على علاقة بالمؤجر.. يرغمها المتعطشون للعنف على الاعتراف، تحت التهديد،.. بوجود هذه العلاقة لكي تقوم مجموعة من الأشخاص- بعدها- بالهجوم علي شقتها وتكسير محتوياتها بالكامل قبل قطع أذن المتهم!

هذا يعني أن هناك عناصر منحت نفسها حق توجيه الاتهام لأيَ مواطن وتقرير نوع العقوبة وإصدار الحكم وتنفيذ هذا الحكم على قارعة الطريق!

وأمام حشد من الجمهور!.. ولا يمكن أن يحدث ذلك في مجتمع متمدين وفي القرن الحادي والعشرين! ولا يمكن أن يقع مثل هذا الحادث في دولة شهدت مولد

فجر الحضارة الإنسانية .

ويواصل المذكور التعبير عن تعصبه الأعمى ضد الإسلام والمسلمين من خلال تحريضه الرخيص الخسيس على قوم لم يرتكبوا هذا الجرم ، ولا علاقة لهم به ويضيف :

« إنهم يقدمون أنفسهم إلينا - الآن - باعتبارهم «أصحاب البلد» » .

ماذا يقول صاحبنا بعد أن ثبت أن الموضوع بعيد عمن اتهمهم ؟ وأن الحادث جاء في سياق عادات وتقاليد اجتماعية تسود المنطقة التي حدث فيها ؟ إنها الحملة المنظمة لإهدار الثورة ، واستعادة النظام البائد ، واستمرار زمن الجلادين !

إن مثقفي النظام السابق لا يريدون قيام الدولة الديمقراطية ، ويريدون أن يتخلى المصريون عن إسلامهم ليكونوا أناسا طيبين ، وغير متطرفين !

المجد في ٤/ ٥/ ٢٠١١م .

الإسلام والثورة

«لسنا إخوانجية ولا سلفيين !»..

هكذا رد مندوب المجلس العسكري الأعلى للقوات المسلحة على سؤال صحفي يمارس الابتزاز ويطارد الإسلام من خلال الحديث عن سرقة الإسلاميين للثورة ، صاحبنا ومن على شاكلته يظنون الثورة شأنا علمانيا ليبراليا شيوعيا ، لا علاقة للإسلاميين بها ، حتى لو كانت أغلبية ضحايا الرصاص الحي من المنتمين للحركة الإسلامية ، وحتى لو كان الإسلاميون على مدى ستين عاما قد دفعوا من شبابهم وحياتهم وأموالهم وأسرهم ، ضريبة فادحة من أجل الوطن ، لم يدفعها العلمانيون والليبراليون واليساريون الذين احتلوا المناصب الرفيعة وغنموا من خيرات الوطن ما لا يحل لهم ؛ مقابل مساندتهم الاستبداد العسكري البوليسي، والإشادة به ، ودعمه بالقول والفعل والصمت .

فجأة ترك العلمانيون والليبراليون واليساريون قضايا الحرية و لفساد والأموال المنهوبة ، وانعطفوا لهجاء الإسلام وإقصائه بحدة وعنف وتركيز ، دونما سبب واضح اللهم إلا بعض الحوادث التي نسبت كذبا إلى من يسمون بالسلفيين في أعماق الصعيد أو بعض المدن الأخرى

قيل إن السلفيين قطعوا أذن نصراني في إقامة حد شرعي (؟!) بسبب علاقة غير مشروعة مع امرأة ليست فوق مستوى الشبهات ، وظهر الخبر على مساحة ثمانية أعمدة في صحيفة كبرى بوصفه خبرا رئيسيا أو خبرا أول يمثل أهمية إستراتيجية تعني المجتمع المصري بل الأمة العربية والعالم كله ، لا تقل أهميته عن الحرب العالمية

الأولى والثانية . الذين نشروا الخبر لم يقوموا بواجبهم المهني والخلقي في التأكد من طبيعة الخبر وحقيقته ، ولكنهم أرادوا المسارعة في تشويه الإسلام من خلال السلفيين ، وإثارة الفزع الأكبر بين عموم الناس ، وإقناعهم أن الإسلام لا يملك إلا هذا الوجه الدموي الفاشي القبيح الذي يقوم بتنفيذه بعض الشباب الصغار المنتسبين إلى السلف الصالح !

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، بل انتشر الموضوع انتشار النار في الهشيم وظهرت بسرعة فائقة تعليقات ومقالات وندوات ، وبرامج التوك توك الفضائية التي كان نجومها من اليسار والليبراليين والعلمانيين للتخويف من الإسلام الدموي والمسلمين الإرهابيين القتلة ! ثم ظهرت عناوين صحفية من عينة : «الشعب يريد الوسطية ..لن نركع للسلفية » ، و الأحزاب الدينية «تعددت الأسماء» والفكر واحد ، وبلاغ للنيابة يتهم السلفيين بفرض إتاوات وترويع الأقباط في المنيا ، وعنوان على لسان ممثلة إغراء عجوز: «لا أخشي الإخوان المسلمين وأرشح عمرو موسي » ، ثم عناوين عن الدولة الدينية والشخصيات التي تتصدر المشهد السياسي وتحتكر تفسير الدين (؟!) وتجعل من نفسها وصيا على كلام الله و وكيلا لله ، ثم يمتد التفزيع إلى مجيء رئيس الجمهورية في الانتخابات المقبلة ذا خلفية دينية وأثر ذلك على ما يحدث في المستقبل في مصر، ثم ما يسمى التحالف الخفي بين الإخوان والسلفيين وما إذا كان سيظهر بقوة خلال الفترة القادمة أم لا؟ ثم تفسير بعض اليساريين للمشهد الراهن حيث يزعم أحدهم أن ما نشاهده اليوم هو النتيجة الطبيعية للدولة «شبه الدينية» القائمة في مصر منذ دستور ١٩٧١ وأن إدخال الدين في السياسة يضر بالدين ويضر بالسياسة ، ثم يتحدث عما يسميه هجمة التيار الإسلامي التي ساهم فيها كل من الإخوان المسلمين والسلفيين وبعض دعاة «القنوات الفضائية»، حيث اتفقوا جميعا – حسب زعمه – على تحويل الاستفتاء على تعديل بعض مواد الدستور من قضية سياسية إلي قضية دينية، بل الأخطر إلى قضية طائفية بين المسلمين

والأقباط .

كلام كثير حول تنفيذ الحدود ، ورش مياه النار على وجوه السـفرات من النساء ، فضلا عن الكلام الأكثر حول ما سمي بغزوة الصناديق ، والخراب الذي ينتظر مصر إذا بقي فيها شيء اسمه الإسلام !

المفارقة أن السلفيين أصدروا بيان ينفي علاقتهم بالسلوك الإجرامي الخاص بقطع أذن نصراني ، أو بممارسات غير قانونية ، وكان نفيهم منطقيا ومقنعا ويشير إلى أن ما قيل عنهم محض افتراء واختلاق ، وأن الحوادث التي وقعت تنسب لآخرين في ظل علاقات اجتماعية معروفة ، ويجب أن يخضعوا للقانون ، وقد ذكر السلفيون في بيانهم أن «الدعوة السلفية» على عهدها بالدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة، وأنها لم ولن تتعرض لغير المسلمين، والعصاة مِن المسلمين في حياتهم أو في طرقاتهم بأي نوع مِن الأذى . وأن «الدعوة السلفية» في ظل الغياب الكامل لأجهزة الأمن لم يُؤثر عنها أي شيء من ذلك؛ فكيف تقوم به بعد عودة رجال الأمن؟! وأن «الدعوة السلفية» عبر تاريخها تستنكر أن يكون العنف أسلوبًا دعويًا شرعيًا!

وتستنكر الدعوة أن تقوم «بعض وسائل الإعلام» بترديد بعض الأكاذيب، واختلاق وقائع لو كانت صحيحة؛ لوجب عليهم تصويرها، وأن تكون مُثبتة في محاضر الشرطة. وأن الحوادث الأخيرة في «قنا» و«المنوفية» ثبت أن السلفيين برآء منها، كما ثبتت براءتهم مِن الاعتداء على د.«البرادعي» مِن قبل، وأن ما يذاع مِن أكاذيب حول إلقاء «مية نار» على المتبرجات، أو فرض الجزية عى غير المسلمين؛ هي محض افتراءات وأكاذيب لا أساس لها. ومع ذلك تصر «بعض وسائل الإعلام» على ترديد هذه الأكاذيب!

ونحن – يقول بيان السلفيين – نحذر الجميع مِن أن «بعض وسائل الإعلام» يلعب دور «الثورة المضادة» الذي ربما يكون السلفيون أول ضحاياه، ولكنهم لن

يكونوا آخره.

المشكل في الأمر أن العلمانيين والليبراليين واليساريين كانوا أنصار النظام البائد، وأعوانه، بل كل كان بعضهم لسانه الناطق، وبوقه الصارخ، وهم اليوم يريدون أن يحافظوا على صدارتهم للمشهد الثوري، والظهور بمظهر من يدافع عن حقوق الجمهور، وهم الذين أضاعوها، وركبوا فوقها ودماء الشهداء تجري في الميادين والشوارع، وسارعوا لقبول الوظائف والمناصب دون مراعاة لمشاعر الناس .

وهم حين يتاجرون بما يسمى حقوق الأقباط، ويتحالفون مع قيادات التمرد الطائفي، لدرجة ابتزاز القوات المسلحة، إنما يبحثون عن مغانم لا يستحقونها، وامتيازات لا تجوز لهم.

إن النخب الثقافية العلمانية والليبرالية واليسارية تمثل أقلية ضئيلة، ولكنها امتلكت وسائط الإعلام والثقافة والصحافة والتعليم، وتمكنت من تشويه الإسلام ومحاصرته وإقصائه، مقابل المنافع التي حصدتها بغير حق، ولذا لا تقبل بأن يشاركها أحد من الإسلاميين أيا كانوا، وتصر على إقصائهم بالكذب والتدليس والتفزيع ، وشغل المجتمع عن قضاياه الأساسية لتحقيق أهدافها النرجسية المحدودة .

ومن المفارقات أن القانون الجديد اشترط لقيام الأحزاب الجديدة أن يكون هناك خمسة آلاف عضو على الأقل ينتسبون إلى الحزب المراد إقامته، ولكن الشخص الذي أراد تشكيل الحزب الشيوعي في مصر اعترض على هذا الشرط لأنه لا يوجد العدد المطلوب من الشيوعيين لتشكيل الحزب، مما يدل على أن هذه الأقلية المستبدة لا وجود لها في الشارع، وهو ما يدفعهم لمحاربة الديمقراطية ورفض الانتقال إلى السلطة المدنية، والتمسك بقيادة الإعلام والصحافة وقيادة المرافق المؤثرة، والتخويف من مشاركة الإسلاميين في تقرير مصير البلاد وخدمتها، وبلغ الأمر

ببعضهم أن ينتقد رئيس لجنة الاستفتاء وهو يعلن النتيجة النهائية لأنه بدأ كلامه بآية قرآنية أو بالبسملة !

لماذا يكرهون الإسلام إلى هذا الحد ؟!

في ثورة ٢٥ يناير تحركت مجموعات الشباب لتتجاوز الأحزاب الكرتونية القائمة ، وتدعو إلى الوقفات الاحتجاجية والمظاهرات الجماهيرية ، واستطاعت أن تحرك الشارع بأكمله فخرج الكبار والصغار الرجال والنساء ، التيار الإسلامي وغير الإسلامي ، واستطاعوا جميعا أن يواجهوا الرصاص الحي والدهس بالسيارات الأمريكاني والقنابل المسيلة للدموع ، والهراوات الغليظة ، والعصي المكهربة ، وتحملوا البرد والمطر ، وحصدوا نتيجة تاريخية داوية هي سقوط النظام !

ثم وهو الأهم كانوا يؤدون الصلاة جماعة ، ويخرجون من المساجد للهتاف بسقوط النظام !

مصر مسلمة ، والثورة صنعها الإسلام ودافع عنها الإسلام ، ويجب أن تتغير المعادلة لتكون صحيحة ، وأن تكون المشاركة على قدر الوجود الحقيقي في الشارع والواقع ، أما الاستلاب ، والإقصاء ، والاستئصال فقد انتهى زمنه إلى الأبد ! وهو ما يجب أن تدركه الأطراف جميعا ، ويبدأ بضرورة منع الهجوم على الإسلام وتشويهه ، والتفزيع منه والتخويف به !

هامش : قناة الجزيرة مباشر مصر ، صارت تستضيف اليساريين والعلمانيين والليبراليين بصورة ملحوظة . بينما من تستضيفهم من الإسلاميين أقلية ضئيلة . لماذا ؟

المجد في أول إبريل ٢٠١١م .

ديكتاتورية الإقصاء!

الأقلية العلمانية في بلادنا تحتكر القول الفصل في مصيرنا ومستقبلنا منذ ستين عاما ، وقد حققت هزائم لا تحصى جلبت علينا العار والشر والأذى ، فضلا عن التخلف والانحطاط الحضاري.

الأقلية العلمانية في بلادنا نجحت في إقصاء الإسلام عن التعليم والثقافة والإعلام ، وأفرخت نخبا من أصحاب المصالح الذين يدافعون عن العلمانية ، ليس عن عقيدة بقدر ما يدافعون عن مصالح ومنافع يفتقدونها ، لو كان للإسلام حضور ووجود في مؤسسات التربية والتوجيه..

بعد نجاح ثورة يناير لعب العلمانيون لعبة خطرة من خلال الرفض المقنع للديمقراطية ، وأشاعوا ويشيعون أن الإسلاميين لو وصلوا إلى الحكم سوف يقصفون رقاب الناس ويقطعون أيديهم ويحرمونهم من متع الدنيا ، ويحرّمون الديمقراطية . ثم إن العلمانيين يلحون أن العلمانية (بإقصاء الإسلام طبعا) ستحقق لنا نحن المصريون التقدم والتطور الذي لم يتحقق على مدى ستين عاما وهم في موقع المسئولية.

وقد راح الإعلام الأمني الذي صنعه ضباط لاظوغلي وصفوت ولجنة السياسات يشن حملة تشهير فجة ضد الإسلام ؛ من خلال استغلال بعض الحوادث الفردية التي تحدث هنا وهناك ، مع اتهام بعض فصائل التيار الإسلامي بالعنف والدموية والجريمة المنظمة آخرها إحراق الأضرحة ، وحتى الآن لم نر متهما واحدا أمسكت به الشرطة ، وأعلن عن انتمائه لتيار السلفي أو غيره من التيارات ، ولكن

السادة العلمانيين من خريجي مدرسة لاظوغلي ، يوجهون الاتهام بل يدينون التيار السلفي بل الإسلامي عموما ؛ بوصف المسألة لا تحتاج إلى تحقيق أو إثبات . مع أن أي مراقب مبتدئ يلاحظ طبيعة ما يجري يعلم أن الجهاز السري للإجرام الذي شكله جهاز أمن الدولة ويضم اللصوص وعتاة الإجرام والمسجلين خطر وبعض أفراد الأمن المنحرفين ، يقفون من وراء الحرائق وعمليات لسلب والنهب ، وأحداث الزمالك والإفريقي ، فضلا عن إحراق الأضرحة وإطلاق الشائعات ضد النصارى وإلقاء مياه النار على وجه السافرات وغير ذلك من أحداث هدفها الأول والأخير ، التحسر على النظام القديم وتمني عودته ، ثم إتاحة المجال للأقلية العلمانية كي تتوسد زمام الأمور وتحكم بما تريد ، وتقصي تيارات الأغلبية الإسلامية عن الفكر والسياسة والاقتصاد والثقافة والتعليم والمجتمع ، وهو ما يتناقض مع الديمقراطية ويكرس الديكتاتورية المريحة للأقلية ورموزها التي لا تملك قاعدة شعبية حقيقية .

ويبدو أن توابع عملية الاستفتاء على تعديلات الدستور لن تتوقف ، فالأقلية العلمانية – وهي موالية للنظام السابق وصنيعته بامتياز – تصر على أن تتصدر المشهد وحدها ، ولذا تعمل من خلال قنوات عديدة أبرزها قناة يحيى الجمل نائب رئيس الوزراء الحالي ؛ على إبطاء نقل السلطة إلى المدنيين ، وإثارة اللغط حول الانتخابات القادمة ورئاسة الجمهورية والجمعية التأسيسية من أجل الدستور الدائم ، مع طرح مشكلات ، وإثارة اعتراضات ، وشكوك حول ما يجري ، فضلا عن الإبقاء على الأبواق والوجوه التي صنعها العهد البائد ، وذلك للبحث عن وضع أفضل بالنسبة لهم، يتيح لهم التخلص من الديمقراطيين والمنافسين الأقوياء .

وفي السياق العام تطرح مقولات التفزيع المعتادة من وجود الإسلاميين بدءا من اتهامهم بمعاداة الديمقراطية ، أو إنهم حين يصلون إلى الحكم سيعلنون الديكتاتورية ، ولن يسمحوا بالتعددية ، أو وجود القوى الأخرى ، بل إن بعضهم

لم يجد غضاضة في اختراع حكاية أن بعض الدول النفطية ستدفع مليارات الدولارات لبعض القوى كي لا تقوم الديمقراطية في مصر خوفا على نفسها ، من امتداد تيار الثورة إليها !

ناهيك عن مقولات أن الإسلام والإسلاميين ضد الديمقراطية ، وضد الدولة المدنية ، وضد الآخر (من هو هذا الآخر ؟) .

المفارقة أن العدو الصهيوني يتيح الفرصة هناك لما يسمى الأحزاب الدينية لتلعب في الميدان السياسي بمنتهى الحرية ، وتشارك في صنع القرار الخاص بالمفاوضات وشن الحرب ، والتعامل مع الآخرين .

إن خريطة السياسة في الكيان الصهيوني ، تتسع لأشد التيارات الدينية اليهودية تشددا وتطرفا ، وأبرز الأحزاب الدينية هناك تشارك في الحكومات المتتابعة سواء ما كان منها يتبنى فرض الشريعة الدينية اليهودية على حياة المجتمع والدولة في الكيان الصهيوني أو يرفض وجود الدولة الصهيونية بناء على تفسيره الديني الخاص .

فهناك حزب المفدال الذي تأسس سنة ٥٦ من حزبي مزراحي وهوعيل مزراحي وظل يحتكر منذ ذلك التاريخ ؛ حتى سنوات الثمانينات تمثيل التيار الديني الصهيوني في الحكومة ، وأصبح يحمل شعار أرض إسرائيل الكبرى، وفي عام ٩٢ أصبح حزباً دينياً متطرفاً. وهو أول حزب دعا جهاراً إلى الترانسفير أو ما يعرف بالتهجير الطوعي للفلسطينيين ، وهو يطالب صراحة بضم الضفة الغربية إلى الكيان الصهيوني ، ويعتقد بأن رأيه يمثل تسعة من بين كل عشرة صهاينه.

وهناك حزب يهودا هتوراة ، ويرفض الصهيونية ويعارض قيام كيان سياسي يجسد تقرير المصير لليهود، ويرى أن أرض «إسرائيل» هي منفى حتى ظهور المسيح وقيام الدولة اليهودية ، ويكرر الحزب في أدبياته المختلفة أن التوراة وليست الدولة هي التي حافظت على شعب «إسرائيل» طوال الأجيال السابقة و يتمسك الحزب

بتطبيق الشريعة اليهودية من ناحية جوهرية تطبيق الشريعة الدينية للتوراة عملياً، ومظهرياً من حيث اللباس وإطلاق اللحى . وقد مثل الحزب على مدى سنوات طويلة في الحكومة بواسطة حركتين متنافستين تغذت إحداهما عى حساب الأخرى هما أجودات إسرائيل وديجل هتوراة (علم التوراة) .

وهناك حركة شاس التي تعد «الصهيونية حركة كافرة تسعى لخلق يهودية جديدة» وإن كان أرييه درعي زعيم الحركة قد قرر أن «الصهيونيين الحقيقيين هم نحن»، ويحظى حزب شاس بمباركة الحاخام المتطرف عوفادي يوسف، ويسعى هذا الحزب لوضع الكيان وحياة المجتمع على أسس التوراة وتعاليم الشريعة اليهودية «الهالاخاة» ويركز على القضايا الدينية والمصالح المادية التي تخص جمهوره وخدمة المؤسسات والهيئات التابعة له.

وهناك أحزاب أخرى هامشية منها : حزب ميماد الذي أنشيء قُبيل انتخابات ١٩٨٨م، على يد الحاخام إيهود عميطال، وقد فشل في دخول الكنيست في انتخابات ١٩٨٨م و ١٩٩٢م و ١٩٩٦م، حتى تحالف مع إيهود باراك وحزب العمل وحركة جيشر تحت قائمة إسرائيل واحدة في انتخابات ١٩٩٩م، وحصل حسب الاتفاق بين هذه انكتل الثلاث على مقعد واحد في الكنيست الحالية.

ويؤكد أن الأراضي المحتلة في ١٩٦٧م مقدسة كبقية أرض إسرائيل بما في ذلك الجولان.

هذه الأحزاب وغيرها تتحرك على أساس ديني صريح، ولا تخافت به، ولها جمهور يصوت لها في الانتخابات التشريعية، ولها حقوق مماثلة للأحزاب الصهيونية الكبرى في فلسطين المحتلة، ومع ذلك لم تتململ الحكومة من وجودها السياسي، ولم تخجل من انتمائها الديني، ولكنها تساوم بها العالم الخارجي لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية .

من المفارقات أن الأقلية العلمانية في بلادنا، تتحالف مع الكنيسة التي لا تفرط

في دينها وتقيم كيانا دينيا صريحا داخل مصر ، وفي الوقت ذاته ترفع فزاعة الإسلام لإخافة الشعب والمجتمع والمواطنين من الحركة الإسلامية ، وتصوير الإسلاميين بالوحوش ، والإلحاح على أن الإسلاميين لا يعرفون التحضر ولا السلوك الديمقراطي ، وأنهم لا يحترمون القانون ، ويقيمون الحدود على الناس بقطع الآذان والأنوف...

ولا ريب أن الاستفتاء الذي تم على التعديلات الدستورية ، قد فاجأ الأقلية العلمانية حين جذب الإسلاميين ، وأخرجهم إلى مجال المشاركة بكثافة لم تكن معهودة من قبل ، وأحبط خطة هذه الأقلية التي تحالفت مع الكنيسة لإبقاء الوضع السياسي على ما هو عليه بالتصويت ب«لا»، والحيلولة دون نقل السلطة من العسكريين إلى المدنيين ، ثم تحقيق الهدف الرخيص خلقيا وفكريا بإلغاء المادة الثانية من الدستور !

وفي كل الأحوال ، فإن إقصاء الأغلبية لصالح الأقلية العلمانية لن يستمر ؛ لأنه ضد التوافق ، وضد الديمقراطية ، وضد الأخلاق !

العلمانية لمن سألني عن معناها أحيله إلى أتاتورك في تركيا حيث طبق العلمانية بتعليق علماء الإسلام على المشانق في الميادين كالأراجيح، وحرم الإسلام على المسلمين ، ومنع اللغة العربية ، وغير الأبجدية ، وفرض على الأتراك لبس البرنيطة بدلا من العمامة .

المجد في ٤/ ٤/ ٢٠١١م

الإقصائيون الصيادون

لعل أصعب مرحلة في حياة الطفل ، هي مرحلة الفطام ، فهي من القسوة بمكان حيث كان متعودا على حضن الأم والاستمتاع بالحنان ، وامتصاص الغذاء دون جهد في التناول والمضغ ، وتزداد القسوة إذا كان الفطام يتم بعد سنوات أكثر من السنوات المعتادة ، فالطفل الذي يستمر في الرضاع سنتين مثلا يختلف عن الذي يبقى إلى أربع سنوات ، فالحالة الأخيرة تبدو شديدة القسوة على المفطوم ، وتسبب له كثيرا من المتاعب ، وتحكمه بالعديد من التصرفات غير المتوقعة ..

ويبدو أن هناك وجه شبه بين فطام الطفل بعد وقت طويل ، وفطام النخب السياسية والفكرية التي عاشت في أحضان النظام المستبد الفاشي أو على حجره سنوات طويلة تصل إلى ستين عاما . ولعل هذا ما يفسر تخبط تلك النخب وعنف خطابها الإرهابي ضد التحول إلى الديمقراطية وصندوق الانتخابات !

لقد من الله على شعبنا بثورة عظيمة فريدة في التاريخ ، توجت كفاحه وتضحياته على مدى ستة عقود ، وأسقطت الكابوس الثقيل الذي صنعه الاستبداد المتوحش والإجرام الذي لم يسبق له مثيل ؛ وضخمته قوى الإرهاب البوليسي الفاشي ضد الشعب المظلوم ، في أحط خسة ، وأبشع نذالة .

لقد أكرم الله المصريين ليقدموا للعالم نموذجا للثورة السلمية التي حرصت على تحقيق أهداف عامة لا يختلف عليها اثنان .. وفجأة رأينا النخب الفكرية والسياسية التي عاشت في ظل النظام القديم البائد ، تنقلب على ما اتفق عليه الشعب ، وتسعى بكل وسائل الدهاء والمكر والمراوغة لتطيل الفترة الانتقالية ، وتلتف على الإرادة

الشعبية ، ويسعى بعضها إلى تسمية وزير الدفاع رئيسا للجمهورية ، ووضع العجلة أمام الحصان بإقرار الدستور قبل انتخاب ممثلي الشعب ، وانتخاب مجلس رئاسي مدني ، وأشياء أخرى تتعلق بهوية الدولة ومستقبلها وظروف الناس فيها ....

وخلاصة الأمر في هذا الالتفاف ، هو إقصاء الإسلام والإسلاميين عن الدولة تماما . كان مفهوما في النظام البائد منذ ستين عاما أنه يقصي الإسلام والمسلمين لصالح العدو النازي اليهودي ، وسيده الاستعماري الصليبي . وكان الدافع إلى ذلك هو بقاء النظام في سدة الحكم بمعاونة الغرب والصهيونية ، أما وقد سقط النظام وذهب إلى غير رجعة - إن شاء الله – فلماذا الإصرار على إقصاء الإسلام والمسلمين ؟

إن الغريب بل العجيب أن تفرض الأقليات المحدودة التي لا وجود لها في الشارع ، وتضم بعض المثقفين الحظائريين وكتاب الأمن وصنائع الرائد موافي ، والأحزاب الكرتونية ، وعملاء النظام البائد ، والمتمردين الطائفيين ، إرادتها على الأغلبية الساحقة ، وترتكب في سبيل ذلك جريمة نكراء أو خطيئة كبرى هي حرمان الشعب المصري الذي قدم تضحيات جليلة في سبيل الحرية والكرامة والشرف ؛ من التعبير عن هويته الإسلامية ، وإرادته الإنسانية ، وحلمه المشروع في تداول السلطة ومقاومة الاستبداد وتطهير البلاد من الفساد وبناء الوطن على أسس من الإيمان والعلم والمعرفة والإدارة الناجحة .

للأسف فإن هذه النخب التي تمثل الأقليات الثقافية الحظائرية والسياسية الكرتونية والطائفية المتمردة ، تسيطر على الإعلام والتعليم والثقافة والصحافة والنشاط الحواري في المنتديات والمؤتمرات ، وتفرض نفسها بقوة الهيمنة على الجماهير ، فلا يرى الناس غيرها ، ولا يسمعون سواها .

والأخطر في الموضوع أن الهدف الرئيسي الذي يجمع هذه الأقليات هو إقصاء

الإسلام ، بل التشهير به ، ووضعه في خانة العدو الأخطر الذي يجب أن تحتشد له الأمة لتحاربه وتستأصله ؛ لأنه في مفهومها ضد الحياة والإنسانية ، وضد الحرية والديمقراطية والمواطنة والآخر غير لمسلم ، وهو يمثل الظلام والتخلف والتعصب والدموية وبقية الصفات الشريرة التي ترفضها البشرية والفطرة السوية ..

تأمل تلك الحملات الضارية التي تتعرض لها الحركة الإسلامية بصفة دورية ، فإذا أشبعت هذه النخب الإخوان المسلمين هجاء وتشويها وتحريضا عليهم ، انتقلت إلى السلفيين وتحدثت عنهم ووصفتهم بكل النقائص ، وإذا فرغت منهم انتقلت إلى الجهاديين ، وهكذا ..

لقد تصور الناس أن الثورة ستقضي على هذا الإقصاء ، وتوقف التشويه والتشهير ، وتتيح قدرا من التسامح يتيح المشاركة والتآلف والتوافق، لخدمة الوطن المظلوم ، ولكن يبدو أن الفطام بعد ستة عقود صعب أو مستحيل ، ويحتاج إلى كثير من العناء والشدة .

في الإعلام والصحافة مثلا لا تستطيع أن تنشر رأيك أو تعبر عنه إذا كان التصور الإسلامي هو منطقك وأسلوبك ، فإذا جاءوا بطرف إسلامي في أحد البرامج ، تجد أمامه العشرات من غير الإسلاميين ، وعندما يقول جملة أو عبارة لم تأت على هواهم ، اصطادوها وراحوا يفسرونها على هواهم ، بعد اقتطاعها من السياق ..

أما الأكاذيب التي تلصق بالإسلاميين ، فحدث ولا حرج بدءا من أذن القبطي الذي قالوا عنه كذبا إن السلفيين أقاموا عليه الحد بسبب سلوكه الذي لم يعجبهم ، ونشرت الكذبة في صدر أكبر الصحف الحكومية على مساحة ثمانية أعمدة، في سقطة مهنية مريعة لم يعتذروا عنها أبدا ، إلى هدم الأضرحة ، وإقامة إمارة إسلامية في الإسكندرية لا يدخلها غير السلفيين .. إلخ . وكل ذلك يتم في صياغة هجائية وضيعة تسبّ الإسلاميين ، وتصمهم بأقذع صفات الشر والوحشية والتخلف ، مع أن منهم المهندس والطبيب والصيدلي والصحفي والأستاذ الجامعي ، والمعلم

والصيرفي والموظف المرموق ، فضلا عن بقية أبناء الشعب المسلم الطيب المظلوم .

إن من يتأمل في الصحافة ، يجد حفاوة غريبة بالكتاب الذين يخاصمون الإسلام ويعادونه لأسباب شتى ، ونادرا ما يكون هناك مقال أو موضوع يعبر صاحبه من خلال تصور إسلامي ، بل إن الصحف الحكومية والخاصة تتعاقد مع خصوم الإسلام ليكتبوا بصفة منتظمة . وما كتاباتهم إلا تشهير بالإسلام وتشويه له وتخويف منه .. ومن المفارقات أن إحدى الصحف الخاصة الموالية للغرب اختارت لها الجهات الأجنبية المعنية الكتاب الرئيسيين الذين يكتبون فيها بصفة منتظمة منذ إنشائها حتى الآن ، ومن الطرائف التي ليست طرائف أنها اختارت كاتبها الإسلامي الأول (؟!) من الكوادر الشيوعية الماوية التي كان لآرائها وقع الصدمة على جمهور المسلمين !

باستثناء الموضوعات الإنشائية التي توصف بالإسلامية ، لا تجد حضورا حقيقيا لكاتب إسلامي بصفة دائمة ، فعندما يتم اكتشاف كاتب من هذه النوعية يتم إقصاؤه على الفور أو تطفيشه بطريقة وأخرى ، مع أنه لا يتقاضى مقابلا مثل الماركسيين والليبراليين واللادينيين والطائفيين الذين تسخو عليهم الصحف وتجود بمبالغ طائلة ، وكأنها تنفق لمحاربة الإسلام في حرب عدوانية مقدسة !!

ما يمكن أن تستنتجه من الواقع الصحفي في مصر ، هو العمل الدءوب لإقصاء الإسلام والمسلمين ، واستغلال كل مناسبة للهجوم الشرس على الثوابت أو التصورات أو الدعاة أو الحركات الإسلامية ، بما يشيع في الوجدان العام أن الإسلام يمثل كارثة اجتماعية وإنسانية تجب مواجهتها ومقاومتها ، وقد عشنا حتى رأينا الأطفال حين يشاهدون شخصا ملتحيا يشيرون إليه : هذا هو الإرهابي !.

فأي ظلم يقع على الإسلام والمسلمين ، نتيجة الكتابات الصحفية ، والأحاديث الإعلامية ، والحوارات الثقافية ، وخاصة إذا انتقل الكلام المكتوب أو المقروء إلى

شاشة التليفزيون ، وشاشة السينما ، ودراما الإذاعة ؟

كانت مصر مشغولة بقضاياها الكبرى ، وتبحث عن مستقبلها ، وأحد الكتاب المغمورين يلح في مقالاته اليومية على أن مدرسا في أعماق الريف يكفر نجيب محفوظ في المدرسة التي يعمل بها ، ويقيم المذكور الدنيا ويقعدها دون دليل أو برهان اللهم إلا رسالة يزعم أن هناك من أرسلها إليه ، وإذا ترك صاحبنا موضوع التكفير الممل الذي لا دليل عليه ، ينتقل إلى مهاجمة النقاب والمنتقبات ، وإذا فرغ من ذلك ذهب إلى الحديث عن الختان ، والزواج المبكر ، وهكذا ينتقل من موضوع هامشي إلى موضوع هامشي آخر ، بينما الوطن يواجه بصدره العاري سادته المستبدين الفاشيين ، ويدفع الضريبة غالية من دمه وقوته وحريته .

إن الإقصائيين الصيادين لا تعنيهم قضايا الوطن الحقيقية ، ولا تهمهم الديمقراطية ، ولا تؤرقهم مشكلات الحرية .. الذي يعنيهم أمر واحد : هو إقصاء الإسلام والمسلمين ، حرصا على مصالحهم ، ووجودهم في صدارة المشهد الإعلامي مهما كانت النتائج.

لكن القوم تناسوا شيئا مهما ، وهو : مدى قبول الشعب المصري المسلم بإقصاء الإسلام .. هل سيرضي بذلك؟ وهل سيسلم بمحو هويته الإسلامية ليكون شعبا طيبا في نظر خصوم الإسلام وأعدائه ؟

أعتقد أن الشعب المصري المسلم ، عقيدة وحضارة ، لن يفرط في إسلامه لترضى عنه نخب الأقليات الثقافية والسياسية والطائفية . فهو يعلم أن الإسلام يعطي الإنسان أفضل تشريع وأكمل تصور وأوفى منهج .

المجد في ٢٨/ ٥/ ٢٠١١م .

الحملة ضد الإسلاميين !

لأمر ما كان الكذب من الصفات القبيحة التي لا يمكن أن يوصف بها مسلم أو مؤمن . وقد سئل الرسول ﷺ: أيكون المؤمن كذابا ؟ قال : «لا !»، وأوصى أحد الصحابة بألا يكذب .

والكذب له مرادفات تقترب منه في المعني أو تتطابق معه مثل التدليس والتضليل والتزييف والتحريف وغيرها ، ويتعامل بهذه المترادفات نفر ممن صنعهم النظام البائد ضمن الآلة الإعلامية ؛ التي أنفق عليها كثيرا من دم الشعب المصري كما أنفق على كثير من اللصوص الكبار الذين أقاموا بأموال الشعب المحروم إمبراطوريات تجارية أو إعلامية وصحفية ، لمساندة النظام المستبد الفاسد من ناحية ، والترويج لبضاعتهم الفاسدة من ناحية أخرى ، ودعم حكم الأقليات العلمانية والطائفية على حساب الأغلبية المظلومة .

وقد كانت نتيجة الاستفتاء على التعديلات الدستورية في مارس ٢٠١١م ، ضربة قاصمة لهؤلاء الموالين للنظام السابق من الأقليات العلمانية ، والمتحالفين مع الكنيسة المتمردة ، فقد ظنوا أنه يمكنهم أن يغيروا هوية مصر العربية الإسلامية ، وكان هدفهم الأول هو الإطاحة بالمادة الثانية من الدستور ، واستعادة الحكم الاستبدادي الذي لا يعيشون بغيره ، ولا يغترفون إلا من خلاله ، ولا يتحركون إلا بتوجيهات ضباط من السافاك المصري الذي كان يسمى أمن الدولة .

نتائج الاستفتاء خيبت ظنهم ، فهاجوا وماجوا ، وراحوا يشنون حملة ضارية على الإسلام والمسلمين ، ووجهوا مدافعهم الثقيلة إلى الحركة الإسلامية ، ورفعوا فزاعة

تنفيذ الحدود بقطع الأذن وهدم الأضرحة والاستيلاء على منابر المساجد وغير ذلك من أكاذيب لم تثبت صحة نسبتها إلى أي من الجماعات الإسلامية !

وانتقل الهجوم والتحريض على الإسلام لأن الإسلاميين سيصلون إلى الحكم ، وبمجرد أن يصلوا فسوف يقومون بإلغاء الديمقراطية ، ويمارسون الحكم الفاشي الاستبدادي بالوكالة عن الله!

ثم تنامي الحديث عن سرقة الثورة من قبل الإسلاميين ، الذين لم يتظاهروا ولم يضحوا بشيء ، في حين أن الأقلية العلمانية والطائفية هي التي تظاهرت واعتصمت ، وحققت الحرية لمن يستعدون للسطو على الثورة وسرقتها ؟!

بعض الصحفيين والكتاب الذين صنعتهم لاظوغلي ، يستدعون تجربة الجزائر ، ويوحون للجيش أن يتحرك بانقلاب عسكري على غرار انقلاب الجنرال خالد نزار أو حزب فرنسا الذي انقلب على الشاذلي بن جديد ، وألغى الديمقراطية ، وذبح الإسلاميين ، واعتقلهم ، وأدخل البلاد في دوامة الدم والعنف والاضطراب ؛ التي لم تتوقف منذ عشرين عاما حتى اليوم !

وبعض الصحفيين والكتاب الذين صنعتهم إمبراطوريات اللصوص الإعلامية ، واشتهروا بالانحراف والشذوذ والتعامل بالإتاوات ، يصنعون من بعض صبيانهم وبناتهم شهداء وشهيدات للثورة ، ويزعمون أنهم دفعوا ثمن تجربتهم الثورية في ميدان التحرير سحلا وحبسا وألما ،وأنهم نجحوا بالسلم فيما فشل فيه الإسلاميون بالقوة .

ويرى هؤلاء السادة الذين يعيشون بتعليمات النظام القديم وتصوراته أن الإخوان والجماعات الإسلامية أصابوا هذا الجيل بالاكتئاب لأنهم سرقوا ثورته .. ويتساءل بعضهم : ألا يستحق أن نقيم عيهم حد السرقة « سرقة الثورة » ؟

وإنِّي أتساءل ، ألم يأتكم نبأ مئات الآلاف الذين اعتقلوا وعذبوا وأزهقت أرواحهم ، وتم دفنهم في الصحارى ومقر أمن الدولة ،على مدى ستين عاما؟

ألم تشاركوا أيها المناضلون الشهداء في التشهير والتجريح والتشويه للمعتقلين الذي لا يملكون حيلة ولا يهتدون سبيلا ، بنشر تقارير المخبرين ومقالات الزور ، وكتابات الإرهاب ، ومباركة المحاكمات الاستثنائية والأحكام الظالمة ؟

إن الثورة لم تتحقق فجأة في ثمانية عشر يوما عام ٢٠١١م ، ولكنها جهاد متراكم مستمر منذ ستين عاما ، واجه فيها الإسلاميون بوصفهم النخبة الحقيقية وطلائع الشعب المظلوم ؛ عسف الطغيان وجرائم الديكتاتورية ، وترويع الحكم البوليسي الفاشي ، ولكن صنائع لاظوغلي ، وخدام اللصوص الكبار وحزب الكاتدرائية ، يدعون أن الإسلاميين يسرقون الثورة . وهم يعلمون جيدا أن الإسلاميين حتى الآن لم يتسلموا منصبا واحدا ، ولم يتولوا مسئولية معينة في أي مجال من مجالات الحكم .

ثم تأمل ما يقوله بعضهم وحاول أن تفسره أو فهمه ؛ لأني لم أفهم ماذا يريدون تماما ؟ هل نشق صدور الإسلاميين لنرى إذا كانوا صادقين أو كاذبين ؟ إنهم يقولون :

«السلفيون والإخوان يبدون متسامحين مع النساء والأقباط لكسب أصواتهم أو لمنع عدائهم قبل الانتخابات ، وهذه تقية سياسية أصبحوا يجيدونها .

سرقوا ثورة هذا الجيل ، ثم انقلبوا عليه ليكفروا من يختلف معهم ، ويكفروا من لا ترتدي الحجاب ، ولو كان جهاز أمن الدولة اختفي فإن جهاز أمن الدين قد ظهر على السطح »!

التقية السياسية ، التكفير ، جهاز أمن الدين ؟! ما هذا التخليط أو التحريض الرخيص؟

يشير بعضهم إلى أن مجلة « تايم » الأمريكية وصفت أحد الإسلاميين بالسلفي الحديث .. لكنها – أي المجلة – سرعان ما انتبهت إلى أن القيم التي يدعو إليها بعيدة كل البعد عن الحداثة .. فهو يريد مجتمعا متشددا صارما ينفذ الحدود ولو بغير

شروطها ، ويحرم على الأقباط الوصول إلى الحكم ، ويصر على إعادة المرأة إلى البيت فلا ترى عرض الطريق إلا وهي محمولة إلى القبر ؛ مع أن فتاة مثل .. . وأخواتها هي التي أعادته إلى الضوء وأخرجت صوته المحبوس ، وحررته من الخوف الذي سكنه ٧٠٠٠ يوم.

« بل إن ... وأخواتها – ببنطلونات الجينز الخشنة ولغة الفيس بوك الحديثة وقوة العزيمة – كانت سبب الثورة .. وسر نجاحها .. لقد كان .... قابعا في بيته تحت اللحاف ؛ وهن يتعرضن للضرب وشد الشعر وحرائق المولوتوف وطلقات الرصاص الحي ، فكيف يسرق مسلما ورعا (كذا) مثله ما ليس له ويرد الدين لمن أنصفه بالازدراء والتعالي ؟ .. ألا يستحق أن نقيم عليه حد السرقة .. ؟ سرقة الثورة ..» .

بالطبع هذا تدليس خطير لأن الشخص المقصود بالنوم تحت اللحاف ، نام على البرش أكثر من عشرين عاما ، وطاردته أجهزة لاظوغلي التي صنعت هؤلاء الصحفيين والكتاب مع أسرته وأبنائه ، وحرمتهم من الوظائف العامة ، ومن الترشح للانتخابات ومن دخول النوادي الرياضية ، ولم تكف عن ترويعهم ليلا ونهارا ، حتى جاءت الثورة التي قدم فيها الإسلاميون مع بقية أبناء الشعب مئات الشهداء وآلاف المصابين والجرحى والمفقودين ، ونحن نشكر ثوار وثائرات الجينز وغيرهم على كل جهد قدموه ولو كان مجرد الدعاء للثورة والثوار . فالثورة ملك الأمة كلها والشعب كله..

ويواصل رموز الأقلية العلمانية المتحالفة مع التمرد الطائفي الاستمرار في الترويج للأكاذيب التي اخترعوها وصدقوها ، فيقول أحدهم عن الإسلاميين : «لقد خرجت الكراهية متسترة وراء الدين في صور مختلفة .. قطع أذن مسيحي .. ضرب مذيعة في سيارة .. اقتحام بيت امرأة في أسيوط .. حرق استوديوهات سينما .. التحريض على مطاردة السياح في الغردقة ».

« ولو كان جهاز أمن الدولة اختفى ؛ فإن جهاز أمن الدين ظهر على السطح ،

فوحدات التحري عن الليبراليين تعمل بكفاءة مذهلة ..ولن نفاجأ بإقامة حد الاختلاف عليهم » .

وبدلا من أن يطالب المذكور نقابته بمحاسبة من نشروا هذه الأكاذيب والفضيحة التي تزري بهم وبالمهنية التي يفترض أنهم يتحركون بها ، وخاصة ما قيل كذبا عن إقامة الحد بقطع أذن مسيحي في قنا ، فإنه يتحدث عن جهاز أمن الذين ، وكأنه يحن إلى جهاز أمن الدولة الذي صنعه وأمثاله ، وأغدق عليهم ، وتركهم في فسادهم يرتعون !

ترى من الذي يستحق أن يقام عليه الحد ؟

يجب على النخب التي صنعها النظام البائد أن تراجع نفسها ، وتكف عن مهاجمة الإسلام والمسلمين ، وتخضع لما يقوله صندوق الانتخابات ، لها أو عليها ، فتلك هي الديمقراطية الحقيقية .

المجد في ١٨/ ٤/ ٢٠١١م

نريد رئيسًا لا يحارب الإسلام!

بعد الموافقة على التعديلات الدستورية ، رأينا عددا من المرشحين لمنصب رئاسة الجمهورية يقدمون أنفسهم للناس على شاشات التليفزيون، وصفحات الصحف يدعوننا لانتخابهم ، والتصويت لهم ، ومنهم من يبادر بالإعلان عن نيته البقاء لمدة واحدة يحقق فيها برنامجه على المستوى الداخلي أو الخارجي .

ولا شك أن الأيام القادمة ستقدم لنا بقية الراغبين في الوصول إلى كرسي الرئاسة ، ومن المتوقع أن تقوم بعض الفضائيات بعمل مناظرات بين المرشحين لاكتشاف أهدافهم وغاياتهم وقدراتهم في التعامل مع قضايا الوطن المختلفة .

وأظن أن التنافس الشريف بين هؤلاء المرشحين سيصب في مصلحة الوطن ، حيث ستكون الكلمة للمواطنين الذين يصوتون في انتخابات نزيهة وشفافة ، يشاهدها العالم عبر وسائل الإعلام والمراقبين المحليين والدوليين ، دون حساسيات من قبل التدخل الدولي في شئوننا الداخلية أو نحوها، لأننا في كل الأحوال سنقدم أنفسنا للعالم ، ونقول له نحن قادرون على اختيار رئيسنا الذي نريده دون ضغط أو إكراه ، وأن أصوات الشعب – أقصد الأغلبية – ستذهب إلى الرئيس المختار دون تزوير أو تزييف ، وهو ما يضيف إلى سلوكنا الراقي المتحضر الذي بهر العالم ونحن نعتصم في ميدان التحرير أو نعلن احتجاجنا في شوارع العاصمة والمحافظات وقد خرجنا بالملايين دون تجاوز أو انحراف ..

وبالإضافة إلى ما سبق فإن نتيجة الانتخابات ستكون مقبولة من المرشحين وأنصارهم ، لأنها تتم في ظروف طبيعية ، يقبل فيها المنهزم النتيجة دون تذمر ، بل

يهنئ الفائز ، لأن هذه إرادة الشعب ، والفائز يهنئ المنهزم ويتمنى له التوفيق في مرة قادمة . وبذا نرسي آلية الديمقراطية أو طريقة الشورى بمفهومها الحديث ، ونتكاتف حول الرئيس المنتخب لنحقق أهداف المجتمع ، وندبر منزلنا وفقا للمفهوم الإسلامي .

ولاشك أن الرئيس القادم الانتقالي ستكون مهمته صعبة للغاية لأنه يأتي والوطن قد وصل إلى مرحلة حرجة بعد ثورة الورد في يناير ٢٠١١م ، والوضع السياسي يبدو غامضا ، والاقتصاد منهكا ، والظروف الاجتماعية غير مؤاتية .

المطلوب من الرئيس القادم أن يقوم بعملية مصالحة وطنية شاملة تصفي النفوس ، وتهيئ للعمل المشترك ، والتنافس الشريف بين الفرقاء المختلفين حول من يقدم خدمة أفضل للوطن .

عملية المصالحة لا تعني التفريط في حقوق المظلومين ، ولا التغاضي عن حقوق العباد والبلاد ، ولكنها تعني التوافق على قبول كل القوى السياسية والاجتماعية الموجودة في الوطن ، والإيمان بكينونتها وحقها في العمل والمشاركة ، ومنع التشهير بها أو ببعضها فيما يسمى الإعلام الرسمي ، أو الصحف الحكومية ، أو حرمان هذه القوى أو بعض منها من استخدام هذه الوسائط ، والتعبير من خلالها عن أفكاره وتصوراته مثله في ذلك مثل الحكومة وأجهزتها وحزبها الذي جاء بها إلى السلطة .

المصالحة تعني العمل التنافسي لتحقيق أفضل ما يمكن للوطن في إطار من التفاهم والتوافق ، بعيدا عن الإقصاء أو الاستئصال ، وليكن صندوق الانتخابات هو الفيصل والحكم الذي يرضى بحكمه الأطراف جميعا .

إن ذلك يتطلب أن يكون الرئيس بشرا ، يعيش كما يعيش الناس ، ويحيا كما يحيا الشعب ، وبالتأكيد فإن الرئيس حين يتقمص دور الفرعون الإله ، يخطئ خطأ كبيرا ، لأنه ببساطة يتحول إلى إله عاجز لا يقدر على عمل غير سحق شعبه ، فيتصدى له

الشعب ، ويطالب بإسقاط النظام ، ولن يغني عنه كهنة آمون ، ولا الجلادون الذين يتحركون من خلال ترسانة من السلاح لا تتوفر لبعض الشعوب .

حين يكون الرئيس بشرا مثل البشر ، ويتعامل مع الناس مثل البشر ، ولا تعطل مواكبه الجرارة حركة المرور ، ولا توقف سيارات الإسعاف التي تحمل مرضى أو مصابين على مشارف الموت ، يكون محل تقدير من شعبه ووطنه ، ولا يدعون عليه ولا على موكبه ، بل يدعون له بالتوفيق والسلامة .

وحين يحمل حكومته ووزراءه ومقراته ومجلسي الشعب والشورى ، والسفارات الأجنبية ؛ بعيدا عن القاهرة ، إلى حيث الفضاء الخالي شرق القاهرة أو غربها ، فسوف يزيدون من دعائهم له بالتوفيق والسلامة .

ثم وهو الأهم فإنه حين يترك الناس تعبد ربها في هدوء ، ولا يترك زوجته تغير الشريعة ، وتنكل بالرجال وفق أجندة أجنبية غير إسلامية ، ولا يضع في حسبانه محاربة الإسلام دين الأغلبية الساحقة ، وحضارة الأقلية وثقافتها ، سيجد طريقه سهلا وسلسا بإذنه تعالى . ولعل درس العداء للإسلام من جانب الرئيس السابق وزوجته ، وتجييش جهاز أمن الدولة والأبواق المأجورة ، والصحافة الفاسدة لهجاء الإسلام والتشهير بالمسلمين ، ووصفهم بالإرهاب والتطرف والأصولية والظلامية والرجعية والتخلف ، في مقابل تملق الطوائف غير الإسلامية ، ومنحها ما لا تستحق ، وإتاحة الفرصة لها للتبشير بمعتقداتها ، وإقامة دولة داخل دولة ، نكاية في الإسلام والمسلمين ؛ كل ذلك كان من وراء شحن النفوس والقلوب ضده ؛ لأن محاربته للإسلام دفعته لارتكاب مظالم لا يمحوها الزمان ، وحسابه على الله إن شاء عفا ، وإن شاء حاسب ..

ولو أنه ترك الناس وإسلامهم ولم يستأصله في التعليم والإعلام والثقافة ، ما سبه أحد بعد رحيله ، ولا أهانه أحد عقب سقوطه ، وما نسب إليه أحد فضائح خلقية يندى لها الجبين ، وتثير التقزز والاشمئزاز ، لسبب بسيط ، وهو أن الإسلام

يجعل أبناءه يترفعون في خصوماتهم عن تناول الأمور الشخصية بالسب أو القدح أو التجريح .

لقد فرح الرئيس السابق بالمنافقين والكذابين والمهرجين من أجل مصالحهم الخاصة التي جاءت على حساب مصالح الشعب ، ولم يفكر لحظة أن من تخلى عن قيم الإسلام في عز سطوته لن يتمسك بها في ذل انكساره ، ولذا لم يكن غريبا أن من مدحوه بأن مصر ولدت يوم مولده ، هم الذين قالوا عنه ما يصعب نقله هنا من أوصاف ذم وقدح وامتهان !

ترى لو أنه لم يحارب الإسلام وقيمه ، ولم يسخر جهاز الرعب والشر لسحق كل مسلم يقول ربي الله وتعذيبه ومحاكمته بالباطل أمام المحاكم الاستثنائية ، وحرمانه من أولاده وأهله ، وتحطيم كرامته وإنسانيته .. هل كان مصيره سيكون بهذا الشكل المهين الذي انتهى إليه لدرجة أن تخلى عنه بل انقلب عليه أقرب أعوانه وخلصائه ؟

إننا نريد رئيسا لا يحارب الإسلام ، ويجب أن يقول الناس للمرشحين للرئاسة إن من يحارب الإسلام مجددا باسم الإرهاب أو التطرف أو الأصولية أو غير ذلك من أوصاف ؛ يجب أن نحرمه من شرف الرئاسة ، ومن يصل إلى كرسي الرئاسة يجب أن يؤخذ عليه العهد والميثاق ألا يحارب الإسلام في التعليم والإعلام والثقافة ، ويجب أن يترك المساجد والدعاة إلى الله لنشر القيم الإسلامية المتسامحة ، ويحرّم على جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة سابقا) ، أن يقترب من المساجد أو الأئمة أو الدعاة ؛ لأنه لو فعل سيكون مصيره مصير أمن الدولة الراحل !

إن القانون يجب أن يكون سيد العلاقة بين الناس ، وهو الذي يحدد من هو الإرهابي ومن هو المتطرف ، وليس فخامة الرئيس وأجهزته القمعية التي كانت !

إن مصر عقل الإسلام ، وقيادة العالم الإسلامي ، ولا يليق برئيسها أن يحارب الإسلام من أجل البقاء على الكرسي ، أو يتحالف مع الدول الاستعمارية بحجة

محاربة الإرهاب والتطرف والأصولية . وقد رأى العالم في ثورة يناير أن الإسلام ليس إرهابا ولا تطرفا ، وأن المسلمين كائنات حية راقية متحضرة ، تمارس الحياة بنبل وشرف وكرامة ، وليست بالبشاعة التي يصورها بها الرؤساء الطغاة !

نحن نريد رئيسا يمشي على الأرض بين الناس فيفتديه الناس بأرواحهم ، وحين يصير رئيسا سابقا يتمتع بحب الناس ، ويمارس حياته في بساطة ويسر ، ولا مانع أن يكلفه الرئيس الجديد بمهمات وطنية أو قومية من أجل الوطن ، مثلما يفعل كارتر وكلينتون وبلير ونيلسون مانديلا وخاتمي وأزنار وعبده ضيوف .. وغيرهم من الحكام السابقين .

أعتقد أن النظام البرلماني الدستوري سيحمينا من الرئيس الفرعون، أو الفرعون الإله إلى الأبد ، وسيحمي إسلامنا من حروب الفرعون وهامان وجنودهما إلى ما شاء الله . وأهلا بالرئيس الإنسان !

المجد في ٢١/ ٣/ ٢٠١١م

نريده ضامنًا لا حاكمًا !

لا مفر أمام القوى السياسية في مصر من التوافق ، وضرورة التعايش وفق قوانين اللعبة الديمقراطية ، بوصف ذلك أقل خسارة للأطراف جميعا . وأعتقد أن زمن المغالبة ، أو محاولة الاستئثار بالمشهد السياسي دون الآخرين سيمضي مثلما كان الأمر في السنوات الستين الماضية ، فقد خرج الشعب عن بكرة أبيه إلى الشوارع بالملايين ، وعبر عن إرادته في إسقاط النظام القائم على الأحادية والاستبداد ونفي وجود الأطراف الأخرى ، وإعلان وفاتهم ، وتركهم « يتسلوا » !

المشاركة لا المغالبة ، يجب أن تكون منهج المستقبل الذي تنتظره مصر ، وتعمل له ، فالوطن يحتاج إلى كل الأصوات ، وكل الأطراف ، وكل الخبرات ..

صحيح أن الأحزاب الكرتونية المدعومة من النظام السابق ، بما فيها الحزب الذي كانت تعتمد عليه السلطة ، قد أخفقت تماما في تحقيق وجودها في الشارع ، وتهاوت مع ثورة يناير ، حتى لو بقي بعضها يحدث ضجيجا تليفزيونيا أو صحفيا أكبر من حجمه الحقيقي ، فقد تجاوزها الناس ، وشطبوا شاراتها وأدبياتها وتنظيراتها ، واتجهوا إلى أهدافهم مباشرة لإسقاط النظام ، والمطالبة بالحرية والكرامة والعدل ..

وصحيح أيضا أن النخب التي كانت تهيمن على المخ المصري ، وتلعب في أحشائه ، وتشحنه بما تريد ، واستمرت منذ عقود في النظام السابق ، قد بدلت الثياب بعد الثورة ، وتحولت لتلعب دور الثائر المناضل وتصب في الوجدان العام ، كلاما غثا رخيصا لا يختلف عما سبق قوله في السنوات الماضية ، مع الإصرار على تصدّر المشهد السياسي ، والدعوة إلى إلغاء الآخرين ، من خلال التشهير بهم ،

والصراخ في وجوههم، والادعاء أنهم سيملأون الأرض جورا وخرابا وظلاما !

تمثل التعبير عن تلك الأحادية النرجسية في مظاهر عديدة، منها :

أولا : رفض التعديلات الدستورية التي وافقت عليها أغلبية الشعب المصري في أول تصويت نزيه شفاف عرفته مصر منذ ستين عاما، والزعم أنها ترقيعات لا تؤدي إلى نتيجة، مع أن الزمن الباقي على تشكيل المجلس النيابي لا يتجاوز شهورا قليلة، تقوم بعده اللجنة المنتخبة بصياغة دستور دائم، يمنع صناعة الفرعون، ويحول دون وجود طاغية، ويؤسس لاستقلال السلطات الثلاث، ويضع معايير المحاسبة والمتابعة لأداء السلطة التنفيذية.

ثانيا : يرتبط بذلك الدعوة إلى تمديد الفترة الانتقالية إلى سنتين أو ثلاث سنوات، بحجة تمكين الأحزاب والتنظيمات السياسية من مخاطبة الجمهور وتأسيس قواعد شعبية تساعدها في الانتخابات التشريعية، وكأن عقودا من الزمان لم تعد تكفي عشرات الأحزاب القائمة في تأسيس قواعدها ووجودها في الشارع، وكأن ما أتيح لها من صحف وإعلام لم يكن كافيا لهذا التأسيس وذلك الوجود !

ثالثا : ابتزاز الجيش باتهامات غير حقيقية لتقييد حركته في إدارة الدولة، وإحراجه بالصوت العالي بالاستجابة لمطلب غير واقعية، مثل انتخاب رئيس الجمهورية قبل الانتخابات التشريعية، وطرح دستور صاغته بعض القوى السياسية التي لا وجود لها في الشارع، استباقا لما ينتظر أن تصوغه اللجنة المنتخبة عقب الانتخابات التشريعية، والهدف واضح، وهو إزاحة القوى السياسية ذات الوزن الجماهيري، والتفزيع من وجودها، وهو ما كان يفعله النظام البائد لاستمرار وجوده وبقائه.

رابعا : غواية الجيش بحكم البلاد، وتسمية رئيس المجلس العسكري رئيسا للجمهورية في مقابل تمديد الفترة الانتقالية سنتين، ومن ثم سنوات، وإلى ما شاء الله، ليتكرر سيناريو ١٩٥٢- ١٩٥٤، ويبدأ الصدام مع القوى السياسية،

وما يترتب عليه من مآس وأحزان ، وتدخل البلاد في متاهة لا يعلم إلا الله كيف تنتهي ، وعلى أية صورة ..

وأحسب أن الجيش لن يبلع هذا الطعم ؛ لأنه جيش محترف له تقاليد ، يعلم أن شرفه الحقيقي يكمن في خبرته العسكرية وحماية البلاد داخليا وخارجيا ، وأن وجوده على رأس الحكم لن يضيف إليه ، ومن ثم فهو لن يسقط في غواية تسلم رئاسة الجمهورية ، وأظنه سيظل يفخر أنه وقف إلى جانب الشعب في ثورته العظيمة ، وحظي بحب خالص لم تصنعه قوة الترهيب أو لذة الترغيب !

خامسا : وضع العراقيل أمام الحكومة الانتقالية من جانب قوى النظام البائد ونخبه التي تتصدر الساحة الإعلامية والصحفية ؛ بالاعتصامات الفئوية والتظاهرات الطائفية ، وإطلاق العنان للجرائم التي تطال المواطنين ، وتهدد أمنهم الاجتماعي والسكاني ، في ظل تدهور اقتصادي وخسائر مالية يومية باهظة ، وصنع أزمات في الإمدادات التموينية مثل البوتاجاز والسولار والخبز ونحو ذلك ، إرباكا لخطط الانتقال ، وتعجيزا للسلطة المؤقتة أمام الشعب ، وإقناع الناس بطريقة غير مباشرة عبر الفضائيات والصحف التي يهيمنون عليها ؛ أن النظام البائد كان أفضل مما يعيشونه الآن ، وهو ما عبر عنه بعضهم بالدعوة إلى عودة أمن الدولة ، وإعلان بعضهم أن زمن مبارك كان أرحم !!

وأظن أن الشعب لن يقبل – مهما كان حجم العراقيل وتعقيدها – بالعودة إلى الوراء ، والرضا بزوار الفجر ، أو بنظام أفقدهم إنسانيتهم وتاجر بشرفهم في سوق النخاسة الدولي ، وجعل الحياة سما زعافا يشربونه مضطرين !

سادسا : لجوء بعض القوى السياسية المحدودة إلى التهديد بأنهار الدم ، إذا لم تُستبعد التيارات الإسلامية من الحياة السياسية ، ويتم استئصالها تماما ؛ لأنها من منظور هذه القوى تيارات ظلامية تسعى لقيام ما يسمى الدولة الدينية فقد أكد

كمال خليل، أحد مؤسسي الحزب الشيوعي المصري (العمال 'الاشتراكي) ، أن الاشتراكيين سيدافعون عن قيام الدولة المدنية التي تضمن انتصار مبدأ المواطنة، وتحترم العقيدة الدينية، ولا تقسم أو تفتت الشعب، «حتى ولو اضطروا إلى حمل السلاح»، ليصلوا إما إلى النصر وانتزاع الحرية، أو الانضمام إلى شهداء الثورة.

وقال خليل في افتتاح مؤتمر «أيام اشتراكية» الخامس بنقابة لصحفيين مساء الخميس (١٢/ ٥/ ٢٠١١م) ، إن الثورة لم تتحقق بعد، وإن مصر ما زالت في مقدمة الثورة السياسية التي تحتاج إلى تكاتف الاشتراكيين والديمقراطيين من أجل انتزاع الحرية، التي أوضح أنها لن تتحقق إلا بعد الخلاص من القوى الظلامية التي تحمل المبادئ الرجعية.

وأضاف «لكل ثورة أعداء يجب أن نتصدى لهم، وفى مقدمتهم كل التيارات الإسلامية من إخوان وجماعات سلفية وجماعات إسلامية، والذين يدعون تأييدهم للدولة المدنية إلا أنهم في الأصل لن يؤيدوا ،لا الدولة الدينية التى إذا قامت ستكون أكبر هزيمة للثورة الشعبية». ووجه خليل نـداءه إلى الثوار من الاشتراكيين قائلا : «لا يجب أن تشتركوا في أي حكومة انتقالية، بل علينا بناء مرتكزات جماهيرية من أسفل المجتمع ..» (موقع اليوم السابع ١٣/ ٥/ ٢٠١١م) .

هذا الكلام الخطير بحمل السلاح يشير إلى حالة انعدام الوزن التي تعيشها القوى المحدودة التي لا وجود لها في الشارع ، والتهديد بالدم ينبئ عن عدم إدراك لواقع المجتمعات والمستقبل . لقد سقطت نظرية الصراع الطبقي الدموي ، وسقطت معها أوهام ماركس وأنجلز وترو تسكي ، وظهرت الخصوصيات الثقافية في كل أركان المعمورة ، مما يعني أن الفكر الشيوعي لا محل له داخل خصوصية تحكم المنطقة بأسرها بما فيها دولة العدو !

وأيا كانت دلالة هذا التصريح الخطير ، فهي تصب في رفض الآخرين ، والتعبير عن ديكتاتورية النخب المحدودة التي تجوزها الزمن وتخطاها بمسافات شاسعة ،

ممتدة إلى أفق بعيد للغاية !

ولا أظن أن تلك الأحادية بتجلياتها المتنوعة يمكن أن تقنع الشعب المصري بالتفريط في ثورته ، والاستسلام لرغبات نخب لا تعرف غير مصالحها غير المشروعة ، وشهوتها في الانفراد بكل شيء كما عودها النظام المستبد الفاشي على مدى ستين عاما .

علينا أن نتابع المرحلة الانتقالية وفقا لما هو مقرر من قبل ، حتى تتم الانتخابات التشريعية والرئاسية ، وإصدار الدستور الدائم ، وبعدئذ فإن جيشنا العظيم سيكون ضامنا للدستور الدائم وتنفيذه ، وحمايته من عبث الهوى والرغبة النرجسية في الانفراد والعمل .

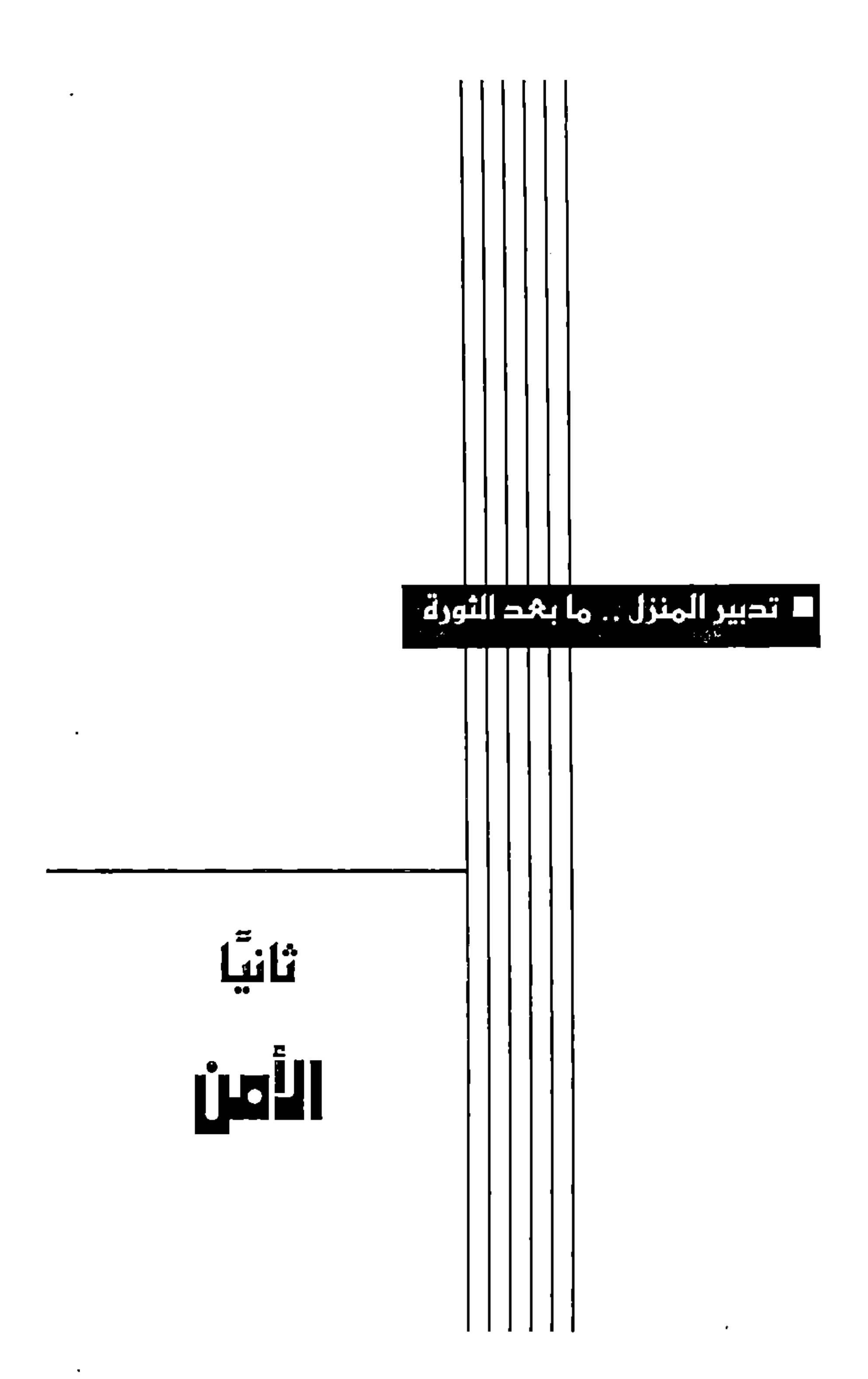
إن الجيش له مهمة أساسية هي حماية البلاد والعباد ، ولكن مهمة الحكم هي مسئولية الشعب بوساطة الديمقراطية التي تفرز من يحكم ويشرع ، نريد الجيش ضامنا للدستور وليس حاكما ، فالحكم غواية تنتهي دائما إلى طريق مسدود .

ثم إن الشعب هو الضمانة الأكبر لكل المؤسسات بما فيها الجيش ، بعد أن أسقط الخوف ، واستطاع أن يؤدي الصلاة جماعة في ميدان التحرير .

لن تعود مصر إلى الوراء!

المجد في ١٦/ ٥/ ٢٠١١م .





ثانياً

الأمن

أمن الدولة والأمن الوطني

يعني : أحمد هو الحاج أحمد

في الأنباء العاجلة التي أذاعها التليفزيون المصري مساء الثلاثاء ١٥/ ٣/ ٢٠١١م ، قرر وزير الداخلية المصري إلغاء جهاز مباحث أمن الدولة ، وتشكيل جهاز جديد اسمه « قطاع الأمن الوطني » يتكون من ضباط وزارة الداخلية وأفرادها ، وتكون مهمته حماية الوطن والتعاون مع أجهزة الدولة المعنية لحماية وسلامة الجبهة الداخلية ومكافحة الإرهاب، وفقا لأحكام الدستور ومبادئ حقوق الإنسان .

ولا ريب أن إلغاء جهاز أمن الدولة خطوة جيدة ومطلوبة ، وتمضي في الاتجاه الصحيح ، فهذا الجهاز يمثل صورة قبيحة وكريهة لأحط ما وصل إليه التوحش الآدمي تجاه بقية بني آدم الذين يسكنون الوطن الذي ينفق على هذا الجهاز ويطعمه ويسقيه ، ويمنحه امتيازات تفوق ما يحلم به أفراد هذا الجهاز الوصمة ، أو الجهاز العار !

وليسمح لي السيد وزير الداخلية أن أختلف معه في مسألة تشكيل لجهاز الجديد « قطاع الأمن الوطني » ومهمته التي رأى أنها تتركز على حماية الوطن والتعاون مع أجهزة الدولة لحماية الجبهة الداخلية وسلامتها ، ومحاربة الإرهاب .

ومع أن هذه الصياغة عن مهمة الجهاز الجديد كما يفترض ، سياسية وزئبقية ودعائية ؛ فالذي أعلمه أن الأمن العام وسلامة الجبهة الداخلية هو مهمة الضباط والجنود الذين يعملون في المديريات العامة وأقسام الشرطة والأموال العامة ومكافحة المخدرات والمطافي والمرور ، لذا فإنشاء جهاز يقوم بالمهمة ذاتها تحت هذا

العنوان الفضفاض ويتعاون مع أجهزة الدولة المعنية ، يعني شيئا آخر ، يصعب على مداركنا المحدودة أن تفهمه ، ويوجب على معالي الوزير أن يتفضل بتوضيح المعنى المقصود بحماية الجبهة الداخلية وسلامتها ، وما دور الجهاز اجديد تحديدا أمام الدور الذي تقوم به المخابرات العامة ، وأجهزة أخرى تابعة للجيش أو رئاسة الجمهورية ، ومنها أجهزة رقابية ومحاسبية وإدارية تنظيمية ، وكلها تصب في سياق الأمن العام ؟ كيف سيقوم الجهاز الجديد بدوره في وجود هذه الأجهزة ؟

أما مكافحة ما يسمى بالإرهاب فهو أمر مثير للتساؤل ، بل الهلع والرعب ؛ لأن كلمة إرهاب كلمة سيئة السمعة على المستويين المحلى والعالمي ، ولم تعد تعني ممارسة العنف ضد المدنيين أو تخويفهم كما تشير الدلالات المستخلصة من أدبيات السياسيين ورجال الأمن ، ولكنها صارت تعني محاربة الإسلام والمسلمين ، واستئصال كل رغبة في التمسك بالإسلام فضلا عن التعريف به والدعوة إليه ..

وباسم محاربة الإرهاب قام جهاز أمن الدولة باعتقال الآلاف من الشباب الذين يربون ذقونهم ، أو يرتادون المساجد ، أو يحفظون القرآن أو يدعون إلى تطبيق الشريعة ، أو يعارضون السلطة البوليسية الفاشية المستبدة ، أو يطالبون بالحرية كتابة أو شفاهة أو بالانضمام إلى الأحزاب الحكومية أو التنظيمات المحظورة بوليسيا.

ولم يكتف الجهاز المرعب بالاعتقالات ، بل تفنن في تعذيب المعتقلين تعذيبا وحشيا أدى إلى موت بعضهم ، واختفاء بعضهم تماما بحيث لم تعرف لجثته مكان ، فضلا عن التجسس وانتهاك الحرمات والافتئات على حقوق العباد.

وكل ذلك يتم تحت راية مكافحة الإرهاب ، فهل سيقوم الجهاز الأمني الجديد بمكافحة الإرهاب بهذه الصورة ؟ أم هناك صورة أخرى لا نعلمها سيكلف بها ؟

نحن نفهم أن من يقوم بأعمال عنف أو ترويع للمواطنين ويسميها أجهزة الأمن بالإرهاب ، تتم محاكمته أمام القضاء بوصفه مرتكبا لجريمة ، وللقاضي تقدير حجم

الجريمة ، والعقاب التي ينزل بمرتكبها ، وقد قامت القوات المسلحة في الأيام الماضية بمحاكمات عاجلة أصدرت أحكما رادعة لمن ارتكبوا جرائم ترويع للناس بقصد السرقة أو التخريب أو غير ذلك ، ولذا لا أفهم معنى لإنشاء جهاز يكافح الإرهاب في ظل الأجهزة التي تتابع الجرائم بصفة عامة .

لقد مرّ على إنشاء جهاز أمن الدولة الإجرامي ما يقرب من قرن من الزمان فهو أول بل أقدم جهاز أمنى من نوعه في العالم العربي فقد أنشئ عام ١٩١٣ ، لخدمة الاحتلال البريطاني بهدف القضاء على المقاومة الوطنية للغزاة. وكان اسمه في ذلك الحين «قسم المخصوص»، وبعد توقيع معاهدة ١٩٣٦ ، صار اسمه القلم السياسي ، وكان يتبع السراي مباشرة ، ويرأسه قائد البوليس الملكي، وبعد انقلاب ٢٣ يوليو ظل العمل ثابتا فيه ، واكتسب العاملون فيه لقب «زوار الفجر» ، ومع تولى الرئيس السادات أطلق عليه ، اسم «مباحث أمن الدولة»، ثم تغير اسمه إلى «قطاع مباحث أمن الدولة»، ثم «جهاز أمن الدولة».

ومع مطلع التسعينيات، اكتسب الجهاز العديد من الصلاحيات والسلطات والتغول والتمدد في كل مؤسسات الدولة على النحو المشين والمخجل الذي يعرفه الناس ، وكشفته وثائق الجهاز التي وقعت في أيدي المحتجين الذي اقتحموا مقار الجهاز المرعب!

إن بداية الجهاز كانت في خدمة الاستعمار الأجنبي ، ونهايته في خدمة الاستعمار الوطني .. مع تغير الاسم مرات عديدة ،وهو ما يجعلني أقول :

إن وزير الداخلية يجب أن يكمل (جميله) ويتراجع عن إنشاء الجهاز الجديد ، الذي لن يعمل في إطار الدستور ولا القانون ولا حقوق الإنسان ؛ كما تشير إلى ذلك تجارب قرن كامل من الزمان ، وعلى معاليه أن يركز جهوده على أمن الشارع من خلال الدوريات الراكبة ، وتزويد الحراسات في الأماكن النائية ، وزيادة اليقظة في مواضع الزحام واحتمالات وقوع الجرائم .. وقبل ذلك وبعده تغيير العقلية الأمنية

السائدة التي تنظر للمواطن على أنه متهم أو مجرم يجب سحقه حتى تثبت براءته !

إن وزير الداخلية يجب أن يتوجه إلى الشعب المصري بحزمة إجراءات تعيد للأمن وجوده في الوجدان العام ، وليس الشارع فحسب ، حتى يستشعر المواطن أنه يجد سندا له حين يستدعي رجل اشرطة أو يلجأ إليه ..

أعتقد أن أول هذه الإجراءات هو محاسبة ضباط جهاز أمن الدولة الذين يتهمهم ضحاياهم بأعمال عنف أو تعذيب أو اعتقال غير قانوني ، أو اغتصاب حقوق ليست لهم أمام القضاء العسكري ، وتعلن نتيجة الأحكام على الجمهور حتى تهدأ النفوس ، وتصفو القلوب إزاء فريق من أهل الشرطة سحقوا القانون بأقدامهم وتغطرسوا ، واستعلوا في الأرض لدرجة أن كان بعض زملائهم في القطاعات الأخرى يخافونهم ، ويرتعدون لمرآهم.

وثاني هذه الإجراءات تحويل من تبقى من الضباط والجنود العاملين في هذا الجهاز إلى أماكن لا علاقة لها بالجمهور ، ولعل تسوية معاشاتهم تكون حلا معهم ومع كثير من النماذج التي عاثت في الأرض فسادا واستكبارا .

ثالثا تحويل السجون إلى إشراف وزارة العدل ، وإخضاع الضباط والجنود في هذه السجون لسلطة القضاء ، حتى تتوقف تجاوزات بعض المنحرفين من هؤلاء وأولاء، ويتبع ذلك بالضرورة الإشراف القضائي على أماكن الحجز في الأقسام والمراكز والنقاط وأي أماكن تابعة للشرطة .. حتى يشعر المواطن المتهم بإنسانيته ، وأنه حين يدخل إلى مقار الشرطة ، فإنه يدخل إلى أماكن آمنة وطبيعية ، وليس إلى غرف جهنم !

لسنا بحاجة إلى قرارات تمتص غضب الناس وكفى الله المؤمنين القتال، أو قرارات شكلية لا تغير من الأمر شيئا ، مثل قرار تغيير الزى الرسمي للشرطة، أو تغيير شعار الشرطة في خدمة الشعب .. نريد إسقاط العقلية الأمنية القديمة ، والمنهج القائم على احتقار المواطنين وإذلالهم وتعذيبهم ، أما حماية الجبهة الداخلية

وسلامتها ، فأمرها مرهون إلى الشعب أولا ، وإلى آخرين ، لهم دورهم ومهمتهم التي يعرفونها جيدا .

إن مهمة وزارة الداخلية ليست منافسة الجيش كما أراد جلاد هالك ، وليست اكتشاف شبكات التجسس ، وحماية النظام من الانقلابات ، كما يدعو إلى ذلك كبار الجلادين الذين لم يتوبوا إلى الله رغم أنهم بلغوا أرذل العمر ، أو كتاب الأمن وصحفيوه الذين لا يعيشون إلا عبيدا لضباط لاظوغلي وأفراده!

أيها الوزير المنوط به مهمة صعبة ، دعك من قطاع الأمن الوطني ، لأن أحمد هو الحاج أحمد ، وتفرغ لحماية الشارع والبيوت ، والله معك .

المجد في ١٦/ ٣/ ٢٠١١م

بيّض صفحتك يا وزير الداخلية!

لا أدري سببا واضحا لإصرار السيد وزير الداخلية في الإبقاء على جهاز السافاك المصري المسمى جهاز أمن الدولة تحت لافتة جديدة عنوانها قطاع الأمن الوطني !

السيد الوزير يؤكد أن الجهاز الجديد لن يكون مثل الجهاز القديم ، وأن دوره سيكون قاصرا على حماية البلاد من الجواسيس والإرهاب ، ولأن هذه المهمة يقوم بها جهاز آخر أو أجهزة أخرى أكثر احتراما وشرفا ووطنية من جهاز السافاك الدموي المرعب ، فإن الناس يستغربون ، أن يقوم الجلادون الذين أهانوا الشعب ومرغوا كرامته في التراب ، ومارسوا كل الرذائل والسفالات التي لم تتوقف عند التعذيب بل وصلت إلى القتل البشع ، دون أن يطرف لهم جفن ، أو يهتز لهم ضمير ، بمعاودة دورهم الإرهابي في ترويع الشعب المصري بحجة حمايته من الجواسيس والإرهاب !

إن الجلادين الذين أسقطهم الشعب في ثورته المباركة يعودون اليوم تحت لافتة قطاع الأمن الوطني ، ليستعيدوا سلطانهم المتهاوي ، ويخرجوا ألسنتهم للناس ، وليقولوا لهم بكل وقاحة : لقد عدنا وسنمارس ما كنا فيه واضربوا رءوسكم في أقرب حائط ، وكانت البشارة أو المقدمة لهذه العودة هي منع داعية إسلامي (محمد حسان) من الحضور لإلقاء محاضرة في جامعة القاهرة ، وإلغاء المحاضرة تحت الذرائع القديمة المعروفة ، مثل عدم وجود مكان ، أو انشغال الجامعة باختيار ممثل اتحاد الطلاب ، وهو الاختيار الذي يمكن أن يتم في غرفة موظف في أحد مكاتب الإدارة ! وقد ذكرت « المصريون » بتاريخ ٣/ ٤/ ٢٠١١م ، سبب المنع بأنه جاء بناءً

على طلب من جهة سيادية، بهدف طمأنة الأقباط وحركات المجتمع المدني، ردًا على ما يتردد عن دعم الدولة لشيوخ السلفيين على حساب الحركات السياسية والأقباط.

وطلب رئيس جامعة القاهرة الدكتور حسام كامل من إدارة الأنشطة الطلابية التابعة لوزارة التعليم العالي الاعتذار للجهة الداعية لندوة حسان، بزعم عدم وجود مكان يتسع للقاء، وتعارض موعده مع انتخاب أمين اتحاد الجامعة، على الرغم من أن الانتخابات مقصورة على أمناء اتحاد الكليات وتجرى في قاعة مؤتمرات صغيرة خارج الحرم الجامعي.

وتزامن إلغاء ندوة حسان مع عودة فريق من ضباط «أمن الدولة» السابق بالجامعات للعمل تحت اسم جهاز «الأمن الوطني»، وهو الجهاز الذي أسسه وزير الداخلية منصور العيسوي والذي تقتصر مهمته على مكافحة الإرهاب.

وعلمت «المصريون» أن ضباط جهاز «الأمن الوطني» المعنيين بمتابعة الجامعات اجتمعوا أمس مع عدد من مسئولي الإدارات الجامعية وتم إطلاعهم على تقارير توضح نسبة طلاب «الإخوان المسلمين» والحركات السياسية، إلى نسبة الطلاب المستقلين وطلاب الاتحادات السابقة داخل الاتحاد.

ويضم الطاقم الأمني كلاً من العميد مدحت عاطف حشاد، نائب مدير مكتب «أمن الدولة» السابق بالجيزة ومسئول شعبة الطلبة ومتابعة الحالة بجامعة القاهرة، والعقيد حسام نبيل حسن، والرائد أحمد تامر فريد، والذين كانوا مسئولين عن متابعة نشاط الطلبة والأساتذة والعاملين بجهاز «أمن الدولة». وقد قام الثلاثة بزيارة مكاتب مسئولين بالجامعة وأخطروهم بمعاودة نشاطهم بمتابعة الجامعة تحت مسمى جهاز «الأمن الوطني».

من العجب العجاب أن يقال إن منع المحاضرة جاء من أجل استرضاء

المتمردين الطائفيين في الكنيسة وما يسمى حركات المجتمع المدني ، وهي حركات معظمها تموّلها جهات أجنبية لا تريد خيرا لمصر ، ولإظهار أن التيار الإسلامي لا يسيطر على الحياة السياسية . هذا تفكير سقيم ومريض ومهزوم . تُمنع محاضرة من أجل عيون المتمردين الطائفيين في بلد دينه الرسمي الإسلام ، وأغلبيته الساحقة من المسلمين ؟ وما معنى سيطرة الإسلاميين على السلطة ؟ ألسنا في بلد يفترض فيه أن يخضع لصندوق الانتخابات أم إن الأقلية يجب أن تتحكم في الأغلبية وتفرض عليها ما تريد ، حتى لو كان ذلك ضد الطبيعة والدستور والقانون والعقل والنقل ؟

إن عودة الجلادين لممارسة دورهم الدموي الإرهابي يمثل نكسة كبرى للثورة التي راح ضحيتها قرابة ألف شهيد ، وأكثر من خمسة آلاف جريح ومصاب ، وأكثر من خمسمائة مفقود ! ويشير إلى أن أعداء الثورة ما زالوا يمكون أوراقا مهمة من خلال بعض القوى المجهولة .

كان السيد وزير الداخلة قد صرح قبل أيام أنه لا عودة للحرس الجامعي مرة أخرى ، ولكن كلامه لم يمض عليه يوم وليلة ، حتى كان الأمن الوطني يغزو قلب الجامعة ، ويأمر من عينهم بمنع الندوة ! هل يمكن أن نفسر على ضوء ذلك بقاء العمداء الذي كانوا من أعوان النظام البائد ورئيس الجامعة الموالي لهم مع رفض الأساتذة والطلاب ؟

لقد ترددت مقولات كثيرة عن دور جهاز السافاك الإرهابي في العديد من الحوادث التي أعقبت الثورة ، منه الاعتداء على البرادعي يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية ، ومنها تحريض المتمردين النصارى على التظاهر أمام ماسبيرو وفرض مطالب ابتزازية ، ومنها تحريضهم أيضا على قطع الطريق في أكثر من مكان والعدوان على المواطنين الآمنين كما جري في المقطم ومنشية ناصر ، ومنها تحريك مجموعات من الضباط وأمناء الشرطة للتظاهر أمام وزارة الداخلية وإحراق مكتب التوثيق والمعلومات المركزي بالوزارة لمسح ذاكرة الوزارة تماما ، وإفلات

المجرمين من المساءلة ، ومنها تحريك الاعتصامات الفئوية في أكثر من مؤسسة لإرباك الإدارة الجديدة ، وإفشالها ، ثم إشاعة الفوضى في أرجاء المجتمع من خلال ما يسمى التنظيم السري الذي يضم عتاة المجرمين الذين تم إطلاق سراحهم عنوة من الأقسام والمراكز والسجون ، ومدهم بالأسلحة الحكومية التي كانت تعتمد عليها هذه الجهات لإثارة الفزع والرعب من خلال مهاجمة البيوت الآمنة والسطو على الأماكن العامة أو إحراقها ،أو سلبها ونهبها لكي يتمنى الناس عودة النظام القديم الفاشي الاستبدادي ، وبالتالي عودة الباشاوات الجلادين بإجرامهم ودمويتهم وغطرستهم وعدوانيتهم .

نحن يا سيدي الوزير نرفض عودة الجلادين مرة أخرى ، ولا يكفي في هذا السياق تنحية بعض اللواءات الكبار من أمن الدولة ، فالإبقاء على الضباط الأصاغر جريمة أكبر لأنهم هم الأكثر إجراما وتعذيبا وقتلا . لقد عاد معظمهم إلى مكاتب الأمن الوطني في المحافظات ، وسوف يمارسون دورهم الإرهابي ، وسوف يبدءون بمحاربة الإسلام كالعادة ، وقهر الإسلاميين ، ومحفظي القرآن ومن يرتادون المساجد وفقا لمنهجهم الإجرامي الذي أدمنوه .

إن الجلادين ليسوا على استعداد لنسيان ثقافتهم الدموية الإرهابية ، فقد تشبعوا بها ، وتسللت إلى خلاياهم وجيناتهم ، لدرجة يستحيل أن يتخلصوا منها ، وكثير منهم يجب أن يخضع للمحاكمة على ما اقترفت يداه حتى لا تهون كرامة المصري في بلاده على يد جهاز يخدم الاحتلال الوطني .

وقد سبقت الدعوات إلى أن هؤلاء يجب إحالتهم على التقاعد بمرتباتهم كاملة ، ومعظمهم اقترب من سن المعاش ، ويمكن لمن لم تقدم ضده شكاوى وتظلمات أن يذهب إلى قطاعات لا تتعامل مع الجمهور حتى يمكن تقبلهم على مضض!

وإني آمل من وزير الداخلية أن يكون صريحا مع الشعب إن لم يكن قادرا على إلغاء هذا الجهاز الدموي الإرهابي ، ويعلن عن الجهة التي تفرض عليه أن يبقي على

جهاز مكروه من الشعب منذ مائة عام ، أي منذ إنشائه لخدمة الاحتلال الإنجليزي، واستمراره في خدمة الاحتلال الوطني !إنه لم يقدم خدمة ملحوظة للبلاد ،فلم يؤثر عنه على مدى قرن من الزمان أنه أمسك بجاسوس ، أو منع جريمة ضد البلاد والعباد ، وقد قرأ الناس عن جرائم كثيرة دبرها ضباطه ضد الوطن والمواطنين .

ليس من المقبول أن تتحول الجرائم الفردية إلى فزاعة تضع الناس جميعا تحت رحمة اتهام عام لا يميز بين من ارتكب الجريمة والأبرياء وما أكثرهم ، ويرتب على ذلك استعادة جهاز دموي إرهابي .

إننا ندعو إلى محاكمات عادلة أمام القضاة الطبيعيين لمن أساءوا إلى الوطن والمواطنين من أفراد جهاز السافاك المصري ، ونرفض عودة هذا الجهاز تحت أي مسمى ، وأي ظرف ، ونطالب المظاهرة المليونية القادمة في التحرير أن ترفع راية : لا لعودة أمن الدولة .. لا لجهاز الأمن الوطني .. يكفي ما تقوم به الأجهزة المختصة .

المجد في ٣/ ٤/ ٢٠١١م.

تطهير الداخلية

كان الطالب محمد سعد ترك ؛ بالفرقة الثانية - كلية طب الأسنان، ولدا طيبا ، متدينا وذا لحية خفيفة ، يكره الظلم والفساد ، ويحب الدين والأخلاق ، ويحلم بتقدم وطنه وإصلاحه ، ولكن حظه العاثر جعل الرئيس المخلوع يفكر في مدينته الصغيرة بشمال الدلتا ، أعني مدينة رشيد ، لتكون موضوعا لزيارة محتملة لفخامته ، ويقوم الجلادون بمتابعة الإسلاميين والقبض على بعضهم ومنهم هذا الطالب ، بوصفهم خطرا على الرئيس والنظام ، وقد تم استدعاؤه في شهر أبريل ٢٠٠٩ من قبل مكتب أمن الدولة بمدينة رشيد لورود معلومات من مباحث وأمن الكلية تفيد أنه أطلق لحيته ، وقامت مباحث رشيد بتتبع حالته الأمنية ومنذ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ لم يظهر حتى الآن . وقد تقدم محمود رمضان زيدان، المحامى بمحافظة البحيرة، ببلاغ للمستشار عبد المجيد محمود النائب العام ضد كل من: اللواء حبيب العادلى – وزير الداخلية الأسبق – واللواء حسن عبد الرحمن – رئيس جهاز أمن الدولة المنحل واللواء مجدي أبو قمر – مدير أمن البحيرة المقال – واللواء طارق هيكل – مدير مباحث أمن الدولة المنحل والمقال – والبهي زغلول وناجى الجمال وعاطف الجمال – ضباط بفرع أمن الدولة دمنهور – يتهمهم فيه بخطف الطالب منذ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ بدون وجه حق وضربه وتعذيبه حتى الموت ، والقتل العمد والضرب والتعذيب حتى الموت للمقبورين الذين تم إعدامهم ودفنهم بالمقبرة الموجودة حاليا بمقر أمن الدولة المنحل بدمنهور.

وأوضح زيدان في بلاغه أنه بصفته وكيلا عن والد الطالب محمد سعد ترك أشار

إلى أنه بتاريخ ٢٦ يوليو ٢٠٠٩ وعند قيام المسئولين بعمل استعدادات وإجراءات أمنية مشددة لاستقبال الرئيس المخلوع حسنى مبارك في ٣٠ يوليو ٢٠٠٩ وأثناء تجول الطالب المختطف بمدينة رشيد تم إلقاء القبض عليه من قبل جهاز أمن الدولة برشيد ثم اختفى بعد ذلك نهائيا ولم يظهر حتى الآن.

وأضاف زيدان أن والد الطالب لمختطف ذهب إلى مقر أمن الدولة بدمنهور بعد أن نمى إلى علمه بوجوده بمقر أمن الدولة بدمنهور لمقابلة الضباط – المشكو في حقهم بالبلاغ – ولم يستطع مقابلتهم إطلاقا إلا مرة واحدة، قابل فيها ضابطا لا يعرف اسمه وقال له : «امشي من هنا ابنك منعرفوش فين» وطرده.

وكشف زيدان في بلاغه أنه أثناء مداهمة مقر أمن الدولة بدمنهور، وبعد حرق المتظاهرين له وجدوا به مقبرة خلف المقر ووجدوا بالمقبرة هياكل عظمية وعظام بشر، والمقبرة خلف غرف الحبس والتعذيب مباشرة. وطالب زيدان بسرعة ضبط وإحضار المشكو في حقهم جميعا وتوجيه تهمة الخطف والحجز والضرب والتعذيب للطالب المختطف حتى الموت.

كما طالب بإجراء المعاينة اللازمة على المقبرة التي تم ضبطها واستخراج العظام البشرية التي دفنت بها وإجراء تحليل DNA على العظام البشرية الموجودة بالمقبرة وسماع الشهود الذي رأوا المقبرة وما فيها لمعرفة عدد القتلى بها مع توجيه تهمة القتل العمد والضرب والتعذيب حتى الموت للمقبورين الذين تم إعدامهم ودفنهم بهذه المقبرة الموجودة حاليا بمقر أمن الدولة المنحل بدمنهور إلى الضباط المعنيين (راجع موقع اليوم السابع ٢١/ ٥/ ٢٠١١م) .

لقد حاول أهل الطالب أن يصلوا إلى معرفة أي شيء حوله أو معرفة مكانه دون جدوى . لقد خاطبوا جهات رسمية عديدة، وخاصة بعد سقوط جهاز السافك المصري (أمن الدولة) ، ولكن أحدا لم يطفئ النار في قلب الأب أو قلب الأم الذي احترق على الابن الطالب الشاب الطيب الذي كانت كل جريمته هي الانتماء إلى

الإسلام !

لقد دفعت النخوة عدداً من أهالي مدينة رشيد فنظموا وقفة احتجاجية مساء ٢٠/ ٥/ ٢٠١١ بجوار نادي رشيد تضامنا مع الطالب المختطف من قبل مباحث أمن الدولة المنحل ،وأهله المكلومين ، ولكن أحدا من المسئولين لم يشف غليلهم بكلمة !

هذا النموذج البسيط من نماذج إجرام ضباط الداخلية في جهاز السافاك ؛ يكشف إلى أي مدى يجب تطهير وزارة الداخلية بحسم وقوة من عناصر الإجرام والقتل الذين لا يعرفون ربا ولا دينا ولا خلقا ولا قانونا ، وظنوا أنهم آلهة الأرض والسماء ، لا يشاركهم أحد ، ولا يسائلهم أحد ، حتى جاءت الثورة فكشفت جرائمهم ، وفسادهم وإفكهم ، وعملاءهم ، وظلمهم للوطن والناس !

لقد قتلوا الأمل في النفوس والأفئدة ، وزرعوا الرعب والخوف في كل مكان ، وتغوّلوا على كل شيء في المجتمع ، حتى صارت أجهزتهم هي النظام والسلطة والحكومة وكل شيء ..

وما اختفاء الطالب محمد سعد ترك إلا حالة بسيطة من حالات أخرى أكثر تعقيدا ودموية ، ولعل أقربها قتل ما يقرب من ألف متظاهر في الثورة بالرصاص الحي ، وإصابة ما يقرب من سبعة آلاف مواطن ، من بينهم أكثر من ألف وخمسمائة تحولت إصابتهم إلى عاهات مستديمة ؛ لأن المجرمين كانوا يصوبون أسلحتهم المتقدمة إلى العين والمخ والقلب لقتل الهدف فورا ، ولكن شاءت إرادة الله أن ينجو الضحايا من الموت ، ليعيشوا بعاهاتهم المستديمة (العمى ، والغيبوبة ، والعجز الكلي) ليكونوا شاهدا على بشاعة الأجهزة الشيطانية التي يجب مساءلة كل من له صلة بها ، ومعاقبة المجرمين بأقسى العقوبات وأشدها ليكونوا عبرة لمن لا يعتبر!

وقد أصدرت محكمة الجنايات يوم ٢٢/ ٥/ ٢٠١١م ، حكمها غيابيا بتحويل

أوراق أمين شرطة هارب ؛ بناحية شبرا الخيمة إلى المفتي انتظارا للتصديق على إعدامه بعد قتل والشروع في قتل أكثر من عشرين مواطنا مصريا في مظاهرات الثورة ، وهذا الحكم قوبل بارتياح شعبي كبير ،عبرت عنه ألسنة المتحدثين من الجمهور والمحللين على شاشات التلفزة وصفحات الصحف، على أمل أن تتم محاكمة القتلة الكبار الذين أصدروا أوامرهم بسفك دماء الأبرياء ، دون خوف من الله ، أو وخز من ضمير ، أو رادع من قانون !

وكان مصدر قضائي مطلع على التحقيقات التي يجريها جهاز الكسب غير المشروع حول تضخم ثروات المسئولين السابقين، قد أعلن يوم ٢٠/ ٥/ ٢٠١١م ، أن الجهاز بدأ خلال الأسبوع الماضي في التحقيق مع (١٠٠) مائة ضابط من مباحث أمن الدولة وبعض القطاعات الأمنية ومساعدي وزير الداخلية الأسبق، حول قيامهم باستغلال النفوذ السياسي والمنصب الوظيفي في الحصول على ثروات طائلة دون وجه حق وبالمخالفة للقانون، مما يعد كسبا غير مشروع.

وأشار المصدر إلى أن تقارير وتحريات الأجهزة الرقابية ومباحث الأموال العامة توصلت إلى قيام المتهمين بتحقيق ثروات طائلة عبارة عن قصور وفيلات وشقق فاخرة بمناطق مختلفة بالقاهرة الجديدة و٦ أكتوبر والشروق ومدينة الغردقة وشرم الشيخ، بخلاف الأرصدة البنكية بالداخل والخارج ، وأن ذلك جاء بعد استيلاء عدد منهم على بعض الأراضي التابعة لدولة وآخرين حصلوا على عمولات في بعض الصفقات باستغلال النفوذ السياسي والمنصب الوظيفي.

وكشفت التقارير أيضا عن أن ثروات بعضهم جاءت عن طريق حصولهم على مبالغ مالية من خلال إلحاق الطلاب بكلية الشرطة نظير ٥٠٠ ألف جنيه للطالب الواحد ، وإصدار تراخيص سلاح للتجار نظير ١٠٠ ألف جنيه للواحد، وأنه بمقارنتها بإقرارات الذمة المالية الخاص بهم تبين عدم تناسبها مع حجم الثروات التي يمتلكونها ، والآن ؛ فإن حالة الأمن العام المتدهورة ، وخاصة في المدن الكبرى ،

وتقاعس بعض الضباط والأفراد عن القيام بواجبهم الأمني ، أيضا فإن ما يتردد عن قيام بعضهم ، وخاصة من جهاز أمن الدولة المنحل بإثارة الفوضى الأمنية ، وإحداث الفتن في مناطق متعددة ، والتحريض على الفوضى في أكثر من مجال ، كل هذا يحتم مراجعة النقاط الآتية :

أولا : فصل كل ضابط أو فرد أمن يمتنع أو يتخلف عن الخدمة ، وممارسة مهامه .

ثانيا : مراجعة ملفات الضباط والأفراد جميعا ، وفصل كل من يثبت انحرافه ماديا أو معنويا ، أو تفيد التقارير أنه مارس تعذيبا للمواطنين في الأقسام ومراكز الشرطة والمباحث والمديريات ، أو قام بأعمال تتنافى مع الأمانة والشرف .

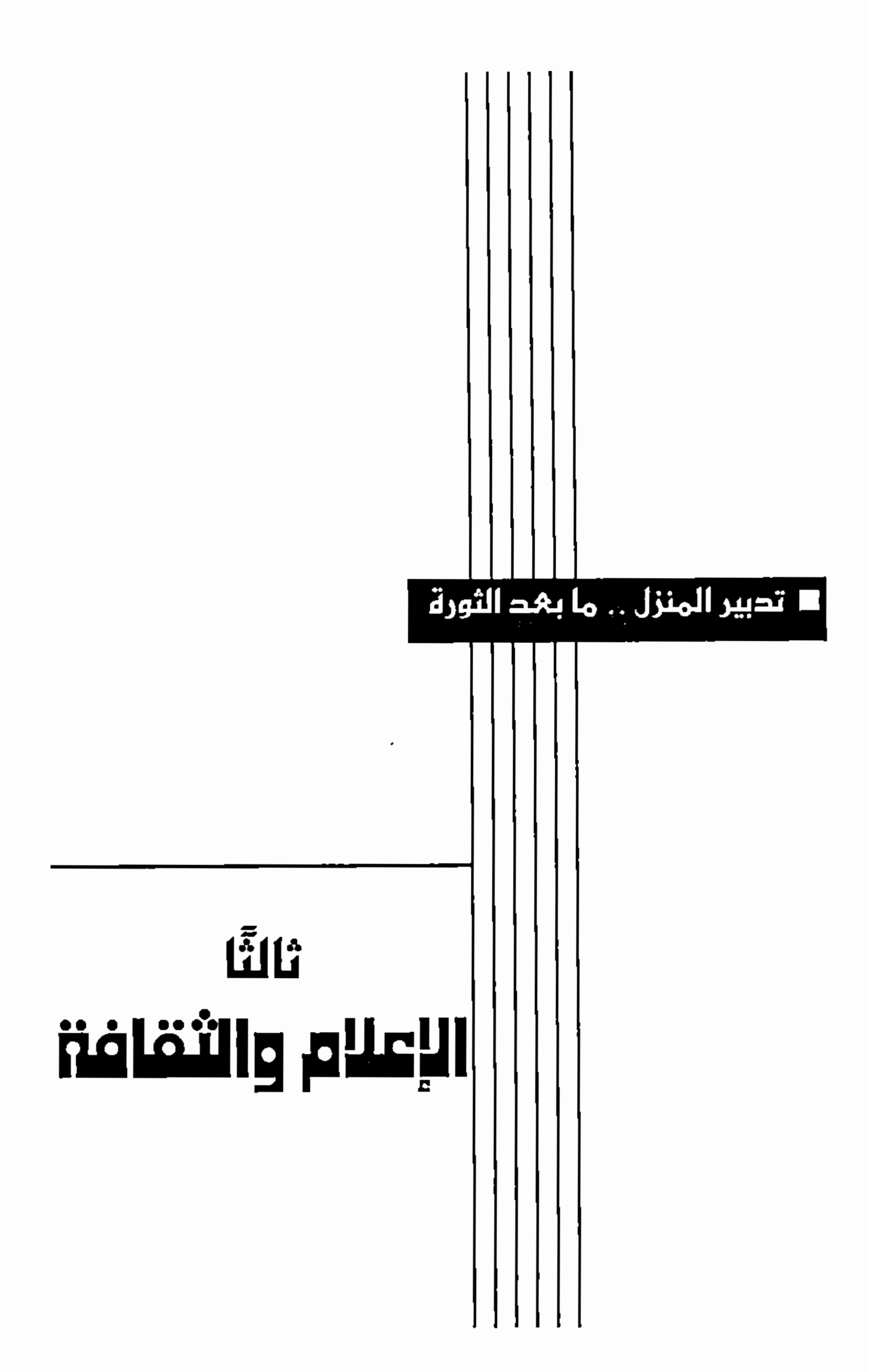
ثالثا : حل ما يسمى جهاز الأمن الوطني الذي قام على أطلال أمن الدولة المنحل ، وتحويل ضباطه الذين مارسوا التعذيب والعنف ضد المعتقلين ،إلى المحاكمة ، وفصلهم من الخدمة ، وتوزيع من بقي منهم على الإدارات التي لا علاقة لها بالجمهور .

رابعا : تطهير جهاز المرور من المرتشين والذين يفرضون غرامات مجحفة وبغير القانون على السيارات ، وخاصة سيارات الأجرة والنقل ، أو يتساهلون في الترخيص للسائقين المدمنين ، أو الذين يكثرون المخالفات .

خامسا : تعيين بضعة آلاف من خريجي كليات الحقوق في وظيفة مساعد ضابط بعد تدريبهم لمدة ستة شهور ، يخضعون بعدها لاختبار لمدة ستة شهور أخرى في النقاط والمراكز والأقسام ، ومن تثبت جدارته يتم تعيينه ، وتتم ترقيته إلى رتبة الملازم .

وفي كل الأحوال فإن الاستعانة بالشرطة العسكرية تظل قائمة إلى ما بعد انتخاب رئيس الجمهورية ، يكون لدينا بعدها جهاز شرطة نقي وقوي وصاحب ضمير وخادما للشعب وليس سيدا له !

المجد ٢٣/ ٥/ ٢٠١١م .



ثالثًا

الإعلام والثقافة

إعلام الفساد !

كان من المفترض أن يكون الإعلام في مصر بعد الثورة مطابقا ومماثلا لروح الثورة وغاياتها ، ولكنه ظل على طبيعته السابقة التي استند عليها النظام البائد ، في الاعتماد على الضيوف القلة الذين تتم استضافتهم لترديد كلام واحد لا طعم له ولا لون ولا رائحة اللهم إلا مديح الزعيم القائد ، وإهانة المعارضين – الإسلاميين خاصة – والترويج لما يقوله سدنة النظام من أفكار سطحية أو عبثية أو تخريبية . فضلا عن تخصيص مساحة ممتدة وواسعة لمن يسمون أنفسهم بالأرتست أو أهل الفن ولا علاقة لهم بالفن الحقيقي أو الفن الراقي ، ومرتزقة كرة القدم والمستفيدين منها ، وما تبقي من وقت يخصص لبعض النساء البائسات اللاتي يتحدثن عما يسمى المجتمع الذكوري ، وتمكين المرأة ، وحق الكوتة ، وقهر الرجال في محاكم الأسرة وحرمانهم من الرؤية إلا في مقار الحزب انوطني وتنفيذ الخلع فور تغير مزاج الهوانم المترفات !!

لا تسل عن البرامج الإسلامية أو حتى نقل صلاة الجمعة ، فوقت هذه البرامج المحدود جعلها نمطية منفرة تقتصر على أشخاص بأعينهم لا يملكون قدرة على التعبير الحي ، ولا التفكير الذكي ، والاستثناء بين هؤلاء يثبت القاعدة ويؤكدها .

البرامج الدينية في التليفزيون قاصرة على المناطق المسموح بتناولها وتدور غالبا حول القيم العامة مثل الصبر والرضا وتفسير بعض الآيات التي تتناول التاريخ ليس من بينها ما يتعلق بالفرعون وجنوده، ولا الجهاد ولا الحرية ولا تغيير المنكر ولا الدفاع عن الدين ولا الأوطان أو ديار الإسلام .

وليت الأمر اقتصر على ذلك بل امتد إلى تشويه صورة الإسلام والمسلمين من

خلال المتحدثين الذين ينتمي معظمهم إلى التيار اليساري المتأمرك والعلمانيين الذين يرفضون الدين عامة ، ويسمون الإسلام بأسماء كودية من قبيل الظلامية والرجعية والأصولية والتطرف والإرهاب والتخلف .. وغير ذلك .. ثم إن الدراما التي يذيعها التليفزيون أو ينتجها تصور الإسلام في صورة الدم والعنف والتدمير والتخريب ، والمسلم هو ذلك الملتحي الجهم الذي يكره نفسه ويكره الحياة ، ويقتل الآمنين ويروع الأبرياء ، ويستحل مـ ليس له .. لا تجد أبدا مسلما طبيعيا يعيش كما يعيش الناس ويلتزم الأخلاق الرفيعة ، ويبذل في عمله بالإخلاص والصدق ما يرفعه إلى منزلة الأسوياء المقبولين ، وصارت المسلسلات والأفلام لا تكتمل إلا بوجود هذا النمط الغريب والشاذ للمسلم ، وتخصص بعض الممثلين في تقديم شخصية المسلم الإرهابي الدموي ليحظى بالقبول لدى النظام البائد ومثقفيه المعادين للإسلام ، وكان يتم الإنفاق على المسلسلات والأفلام التي تتبنى هذا التوجه المنحرف من الملايين التي يدفعها المسلمون الفقراء من دمهم وجيوبهم !

أما البرامج الثقافية فلا وجود لها تقريبا ، وإذا وجدت فمن خلال مثقف حظائري دينه الرسمي محاربة الإسلام وخاصة إذا كان شيوعيا سابقا ، ثم إن عقيدته هي ما يكسبه من مكافأة وظهور على الشاشة وعرض كتاب رديء أو التحدث عن قضية هامشية تافهة بمنظور غريب لا يخدم الوطن ولا الأمة !

أما البرامج الحوارية ففيها العجب ! بعضها تخصص في مهاجمة الإسلام والإسلاميين ، واستضافة الوجوه التي لا تعرف الحياء ، وأدمن أصحابها الكذب والتلفيق ، وبعض هذه البرامج كان يمتد وقته لساعات ، وكان مذيعه القادم من إحدى الصحف الكبرى ، وتلاحقه لفضائح المخلة بالشرف مذ كان في خارج البلاد ، يحاول أن يبدو كوميديا ساخرا وهو يتحرك على مسرح البرنامج بشكله البرميلي المتنفخ ليسخر من الإسلام ويباهي بما كان يسمى الفكر الجديد للجنة السياسات ، وهذا المذيع هو الذي لم يستح وهو يطالب بتغيير الأسماء الإسلامية

للمدارس والمؤسسات الاجتماعية القائمة منذ عشرات السنين ، بينما لا يستطيع أن يطالب بتغيير اسم سيده الفرعون من فوق مدرسة أو محطة أو مشروع ، لقد قال المذكور في أحد أندية الإينر هويل للسيدات (؟) قبيل الثورة بأيام قليلة [٧ / ١ / ٢٠١١] : « إن الأسماء التي تطلق على بعض المنشآت العامة، كما في الساحل الشمالي مثل قرية «الإسراء» و«جنود الرحمن» و«مدارس تبوك»، كلها مسميات تعمق الفجوة والتمييز بين الناس والتمييز الاجتماعي، الذي ينذر بخطر، ويجب فصلها عن المواطنة التي يتساوى فيها الناس في الحقوق والواجبات ».

هل يستطيع هذا الكائن البرميلي الكوميدي أن يطالب بتغيير أسماء مدارس الراهبات أو القديسة تيريزا أو الأخوات المسيحيات ،؟

تصوروا هذا الكاتب المذيع خادم الاستبداد والنظام السابق يحتل الآن مساحات واسعة في صفحات جريدته والجرائد الأخرى المناظرة ليفلسف الثورة ، ويقنن لها ويوجهها بعد أن ارتدى ثوب الثوري المناضل البطل الذي يعادي النظام الذي كان يخدمه ويلعق حذاءه ؟!

وإذا كانت هذه نوعية الإعلاميين الذين يملكون قدرا من التفكير ، وجاءوا من الصحافة ، فما بالك بالدمي الجميلة وغير الجميلة التي عينت في التليفزيون لأنها تحظى بصلة النسب أو القرابة لأعيان النظام البائد ؟

إن الواحدة منهن لا تحسن النطق ولا علاقة لها بالقراءة الصحيحة ، فضلا عن الثقافة والمعرفة .. كل ما تجيده هو الماكياج والملابس التي تبدو كأنها استعداد لدخول غرفة النوم . أما من يملكن شيئا من الوعي الفكري واللغوي فهن ندرة تنتمي غالبا إلى الفكر اليساري المتأمرك الذي يعادي الإسلام وثقافته .

ثم إنك لا تعدم بين هذه الدمى من تقاتل من أجل اغتراف مال الشعب الحرام ، وتطلق لسانها المنقوع في الشرشحة والردح بما يفوق نساء الحواري إياها ضد من

يقف في طريقها أو يهدد لصوصيتها !

أما المذيعون فهم يمثلون حالة من الـؤس لا تملك إلا ترديد ما يريده السادة الكبار الذين يملون عليهم ما يقال وما لا يقال ، وللإنصاف فإن بعضهم حين يتاح له العمل في قنوات غير حكومية أو عير مصرية ، ينطلق وتنفك عقدة لسانه ويعمل بهمة ونشاط من خلال مهنية ملحوظة ..

واليوم بعد الثورة هل تغيرت الحال في الجهاز الإعلامي الخطير ؟

لم تتغير . فالقوم هم هم ، صحيح أن بعض قياداتهم قد نحي جانبا وتمت ترقيته ، ولكن المنهج ظل كما هو عداء صارخ للإسلام ، وخصومة حادة مع تشريعاته ، واستضافة للوجوه الكريهة الكالحة ذاتها التي تنظّر وتفلسف الأحداث ، بما يخدم الأقلية العلمانية ، ويحقق أهدافها في إقصاء الإسلاميين ، بل إقصاء الإسلام نفسه ..

وتأمل مثلا أن تقوم مذيعة تقدم برنامجا إسلاميا بإلقاء خطبة غير عصماء تهجو فيها بعض التيارات الإسلامية ، وتقيم الدنيا ولا تقعدها لأن بعض الحوادث التي وقعت هنا أوهناك نسبت بالكذب إلى هذه الجماعة أو تلك ، ولم يسعف المذيعة التي يفترض أنها تقدم برنامجا إسلاميا ذكاءها ، لتدرك أن هناك حملة إجرامية لتشويه الإسلام والإسلاميين بالباطل يعمل من أجلها مجرمون يحادون الله ورسوله ، سواء كانوا ممن يحملون أسماء إسلامية أو غير إسلامية ..

في صحيفة المصري اليوم (٩/ ٤/ ٢٠١١) مقال تضمن رسالة من أحد الكتاب يعلق فيها على الأكذوبة الكبرى التي نسبت إلى السلفيين بإقامة الحد على أحد النصارى وقطع أذنه ، وقامت أكبر الصحف المصرية في حينها بنشر الأكذوبة خبرا رئيسيا على ثمانية أعمدة في فضيحة مهنية غير مسبوقة.

الرسالة التي تضمنها المقال تشير إلى أن الحادثة تمت بصلة حميمة إلى العادات والتقاليد القائمة في مكان الحادثة (الصعيد) حيث تضع حماية الأعراض قبل أي

اعتبار. وتنفي الرسالة في شجاعة نادرة لصاحبها الذي تحرى الأمر في مصدره لأنه ينتمي إلى المنطقة التي وقع فيها الحادث أن يكون للسلفيين أي علاقة بالحادث الإجرامي ، فالحادث ابن بيئته التي أنتجت الجريمة ، ولكن التليفزيون المصري يأبى إلا أن يحول الأكاذيب إلى حقائق ثابتة ومؤكدة ، ويساير خصوم الإسلام الذين يلصقون به كل نقيصة .

لو أن القوم تثبتوا قبل أن يتهموا ، وتيقنوا قبل أن يقرروا لكان الأمر مختلفا ، ولكن الرغبة الإجرامية في تجريم الإسلام والمسلمين تسبق كل منطق ، وتفكير !

المسلمون ليسوا ملائكة ، وهم بشر يصيبون ويخطئون ، والتشريعات الإسلامية فيها ما يكفل ردع المخطئين ، ومحاسبة المخالفين ، ولكن الجريمة الأخطر هي تعميم الأخطاء والانحراف على المسلمين جميعا !وهي الجريمة التي تقترفها الأقلية العلمانية لتحقيق مكاسب سياسية لا تستحقها ولا تجوز لها بحكم عدم وجودها في الشارع المصري .

إن مجتمع صدر الإسلام شهد أخطاء من بعض الصحابة ، وقد نزل الوحي لمعالجة هذه الأخطاء ، ولم يقل أحد يومئذ يجب أن نتخلص من الإسلام ، أو يعمم الحكم على المسلمين جميعا بأنهم مخطئون !

الإعلام الفاسد الذي لم يتغير يحتاج إلى بناء جديد يتخلص من الجيش العرمرم في ماسبيرو ببيع القنوات والموجات إلا بعضها الضروري ، على أن يكون لها مجلس إدارة محايد فتحقق قومية الإعلام بالمعني الدقيق ، لخدمة الدين والوطن .

المجد في ٩/ ٤/ ٢٠١١م.

فزّاعة الإسلام !

في ثورة الشعب المصري الظافرة – يناير ٢٠١١م – سقطت فزّاعة الإسلاميين التي رفعها الغرب الاستعماري، وأنصاره من الحكام العرب والنخب الثقافية المحلية التي لا تؤمن عمليا بالإسلام، وإن كانت تتسمى بأسماء المسلمين .

جاور الفرقاء المختلفون بعضهم بعضا في ميدان التحرير، الماركسي والعلماني، الأزهري والإخواني والسني والسلفي، المثقف والعامل والأمي، المسلم والنصراني، الصعيدي والبحيري والشرقاوي والفيومي، الرجال والنساء والأطفال .. لم تكن هناك فروق أو حساسيات تمنع التقارب بين أفراد الشعب المصري الذين خرجوا لإسقاط النظام الفرعوني الظالم الذي أذل العباد وهزم البلاد!

كان المصريون يدا واحدة، سهروا الليل تحت البرد والمطر معا، ضحكوا معا، وحزنوا على الشهداء معا، وصلوا في الميدان جماعة، وعاشوا الوحدة في ظل التنوع معا . وتحققت أمنيتهم في الحادي عشر من فبراير معا، وسقط النظام، وتم حل الحكومة ومجلسي الشعب والشورى، وألغي جهاز الرعب والترويع، وتهاوى رموز الفساد والإرهاب الحكومي جماعات ووحدانا، وشرفوا سجن طرة بالحق، بعد أن حشروا فيه الأبرياء بالباطل .

في خلال هذه الفترة لم يكن الإسلاميون بعبعا مخيفا، ولم يكن الإسلام يمثل فزاعة مخيفة لهذا الطرف أو ذاك، حتى الغرب الاستعماري الصليبي الذي طالما صور الإسلام تصويرا مرعبا مخيفا، وسماه تارة بالإرهاب، وأخرى بالتطرف،

وثالثة بالأصولية ، لم يستطع أن يجد ثغرة يتسلل منها إلى الثورة أو الإسلاميين ، وقد رأى العالم كله كيف أبلى الشباب الإسلامي بلاء حسنا وهو يدافع عن الثورة والثوار في ميدان التحرير وميدان عبد المنعم رياض ، بعد أن تقدمت جحافل الغزاة في موقعة الجمل الشهيرة مسلحة بالسنج والسيوف والمطاوي والحجارة والسياط لقهر الثوار والقضاء على الثورة ، ولكن بسالة الشباب الإسلامي ، ردت الغزاة على أعقابهم وشجعت بقية الثوار على مطاردتهم وهزيمتهم .

فجأة انقلب هذا الموقف الموحد الرائع الذي بهر الدنيا وعبر عن التسامح والتحضر ؛ لنجد كلاما رخيصا يدعي أن الإسلاميين أنزلوا شابا من فوق المنصة في ميدان التحرير بعد صلاة جمعة النصر ، وأن الشيخ القرضاوي يمثل دور الخميني الذي عاد إلى البلاد بعد نجاح الثورة ، وأن الإسلاميين يخطفون الثورة ، وأن ما يسمى الدولة الدينية قادمة .. ثم تبدأ حملات رخيصة لتشويه صورة المستشار الجليل طارق البشري ولجنة تعديل الدستور واتهامها بالأصولية والرجعية والعمل على تقنين الدولة الدينية ، وترتفع أصوات منكرة لتغيير المادة الثانية من الدستور بحجة إقامة الدولة المدنية وما يسمى المواطنة .. ثم يبدأ لغط غريب لدعوة الناس إلى رفض التعديلات الدستورية ، واتهامها بأنها ترقيع لدستور فاسد، وأنها تهيئ لسيطرة الحزب الوطني والإخوان على مجلس الشعب ، ثم صراخ وعويل لأن التليفزيون المصري استضاف بعض الإسلاميين المفرج عنهم في قضايا سياسية مع التنادي لمواجهة الخطر الإسلامي القادم بتأجيل الاستفتاء ، وضرورة وضع دستور جديد في الحال ، وتمديد الفترة الانتقالية حتى يتم إنجاز هذا الدستور ، واتهام الموافقين على التعديلات بالخيانة وموالاة النظام البائد والتحالف مع الحزب الوطني .. إلى غير ذلك من اتهامات وادعاءات !

ثم كان استغلال أيام ما قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية في التشهير بالحركة الإسلامية ، والتركيز على الاستقطاب الطائفي ، وشحن الأقلية ضد

الأغلبية ، والتخويف من مشاركة الإسلاميين في الانتخابات ، والتحريض السافر على المادة الثانية من الدستور التي تعني إسلامية الدولة وعروبتها ، وللأسف الشديد فقد قام اليساريون بقيادة الحملة ضد الإسلام ورفع الفزاعة الإسلامية لإخافة الناس ، وتحقيق الحلم اليساري الشرير باستمرار الوضع الاستثنائي الذي يوافق هواهم ومصالحهم، ويعوض قصورهم السياسي وعدم وجود قاعدة شعبية لهم ، وقد تأملت صفحة جريدة يسارية على الشاشة الضوئية ، فوجدت عناوينها تنضح بملامح هذه الحملة وذلك الحلم الشرير، ولنقرأ ما بعض هذه العناوين يوم إجراء الاستفتاء ١٩/ ٣/ ٢٠١١م :

حشود من الطبقة الوسطى في اللجان ..و « نعم» السلفيين من أجل المادة الثانية.. و «لا» الأقباط لـ «منع صعود تيارات دينية» – إقبال شديد في شبرا الخيمة .. و أصحاب اللحى : الستات العريانين والعلمانيين وبتوع الوطني بيقولوا «لا» للمادة الثانية – طوابير على أبواب اللجان في الإسكندرية .. وسلفيون يكفرون من يدعو للتصويت بـ لا – إقبال شديد على لجان الاستفتاء بالفيوم .. وتحالف للوطني و الإخوان و السلفيين يدعو للتصويت بـ نعم –عبود الزمر لـ«رويترز» : عصر الاحتكام إلى السلاح ولى في مصر الحرة– ٥٨٪ من قراء الـ .... يرفضون التعديلات الدستورية .. و ٤١٪ يوافقون –٥٠ مثقفاً بينهم ...و ... و... و .....يرفضون التعديلات الدستورية – .

لم تتطرق هذه الصحيفة إلى ما فعله ملياردير طائفي متعصب استباقا ليوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية حيث دشن حملة إعلامية مضادة للتعديلات وظف لها صحفًا ومواقع إلكترونية وفضائيات في إمبراطوريته الإعلامية ، لخلق انطباع بوجود حالة رفض واسعة بين المصريين لهذه التعديلات، وقد وصف التصويت عليها بأنه سيكون «كارثة»، ونشر صفحة كاملة مدفوعة الأجر بجريدة «المصري اليوم» التي يملك وعائلته جزءا كبيرا من أسهمها تظهر نخب الرافضين

للتعديلات، مخالفًا تحذير المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي طالب بالتوقف عن إثارة النقاش حول التعديلات خلال يومي الجمعة والسبت.

إن المليـاردير المتعصـب يعـبر عـن توجـه الكنيسـة الأرثوذكسـية الرافضـة للتعديلات، والتي حشدت أتباعها للتصويت بـ «لا» ، في سياق استعراض القوة الطائفية التي تتصور أنها قادرة على توجيه الأحداث بالطريقة التي تريد .

وهو ما يؤيده قول القمص عبد المسيح بسيط كاهن كنيسة العذراء في مسطرد: «لابد أن نخرج من بيوتنا لرفض التعديلات التي يدعو لها «الإخوان المسلمون» (؟!) لأنها متفصلة على مقاسهم، كلنا من سن ١٨ سنجد خانة خضراء «سيبوها» وخانة أخري سوداء ندون عليها «علامة صح».

وأضاف قائلا لقناة «الطريق» المسيحية: «هذا رأي قيادات الكنيسة وليس رأيي وحدي، فالتعديلات ليست من مصلحة الأقباط، وحتى لو واحدة حامل تروح وتمضي وتختار الخانة السوداء وتقول لا للتعديلات الدستورية».

لقد عبر المليـاردير الطـائفي الـذي قـاد الحملـة الإعلاميـة عـن خشيته أن تكـون الحكومة القادمة عقب الانتخابات التشريعية من القوتين الرئيسيتين في المجتمع، وهما «الإخوان المسلمين» والحزب «الوطني» الحاكم السابق؛ حسب مزاعمه. وعدّ إجراء الانتخابات بمثابة «سرقة» مجهود شباب ثورة ٢٥ يناير وتسليمه إلى هاتين القوتين.

ما يبغيه الرجل صراحة هو إعداد دستور جديد تلغى منه المادة الثانية في الدستور التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيس للتشريع في مصر، بعد أن عبر مرارًا عن رفضه لهذه المادة التي تعكس الهوية الإسلامية للمجتمع المصري الذي يبلغ عدد المسلمين فيه أكثر من ٩٥٪ ؟

لقد جهزت الكنيسة حافلات لنقل أتباعها إلى مقار اللجان الانتخابية ، بعد أن

أمرتهم بالتصويت بالرفض للتعديلات الدستورية .

هذا التحالف الذي جمع الكنيسة مع اليساريين مع العلمانيين لرفض التعديلات ، أملا في إلغاء المادة الثانية من الدستور، والاستفادة من سلطة غير ديمقراطية ؛ يعد ديكتاتورية غير مقبولة من أقلية مدللة تضم أطراف هذا التحالف الذي يرفع الفزاعة الإسلامية ، ولا يجد غضاضة في جرح شعور الأغلبية الساحقة واحتقارها وامتهانها وحرمانها من التعبير عن عقيدتها وشريعتها ،بينما الكنيسة تعلن بصريح العبارة أنها لن تنفذ القانون لو تعارض مع تفسير رئيسها الشخصي للإنجيل ؟!

إن استخدام الفزاعة الإسلامية من جانب تحالف الأقليات السياسية والطائفية عمل غير خلقي ، وإهانة للإسلام والمسلمين ؛ يجب التصدي لها ، والوقوف في وجهها من جانب العقلاء هنا وهناك ، حتى لا تكون هناك مضاعفات ، وطننا في غير حاجة إليها !

يجب أن نعود إلى روح ميدان التحرير ، وأن نتقبل أصول المباراة الديمقراطية ، وأن تحترم الأغلبية رأي الأقلية ، وأن لا تصادر الأقلية قرار الأغلبية ، وأن تتخلى عن الإقصاء والاستئصال ، فالتوافق والتفاهم أكثر جدوى ، وأفضل ربحا .

المجد في ٢٠/ ٣/ ٢٠١١م

هل تحارب الأهرام الإسلام؟

أقصد بالأهرام جريدة الأهرام العريقة التي يطالعها الناس على مدى قرن وربع القرن ، ويرون فيها أنفسهم بصورة وأخرى ؛ بدءا من الأحداث اليومية الجارية في محيطهم أو خارج هذا المحيط ، حتى صفحة الوفيات التي يعلنون فيها عن رحيل أحبابهم إلى دار الخلود والبقاء !

والأهرام تبدو نموذجا تحتذيه وتقلده بقية الصحف في مصر والعالم العربي ، ولذا تصبح حركتها تحت العين الراصدة التي تسجل الإيجابيات والسلبيات ، وتحسب لها أو عليها ، وقد مرت الأهرام الجريدة والمؤسسة بفترات مد وجزر ، وفي كل مرحلة كان هناك من يرى ويشاهد ويناقش ، ولعل أسوأ فتراتها هي العقد الأخير الذي تراجعت فيه مهنيتها لحساب السلطة الفاسدة ، وضاقت بالرأي الحر ، واتسعت لأقلام ذات أهداف غير نقية ، جعلت همها الأكبر تحقيق ما يريده النظام الفاسد في اتجاهات شتي لعل أبرزها ، محاربة الإسلام ووصمه بصفات سلبية ، بعيدة عن الحقيقة والواقع .

من الجدير بالذكر أن هناك كتابات وأقلاما من داخل الأهرام نفسها ، انحازت للمهنية والأخلاق ، والحقيقة ، ودفعت ثمن ذلك حرمانا من النشر ، والحوافز ، فضلا عن طرد بعضهم بطريقة فجة ، فذهبوا إلى صحف أخرى تقدرهم وتفتح لهم صدرها ، وتكافئهم بأفضل مما تكافئهم الأهرام . والأسماء معروفة ولا تحتاج إلى بيان .

كان يفترض أن تتغير الأهرام بعد ثورة ٢٥ يناير تغيرا حقيقيا ، وليس مجرد

انقلاب من مديح النظام السابق بطريقة مقززة إلى هجائه بطريقة أشد تقززا ، أو استضافة بعض الأقلام المغايرة التي تنشر مقالات أو موضوعات باهتة !

كنا نتوقع أن تتاح الفرصة لأقلام حقيقية تدافع عن الدين والوطن والمستقبل ، وأن ينتهي عصر الإقصاء الذي يقوم على القوائم غير المقبولة من النظام السابق ، وخاصة تلك التي تكتب عن تصور إسلامي يرفض القهر والفساد والطغيان ومحاربة الدين والتشهير به .

إن استمرار الأقلام الموالية للنظام السابق في محاربتها للإسلام ، وإتاحة المساحات الواسعة لها كي تستمر في تشويه العقيدة والدين ؛ بعد أن بدلت ثيابها من الولاء للنظام الفاسد ، وارتدت أزياء البطولة والثورة في تحوّل فج غير حقيقي ؛ يجعل من استمرار هذا الوضع مجافيا لروح التغيير والانتقال إلى مناخ الحرية الأصيل ..

إن الأهرام مازالت تتيح الفرصة لفريق لا يمل من تكرار الأسطوانة المشروخة عن التنوير والدولة المدنية وكلاهما يرفض الدين أو الإسلام بمفهوم هذا الفريق ، وفي الوقت نفسه لا يكف عن هجاء الإسلام واتهامه أنه لا يحقق المساواة بين المواطنين ، ويحقر المخالفين له ، ويجعل منهم مواطنين من الدرجة الثانية ، ثم تلك الحملة الخسيسة على المادة الثانية من الدستور الخاصة بإسلامية الدولة بالادعاء أنها تحرم غير المسلمين من التحاكم إلى شرائعهم ، وأن الإسلام يهدد هؤلاء بقطع أيديهم وأرجلهم في عملية تفزيع بشعة ، وتخويف مفتعل ، ما يجعل صورة الإسلام كريهة في عيون المصريين والعالم ،ناهيك عن الدعوات المستمرة لإلغاء ما تبقى من التربية الدينية الإسلامية الهشة ، والمطالبة بحذف الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث الشريفة من المناهج التعليمية بحجة أنها تمثل تمييزا بين المسلمين وغيرهم ، وحدث ولا حرج عن هجاء الحركة الإسلامية بكل أطيافها ، واتهامها بالعداء للمجتمع ، واستجلاب الظلام والتخلف والغباء المطلق ..

المقالات القليلة بل النادرة التي يتاح لها الظهور للرد على إهانة الإسلام والحركة الإسلامية ، تبدو باهتة خافتة تتحسس الموضوع ، دون المغامرة بالدخول إلى أعماقه ، وتناول أساسياته فيما يبدو أنه عملية تجميل تخضعها للمرور أمام من يتوتر ويصاب بالحساسية أمام أي طرح إسلامي !

بالطبع لا يدخل في هذا السياق مقالات المفتي وما يطرح في لصفحة الدينية ، فالمفتي مازال حريصا على إرضاء النخبة المعادية للإسلام ومراعاة مشاعرها العدوانية ، ولعل ذلك يستبين في حملته الظالمة والضارية على من يسمون بالسلفيين واتهامهم دون دليل بهدم الأضرحة وأشياء أخرى .. أما الصفحة الدينية ، فهي في الغالب تساير تيار المفتى ، ولا تقترب ممن يهينون الإسلام و العاملين بالدعوة ، وتكتفي بالقضايا الهامشية ، أو البعيدة عن إثارة النخبة العدوانية !

لم يعد مقبولا اليوم أن تتاح فرصة المساحات الممتدة أسبوعيا لكتاب من نوعية جابر عصفور وأحمد عبد المعطي حجازي وشريف الشوباشي وليلى تكلا ومفيد فوزي ورفعت السعيد وعبد المنعم سعيد ووحيد عبد المجيد وعبده مباشر وأحمد موسى والسيد ياسين وصلاح عيسى وأشباههم ، وفي الوقت ذاته لا تتاح الفرصة لآخرين كي يردوا عليهم على الأقل . إن هؤلاء كانوا من رجال النظام البائد وأعوانه ، وكان يقربهم من نشاطاته وجوائزه مع امتنانه لدورهم المعروف في محاربة الإسلام الذي كانوا ومازالوا يطلقون عليه أسماء كودية من قبل : الظلامية والإظلام والأصولية والتطرف والإرهاب والتخلف والرجعية والسلفية والإخوانجية و المتشددين وتجار الدين ..إلخ .

والسؤال هو : لماذا تصر الأهرام على استضافة كتابات هؤلاء القوم وهم معروفون بانتماءاتهم السياسية اليسارية أو الطائفية المتمردة أو الأمنية ، دون أن تجد أقلام إسلامية ولو مساحة ضئيلة ترد وتفند وتصحح ؟

إن الإسلام دين الأمة جميعا . الأغلبية التي تؤمن به عقيدة وشريعة ، والأقليات

التي تربت في أحضانه ؛ فصار بالنسبة لها حضارة وثقافة ، وهو ما يعني ردا على النخب الموتورة المعادية له ، المتعصبة لولاءاتها الأرضية ، الرافضة للإسلام ، الحريصة على من يمتون إليه بصلة !

لقد كان من السقطات الفاضحة أن تنشر الأهرام ذات يوم قريب في صدرها وعلى اتساع ثمانية أعمدة خبر قطع الأذن لشخص مشتبه في سلوكه ، وإسناد الجريمة للسلفيين والادعاء أنهم أقاموا عليه الحد الشرعي ، مع أن الخبر بهذه الصورة لم يكن صحيحا ، وهو ما جعل النخب العلمانية والطائفية تملأ الدنيا ضجيجا وعواء ونباحا ضد السلفية والإسلام في مشهد من مشاهد العبث ؛ دون دليل أو برهان .

بالطبع فالقيادة الحالية تحاول أن تستعيد للأهرام مهنيتها التي فقدتها وما زالت تفقد بعضها على يد أتباع النظام البائد ؛ الذين مازالوا يؤثرون في عرض الأخبار وحركة نشر الآراء والمقالات ، وهذه المحاولات تحتاج إلى نوع من الحسم يضع الأمور في نصابها الصحيح ، ويتناغم مع رغبة المجتمع المسلم الحقيقية في التعبير عن ذاته وقيمه ووزنه الذي يجعل الأغلبية وفقا لمعايير الديمقراطية صاحبة الحضور الأقوى والصوت الأوضح ، وليس الأقليات العلمانية الضئيلة المعادية لأشواق الأمة وإرادتها وكرامتها، فضلا عن هويتها .

هل من المعقول أن ينشر مقال لصاحب صفر المونديال الشهير على الموقع الالكتروني للأهرام يرتدي فيه مسوح الكهان الذين يقدمون العظة ، ويرسمون المستقبل ، ويحدب على الثورة والثوار بوصفه ثائرا ومناضلا لا يشق له غبار في محيط النظام الذي هوى ، ثم يتنبه المسئول عن الموقع بعد نصف يوم أمطر فيه القراء بتعليقاتهم صاحب المقال بما لا يستحب ذكره ؛ ليقول إن المقال نشر خطأ ؟

لقد تصورت بسذاجة الفلاح البسيط أن تغيير القيادة في الأهرام يمكن أن يتيح لأمثالي ممن بلغوا أرذل العمر في التعليم الجامعي - وبعض المحررين من تلاميذه أو

في حكمهم – أن يتاح لي نشر بعض مقالاتي المغايرة ، فشمرت عن ساعد الجد ، وأرسلت مقالا إلى ملحق الأهرام الذي كان يسمى شباب التحرير ، ولكنه لم ينشر ، فالتمست العذر بالزحام ، وأرسلت بعد حين مقالا آخر، مذكرا بالمقال السابق ، ولكن دون جدوى ، فأيقنت أن الإقصاء فريضة من فرائض النخبة إياها ، وأن الأمل في التغيير ما زال بعيدا .. بعيدا !

إن الأهرام تضم بين جنباتها كما أعرف عن قرب منذ أربعين عاما ؛ نماذج رائعة من الكتاب والمحررين الذين يملكون مهنية عالية ، ويحبون الله ورسوله ، ويتحلون بالتسامح والنزاهة ، ومنهم الأستاذ لبيب السباعي الذي كان يتفضل قبل سنوات بعيدة نسبيا أيام كان يشرف على القسم التعليمي بنشر العديد من رسائلي حول انهيار التعليم وفساده ، وآن الأوان لهذه النماذج أن تقود الأهرام مرة أخرى إلى المهنية والصدق والترفع عن الأحادية والابتعاد عن الانحياز للتصورات المعادية للإسلام والمسلمين .

إن الإسلام هو صمام الأمان للمسلمين ، وغيرهم ، وهو دين العدل مع أعدائه وخصومه ومخالفيه قبل أتباعه وأنصاره ومريديه ، وهو ما ينبغي أن تلح عليه الأهرام ، خدمة للحقيقة ، والمهنية ، والوطن جميعا .

المجد في ٢٦/ ٤/ ٢٠١١م .

التعليم : المحنة والمستقبل!

أعجبني تأكيد الدكتور عصام شرف في أحد تصريحاته على أهمية التعليم بوصفه حجر الزاوية في الإصلاح وتطور الدولة .وأنه القضية الأولى التي يجب أن تكون المحور الأساس للحركة والعمل في المرحلة القادمة .

والحق أن التعليم هو أس المشكلة وأساس الحل، فما جرى في مصر على مدى ثلاثين سنة مضت كان إفسادا للتعليم بمنهجية وتخطيط مسبقين ، وشارك في هذا الإفساد خبراء أجانب – من أمريكا تحديدا !– ونفذ هذا الإفساد وزراء ومسئولون من أعوان النظام البائد ، وللأسف فقد أنفقت السلطة على هذا الإفساد أموالا كثيرة من دم الشعب المصري البائس المسكين ، كما تقاضى الفاسدون المفسدون المخربون ، المعادون لله ورسوله والوطن والأمة جميعا مكافآت تدفعها هيئات المعونة الأجنبية .

في السنوات الثلاثين الماضية كتبتُ كما كتب غيري عن فساد التعليم وإفساده ، لدرجة أن وزيرا سابقا كان يتولى التعليم العام والتعليم العالي استدعاني في يوم مشهود اهتزت له أركان الجامعة التي أنتسب إليها ؛ ولكنني بفضل الله لم أهتز ، وواجهت الوزير بما أراه صوابا ، وطالت المواجهة حتى أقرّ أن ما يحدث يتم بأوامر أعلى !

انهيار التعليم كان أمرا مخططا ومقصودا ، وهو ما نرى معالمه سائدة في المدارس العامة من تفشي الدروس الخصوصية في كل المواد عدا التربية الدينية والتربية الرياضية ، وفراغ المدارس الثانوية من الطلاب – خاصة طلاب الفرقتين الثانية والثالثة – على مدى شهور الدراسة ، وضعف المستوى العام في التعليم الأساسي

لدرجة أن بعض الطلاب لا يحسنون الكتابة ولا القراءة ، ويضاف إلى ذلك انكماش النشاط المدرسي أو تلاشيه تماما .

والأمر في الجامعة لا يختلف كثيرا عن التعليم العام ، فضعف الطلاب مسألة لا اختلاف عليها ، وكان للنظام الفصلي واختفاء النشاط الثقافي - في الكليات النظرية خاصة - أثرهما في التكوين السلبي للطلاب ، ويضاف إلى ذلك ضعف مستوى هيئات التدريس ومنح الماجستير والدكتوراه لذوي المستويات غير المؤهلة ، وانشغال كثير من أعضاء الهيئات بالبحث عن الرزق بعد تدني المرتبات ، وخروج العناصر المؤهلة من هيئات التدريس إلى العمل في الخارج لسنوات طويلة بحثا عن عائد من الرزق يوفر لأصحابه حياة كريمة وفرصة لتوفير مصادر البحث ومراجعه .. وفي الوقت ذاته تحولت الجامعة إلى لعبة بيد أجهزة الأمن ترفع من تشاء إلى المناصب الإدارية العليا ، وتحرم من تشاء ، واشتعلت الصراعات في الأقسام والكليات بين العناصر الضحلة علميا وسلوكيا ؛ وغالبا ما تكون قد باعت نفسها للأمن ، وبين العناصر الأخرى التي ما زالت تتشبث بقيم الجامعة التي كانت ، وصار التقرب إلى الحزب الحاكم ورموزه أمرا عاديا بين الأطراف التي باعت نفسها لأجهزة الأمن ، فالقرب من الحزب والأمن يهيئ لمزيد من المناصب داخل الجامعة وخارجها ، وبالتالي يمنح صاحبه مزيدا من الدخل والشهرة في ظل تردي المرتبات الجامعية وتدني المكافآت الخاصة بالبحث العلمي ، ولذا كانت النتيجة انهيار معظم التقاليد والقيم الجامعية لصالح السوقية والعمالة والانحطاط القيمي !

في الوقت نفسه كانت الخسارة الأكبر في مجال التعليم هي ضياع الهوية ، وانهيار القيم الدينية والخلقية والوطنية ، وصار الطالب في التعليم العام أو الجامعي لا يعرف شيئا عن دينه ولا أخلاق أمته ولا قيم وطنه ، وصار كائنا ماديا يأكل ويشرب ويستمتع بما يستمتع به الكائن الحي الذي لم يرق إلى درجة الإنسان الفاعل والمؤثر بفكره وعقله وإبداعه .. فقد تم تحييده ، ومنحه إجازة مفتوحة لا يستطيع

فيها أن يخدم وطنه وأمته خدمة حقيقية إيجابية .

لقد ألغي تدريس التربية الإسلامية عمليا بعد أن صارت حصة واحدة في الأسبوع ، وألغي تدريس 'التاريخ الإسلامي واقعيا ، ولم تعد هناك تربية وطنية ولا قومية لأن السلام المزعوم مع العدو يمنع الكلام حول تحرير القدس وفلسطين ، وكان إلغاء هذه المناهج ، بالإضافة إلى تعريغ مناهج اللغة العربية من الآيات الكريمة والأحاديث الشريفة ووقائع التاريخ المتعلقة بالفتوح الإسلامية ، استجابة للتمرد الطائفي المجرم الذي تقوده الكنيسة في مصر ، وتنفيذا لإرادة العدو النازي اليهودي في فلسطين المحتلة ، وقد امتدت عملية التفريغ الهمجية إلى الإذاعة والتليفزيون والصحافة ونشاطات وزارة الثقافة ؛ لدرجة أن بعض هذه النشاطات احتفلت بعدوان فرنسا على مصر في حملة السفاح الاستعماري الصليبي عام ١٧٩٨م ، وعدّ القائمون على هذه الاحتفالية الاحتلال الفرنسي لمصر « علاقات ثقافية !» ، ورصدوا لذلك ملايين أنفقت تحت سفح الهرم في احتفال ماجن يهين مصر وشعبها وحضارتها ومقاومتها !

إفساد التعليم كان أمرا مقصودا لخدمة التمرد الطائفي في مصر ، والاحتلال النازي اليهودي في فلسطين المحتلة ، فضلا عن القوى الاستعمارية ، ويضاف إلى ذلك أن هيمنة الولايات المتحدة على مصر طوال ثلاثين عاما أو يزيد أسست لبلورة نخب متوحشة في عداوتها للإسلام ولمستقبل مصر ، مع أنها تردد كثيرا مصطلحات الحرية والاستقلال والتطور والتقدم ، وقد صنع كثير منهم فيما يسمى مراكز تطوير المناهج ما لم يفعله غلاة الغزاة الذين احتلوا مصر في القرون الماضية بتخريب مناهج التعليم وتحويلها إلى أشتات لا تصنع هوية ولا تبني عقلا ولا تقيم فكرا .

كيف يقيم العدو النازي اليهودي بناءه التربوي على أسس توراتية ، ويخصص للتخصص في التعليم الديني اليهودي امتيازات تحقق لطلابه الرفاهية والتفوق ، بدءا من المخصصات المالية حتى الإعفاء من الخدمة العسكرية ، وهو الكيان القائم

على القتال الدائم والحروب المستمرة ، ونحن نتنازل مجانا عن هويتنا وديننا وحضارتنا؟

ثم إن الكنيسة بعد أن تحولت إلى كيان منفصل داخل الدولة تتولى تربية أتباعها تربية كنسية على مدار الساعة ، وتستفيد بالأوقاف والمنح والعشور في تهيئة الفرصة لتجعل الأتباع على صلة دائمة بالإنجيل ، فضلا عن تحقيق غايات التمرد الطائفي بالانفصال ، وعدّ المسلمين المصريين غزاة ، واللغة العربية لغة محتل ، وتعميق فوبيا الاضطهاد الإسلامي للطائفة مما يستوجب المقاومة إلى حد الاستشهاد !

في مقابل ذلك لا وجود للإسلام في التعليم أو الإعلام أو الثقافة إلا بصورة سطحية ، لا قيمة لها ولا تأثير ، لدرجة إلغاء البرنامج الأسبوعي لتفسير القرآن الكريم الذي كان يقدمه الشيخ الشعراوي ، ويبثه التليفزيون المصري ، وكان يحظى بنسبة مشاهدة عالية ، ويتعرف المشاهد من خلاله على بعض قيم الإسلام وتشريعاته .

وبصفة عامة فإن انهيار التعليم بشقيه : العام والجامعي ، يستلزم بعد الثورة التركيز على النقاط التالية :

أولا : استعادة الهوية العربية الإسلامية ، وإعادة مادة التربية الدينية ؛ إسلامية ومسيحية ، إلى الامتحانات الجادة ، وإضافتها إلى المجموع في الفرق جميعها ، وكذلك التاريخ الإسلامي ، وتاريخ مصر القديمة.

ثانيا : إعادة الاعتبار للغة القومية ، وإعطائها أولوية قصوى وخاصة في مرحلة التعليم الأساسي ، فضلا عن وسائط الإعلام والتعبير .

ثالثا : إعداد مدرس المرحلة العامة إعدادا حقيقيا يقوم على قبول الطلاب المتفوقين في كليات دار العلوم واللغة العربية والعلوم والفنون الجميلة في كليات التربية، بما لا يقل التقدير العام للطالب عن جيد ، وجيد جدا في مادة التخصص ،

للدراسة التربوية والعملية لمدة سنتين ، يعين بعدها الطالب في إطار التكليف ، مقابل مرتب مجز ، على أن يتم التخلص من كل من يمارس عملا غير التدريس ، أو يتعاطى العمل بالدروس الخصوصية

رابعا : استقلال الجامعة ورفع مرتبت الأساتذة بما يحقق المستوى الكريم لحياتهم ، ودفع مكافأة ثابتة سنويا للكتاب الجامعي ، على أن تتولى الجامعات طبع المقررات وتوزيعها على الطلاب بأسعار محددة ، ونزع فتيل الصراعات بين الأساتذة التي تدور حول المناصب الإدارية والجداول التدريسية والأساتذة العاملين وغير العاملين ، فضلا عن وضع ضوابط واقعية للارتقاء بالبحث العلمي والترقيات ورفع المستوى العلمي لهيئة التدريس.

خامسا : تشجيع الهيئات الأهلية ، وخاصة الحركة الإسلامية على إنشاء المدارس الأهلية – وليس الخاصة التي تتغيا الربح والتجارة – لتعوض القصور في المدارس الحكومية ، وأيضا ينبغي أن يتوقف السماح بإنشاء الجامعات الخاصة والأجنبية التي تحولت إلى مؤسسات لها أهداف غير تعليمية بالدرجة الأولى ، لتتقدم الجامعات الأهلية التي يسهم في إنشائها جموع المواطنين ، وخاصة في المواقع الصحراوية أو قليلة السكان .

سادسا : صار توحيد التعليم في المرحلة الأساسية أمرا ضروريا ، فوجود مدارس إنجليزية أو فرنسية أو ألمانية أو غيرها لم يعد مقبولا لبناء المواطنين المصريين ، ويمكن أن يسمح للجاليات الأجنبية وحدها بإنشاء مدارسها إذا كانت هنالك أعداد تقتضي ذلك ، على ألا يدخلها مصريون مهما كانت الأسباب .

والله الموفق وهو المستعان .

المجد في ١٠/ ٤/ ٢٠١١م

الجامعة.. خطوة أولى!

عقب انهيار النظام البوليسي الفاشي استردت الجامعة المصرية بعض العافية ..

خرج الحرس الجامعي ، وعادت الجامعة كيانا مدنيا هادئا بلا تشريفة عسكرية ..

وخرج جهاز أمن الدولة (السافاك المصري) ، واستراح الناس من تدخلات مشينة في شئون أهل العلم والطلاب بما لا يليق بأمة متحضرة ..

وأجرت الجامعة لأول مرة منذ عقود انتخابات طلابية نزيهة وشفافة ، شارك فيها الطلاب المنتمون إلى القوى السياسية المختلفة ..

ثم كان مشروع القرار الوزاري بإعادة المادتين ١٢١، ١٢٢ من قانون الجامعات إلى وضعهما السابق الذي يجعل الأساتذة المتفرغين مستمرين في تفرغهم إلى نهاية العمر ، أو الخروج حسب رغبتهم ، وكان ذلك تصحيحا لأوضاع انتقامية صنعها بعض الوزراء السابقين ، أتاحت لبعض أعضاء هيئة التدريس من الدخلاء على محراب العلم أن ينكلوا بأساتذتهم ، وأن يمارسوا نوعا من الإهانة لا يليق في هذا المحراب العظيم !

كل هذا خطوة أولى على الطريق الصحيح لاستعادة الجامعة مكانها ومكانتها في الواقع الاجتماعي والحضاري للأمة المظلومة .

وكنت أتمنى أن يكون وزير التعليم العالي الحالي ، الذي أقيل من قبل في ظروف غامضة لا أعرفها تماما ، أن يكون منحازا بوضوح قاطع إلى الجامعة أكثر من انحيازه إلى النظام القديم الذي كان معاديا للجامعة وكارها للعلم ، ومحتقرا للعلماء !

وأسمح لنفسي أن أحكي قصة قديمة تكشف عن التفاوت بين رؤية الوزير ،

ورؤية رئيس جامعة سابق .. هو الدكتور مأمون سلامة رئيس جامعة القاهرة الأسبق ، ولعل له صلة قرابة بالوزير الحالي الدكتور عمرو عزت سلامة ، كانت للدكتور مأمون مواقف مضيئة ، مع أنه كـن يعمل في ظل النظام البائد وأجهزته القمعية البشعة ، ومنها موقفه عندما أراد بعض أتباع السلطة البوليسية الفاشية من الأساتذة ترقية واحد منهم ترقية إدارية بقوة الذراع عبر موافقات القسم ومجلس الكلية ، بعيدا عن رأي لجنة الترقيات التي رأت أن صاحبهم لا يستحق الترقية ..

ولأن مأمون سلامة كان رجل قانون يتعامل بمنطق القاضي ، فقد اختار أستاذا متخصصا مشهودا له بالأمانة والكفاءة العلمية ، وأسند إليه سرا تقويم أعمال المطلوب ترقيته ، فكتب الرجل تقريرا يؤيد ما وصلت إليه لجنة الترقيات ، بل اكتشف عوارا كبيرا ونقصا شنيعا في المستوى البحثي في الأعمال المعروضة للترقية ، ولم يأبه مأمون سلامه بالإرهاب الصحفي والإعلامي الذي مارسه أعوان النظام السابق من خلال الصحف وأجهزة الدعاية التي كانوا وما زالوا يهيمنون عليها ، واتخذ القرار الذي أملاه الضمير العلمي ، ولم تفلح محاولات لي الذراع !

المفارقة أن الدكتور عمرو لم يقتد بالدكتور مأمون ولم يسلك المسلك الذي تفرضه المرحلة ، مع أنه جاء ليقوم بعملية تصحيح في الواقع الجامعي ، بعد أن صارت الجامعة المصرية خارج أي تصنيف دولي أو إقليمي ، وعمرت بكثير من المشكلات والعاهات ، وأضحت ملعبا لجهات القمع والفاشية وأتباع جهاز الأمن (السافاك) ، وقام بقيادتها وإدارتها الموالون لهذا الجهاز في الأغلب الأعم ، أو المحايدون في القليل النادر ؛ الذين لا يستطيعون حيلة ولا يهتدون سبيلا!

لقد بدا الوزير مترددا ، وكأنه محكوم بأمن الدولة الذي سقط ولم يذهب بعد ، وترك من جاء بهم الأمن يرسون منهجهم القديم ، واشتعلت النار في أكثر من مكان ، ولعل أبرزها ما جرى في كلية الإعلام بالقاهرة ، من اعتصامات ومظاهرات ، وملاسنات عبر القنوات الفضائية ، وانقسامات بين الأساتذة ،

وفصل لبعض الطلاب ، وإحالة لبعض الأساتذة إلى مجالس تأديب ، وشلل في العملية التعليمية وخاصة في الدراسات العليا .. وكان يمكنه حسم المسألة من البداية بإقالة العمداء موضع الخلاف ورئيس الجامعة الذي انحاز لطرف دون الآخر ، أو الإعلان عن انتخاب عمداء جدد مؤقتين ، وتعيين أحد نواب رئيس الجامعة للقيام بعمله مؤقتا حتى يتم تغيير القيادات ، وإحلال قياد ت أخرى جديدة على أسس متفق عليها .

موقف وزير التعليم العالي يشير إلى أنه – فيما يبدو – ليس معنيا بحلول عملية لتراث متراكم من الفساد والانحراف ، قاد الجامعة إلى المحنة التي ما زالت تعيشها في ظلال رجال الأمن (السافاك) الذين آثروا المناصب والغنائم على الواجب الذي يفرضه الضمير والعلم والمستقبل .

إن البحث عن حلول عملية يفرض التعامل مع الأساتذة الذين لم يدخلوا تحت عباءة الأمن بقدر كبير من التفاهم والتسامح ، لأنهم لم يخونوا الوطن أو المعرفة ، وكانوا حريصين في ظل النظام البوليسي الفاشي على رفع راية العصيان ضد سرقة الجامعة ؛ سواء كانوا في تنظيمات جماعية أو قاموا بواجبهم بشكل فردي مستقل ..

سأضرب مثلين بإيجاز شديد لبعض القيادات التي جعلت ربها الأعلى ضابط الأمن الذي كان يسكن في قلب الجامعة ، أو النظام البوليسي الفاشي الذي كانت روحه تغشى الأساتذة العملاء ، فتعميهم عن الحق والحقيقة ، وتضعهم في خانة غير جديرة بهم ..

المثال الأول لرئيس جامعة سابق في إحدى الجامعات الإقليمية ، صادف وهو يهبط سلم الإدارة لافتتاح أحد مشروعات الجامعة ؛ ضابطا صغيرا في عمر أولاده برتبة نقيب ، فقال له في ذلة وخنوع : أنزل أم أصعد ؟ يقصد إن كان الضابط يريده أو لا . فنظر إليه الضابط مستغربا ، وقال : اطلع أو انزل .. أنت حر ! ومضى

الضابط تاركا صاحبنا يفتش في رأسه عن مغزى كلامه !

المثال الآخر لمدرس قديم في إحدى الجامعات الإقليمية أيضا ، حصل على الدكتوراه بطريقة ما منذ عشرين عاما ، وكان منذ شبابه وهو طالب في الجامعة يكتب تقارير أمنية عن زملائه وأساتذته حتى صار مدرسا وعضوا في أحد المجالس النيابية والحزب الوطني ، وأصبح نفوذه يفوق نفوذ رئيس الجامعة نفسه ، فقد ضُبط سارقا لكتاب بأكمله حرفيا ، وقد وضع عليه اسمه بعنوان آخر ، ونشرت الصحف ، وتحدث الناس عن هذه الجريمة النكراء التي تذهب بصاحبها إلى السجن والطرد من الجامعة ، ولكن العجيب أن يستدعيه رئيس الجامعة ليس لمحاسبته وتقديمه لمجلس تأديب كما يقضي قانون الجامعة ، ولكنه استدعاه ليناقش معه كيفية مواجهة أصحاب الاتهام ؟!

الأمر يستدعي من وزير التعليم العالي مواقف حاسمة يعلنها بصراحة ووضوح ، ولا يلقيها في مرمي الأساتذة مع التسويف والغموض غير الخلاق ، وذلك من أجل إصلاح الخلل الذي يفسد التعليم والمعرفة والأخلاق جميعا !

إن أفضل الحلول كما أتصورها ، تحبذ الخطوات التالية :

أولا : إجراء انتخابات في المستويات الإدارية الثلاثة في الجامعة ، وهي رئاسة القسم ، والعمادة ، ورئاسة الجامعة . وأيا كان القول عن سلبيات الانتخاب من تكوين شلل ومحاباة وغير ذلك ، فهي أهون من التعيين وكوارثه ، وخاصة إذا لجأ صاحب القرار إلى جهاز الأمن الوطني (أمن الدولة المنهار !) .

ثانيا : وضع حد أقصى لدخل رؤساء الجامعات ، وما يحصلون عليه من الموارد المتنوعة ، لوقف التقاتل على المنصب من أجل عائده ، وليكن المنصب نوعا من التكريم العلمي والأدبي لصاحبه ليس إلا .

ثالثا : هز الجهاز الإداري في الجامعات ، وخاصة في الجامعات الإقليمية ، فقد

تورم هذا الجهاز ، وافتقد كثيرا من التقاليد الجامعية ، ومع كثرة الموظفين فقد صار انتقال ورقة من مكتب إلى مكتب مجاور يستغرق شهورا أحيانا ، وصارت البلادة حاكما لحركة الجهاز الإداري ، ويمكن أن تجد مشكلة صغيرة تبقى سنوات لأن الموظف المختص لا يريد حلها اعتمادا على تفسير بند في اللائحة أو تعللا بذريعة واهية .. مع ملاحظة أن موظفي الإدارة من أسعد الموظفين حالا في الدولة !

رابعا : إن حل مشكلة مرتبات الأساتذة يجب أن يحظى بأولوية تعيد للأستاذ كرامته وهيبته ، وتنزع مسوغ الانحراف من بعض أعضاء هيئات التدريس الذين يلجأون إلى الدروس الخصوصية أو سرقة كتب الغير ، أو فرض مذكراتهم الرديئة على الطلاب بالقوة . ولا يجوز أن يكون مرتب الفراش في أحد البنوك الاستثمارية أو بعض شركات قطاع الأعمال أفضل من مرتب عضو هيئة التدريس.

خامسا : حل مشكلة الكتاب الجامعي بتولي الكليات اختيار الكتب المناسبة وطبعها وتسويقها بالسعر المدعوم أو الملائم ، وتحديد مكافأة ثابتة لعضو هيئة التدريس وفقا للدرجة العلمية ؛عوضا عن كتابه ، وصرفها على مدار العام مع المرتب . وفي المقابل يحرم على العضو أن يقرر من جانبه أي كتاب أو مذكرة .

هذه بعض الخطوات الأخرى التي أتصور أنها تنهض بالجامعة ، وتقلل إلى حد كبير من الخلافات والشقاقات والنزاعات والفضائح التي تملأ أنهار الصحف أحيانا أو غالبا ، بالحق أو الباطل .

المجد في ٢١/ ٥/ ٢٠١١م

التوافق الثقافي

عاد الأديب الكبير الرائد أحمد حسن الزيات من العراق عام ١٩٣٣م ، بعد انتهاء عمله في مدرسة المعلمين العليا ، وبمدخراته أنشأ مجلة « الرسالة » التي استمرت قرابة عشرين عاما ، وأغلقت مع بدايات عهد ١٩٥٢ . كان الزيات يحمل تصورا إسلاميا ناضجا ، غذته ثقافة فرنسية عميقة ، فقد درس في فرنسا ، وعلم طه حسين الفرنسية ، ورافقه في بعثته مع صديق ثالث هو عبد الحميد العبادي - رحمهم الله جميعا .

وبروح التسامح والأصالة استطاع الزيات أن يجمع على صفحات الرسالة ألوان الطيف الثقافي في تناغم منتج وتوافق مبدع بحق ، مع مستوى جيد وجاد ، لا يترخص في أي مستوى من مستويات التعبير أو التحرير ، ويكفي أن المجلة على امتداد تاريخها تكاد تخلو من الأخطاء المطبعية والإملائية ، فضلا عن النحوية والعروضية ونحوها ، وكان الخطأ المطبعي أو الإملائي أو العروضي يواجه بسيل من رسائل القراء لتصحيحه ، وهو ما كان يفرض على الكتاب والأدباء ضرورة الاهتمام بإتقان العبارة والصياغة كتابة وتحريرا .

والأهم من ذلك كله أن الرسالة - ولها من اسمها نصيب كبير - استطاعت أن تكون سفيرا مصريا فوق العادة لمصر ، ليس في البلاد العربية فحسب ، بل في أرجاء العالم الإسلامي ، حيث كانت صفحاتها تعرف كتّابا من العواصم والبلاد الإسلامية جميعا ، وكانت هذه العواصم تسمي يوم وصول الرسالة إليها بيوم الرسالة بدلا من يوم الثلاثاء أو الأربعاء أو الخميس ...

في ربع القرن الأخير لم تعرف مصر مجلة مصرية على مستوى الرسالة التي كانت تطبع على ورق متواضع وتظهر في شكل متواضع ، ولكنها كانت رفيعة القيمة والمستوى ، ومع تعدد الإصدارات في ظل النظام البائد فلم يعرف الناس في مصر مجلة ذات أهمية فكرية أو قيمة أدبية ، وسبب ذلك يرجع إلى الفساد الثقافي الذي عاشته مصر ، وعشش في كل الأركان ، بل تحول – يا للعار! – إلى أداة خسيسة لمحاربة الهوية الثقافية للأمة ، والترويج لثقافات غريبة ، وقيم غريبة ، وتصورات غريبة ، وللأسف تم ذلك بأموال المصريين أصحاب الهوية الثقافية المستباحة !

كانت وزارة الثقافة التي يفترض أن تعلي من قدر الثقافة القومية وتجليها وتعظم من قيمتها ، في الخندق المضاد للأمة ، وعلى مدى ربع قرن من الزمان أهدرت أموال الشعب البائس المقهور على المهارج والمؤتمرات الجوفاء والجوائز التي تعطى لمن لا يستحقون ، والتكايا التي يغترف منها الأنصار والأتباع ما لا يحل لهم ولا يجوز ..!

كانت وزارة الثقافة تعتمد سياسة الإقصاء وتتحدث عن التعددية ، وتتكلم عن الحرية وتمارس الاستبداد ، وتدعي الديمقراطية وتطبق الديكتاتورية ، وتشير إلى الإنجازات وتحقق الخسائر ..

وفي الوقت ذاته كانت الأغلبية الجادة من المثقفين تحترم نفسها ، وتنأى نتيجة الإقصاء عن الوزارة ونشاطاتها ، بدءا من رفض الوزير الذي جاء قبل ربع قرن على غير رغبة جموع المثقفين إلى مقاطعة مهارجه ومؤتمراته .. ونتج عن ذلك انقسام واضح في جماعة المثقفين ، فقد انحاز إلى ثقافة السلطة نفر ممن سعوا وراء مصالحهم الخاصة ، ورأوا في الولاء للسلطة المستبدة فرصة ذهبية لإقصاء مخالفيهم في الفكر والتصور ،ولتخلو الساحة لهم وحدهم يغترفون من الأموال والمنافع المادية والمعنوية ما يشاءون ، الفريق الآخر ويمثل الأغلبية انحاز إلى الهوية الثقافية للأمة وفكرها وتراثها ومستقبلها ، وإن ظل بعيدا عن وسائط التعبير والتوصيل ..

كان الفريق الأول الذي يمثل الأقلية ، يغترف من المكافآت والبدلات بغير حدود . كانت هناك لجان في مجالس لا يعدو تأثيرها ما يكتب على الورق ، وكانت هناك جوائز في الأدب والفكر تمنح لمن لا يحسنون الإملاء ولا يتقنون النحو والصرف ، ولا علاقة لهم بالبحث العلمي ؛ فضلا عن الأمانة العلمية ، وكانت مجلات فاشلة لم تعمر ولم تستمر يتقاضى مصدروها مكافآت ومرتبات ، وكانت هناك تكية شهيرة اسمها « التفرغ » تخصص مرتبات لمن يجلسون على المقاهي في الغالب ولا ينتجون شيئا ذا قيمة ، وبعضهم تخصص له مرتبات مميزة لا يستحقها ، وكانت هناك مهارج ينفق عليها الملايين وحصادها صفر ، أو إهانة الإسلام [تأمل مثلا مؤتمر تغيير الخطاب الديني وأعماله وتوصياته !]، وكانت هناك احتفاليات لإهانة الشعور الوطني ينفق عليها الملايين [تأمل الاحتفال بحملة نابليون على مصر تحت سفح الهرم !]، وكانت هناك مهارج للسينما وما يسمى المسرح التجريبي وفنون النحت والرسم ، وحصادها إنفاق بغير طائل ، واستعراض أمام آلات التصوير ، وكانت هناك جريدة أسبوعية تنطق باسم الوزير وتدافع عنه ، ولا تتوقف عن هجاء الإسلام ، وتدعو إلى التخلي عن القدس ، وتحقق خسائر فادحة ولما تزل ؛ وكله من دم الشعب المصري البائس !

كانت الإيجابية الوحيدة التي تم تفريغها من مضمونها هي مركز الترجمة ، وكانت الكتب التي تصدر في البداية مفيدة ومهمة ،ولكن الأمر تحول إلى ترجمة ما يصادم الأمة ويناقض عقائدها ، دون تقديم يشرح ويفسر وينبه وينتقد ..

وكان الحصاد النهائي أن مصر تخلفت ثقافيا تخلفا مريعا ، ووجدنا بعض الدول العربية تحقق تفوقا ملحوظا في المجال الثقافي ، وهو تفوق يسهم فيه المصريون المطرودون من لجنة وزارة الثقافة بنصيب كبير !

المفارقة أن الوزير صانع الفساد الثقافي دعا ورجاله في أواخر العهد الاستبدادي البائد إلى مؤتمر لوضع إستراتيجية ثقافية تنقذ الثقافة المصرية.. أي بعد ربع قرن من

الممارسة والتطبيق والإفساد يأتي الفاسدون بمشروع مؤتمر لإصلاح ما أفسدوه ؟! وهي مفارقة مضحكة مبكية على كل حال .

بيد أن المفارقة المهمة تشير إلى أن الثقافة في بلادنا قبل حركة الجيش عام ١٩٥٢م كانت مزدهرة في شتى المجالات ، فقد أتاح مناخ الحرية السائد آنئذ أن تزدهر المواهب الأدبية والفكرية والفنية ، فرأينا حركة نشر غنية ، وكتابا ممتازين من جيل عظيم ، ومؤلفات قيمة ، ومسرحا مهما ، وسينما ذات أهداف وغايات راقية ، وقبل ذلك وبعده توافقا ثقافيا يسمح لجميع القوى والاتجاهات والتيارات أن تعمل متجاورة متناغمة دون إقصاء أو تشهير أو مغالبة أو تعتيم أو تجاهل [تأمل : وجود سيد قطب ووديع فلسطين ومحمد مندور ونجيب محفوظ ومحمد عبد الحليم عبد الله وسلامة موسى وعبد الرحمن الشرقاوي وعلى أحمد باكثير ومحمد سعيد العريان ومحمود البدوي وعبد الحميد جودة السحار وأمين يوسف غراب وغيرهم .. وكل منهم يمثل اتجاها ما أو فكرا ما أو تيارا ما] .

كل هذا التنوع المفيد كان يعمل في إطار التوافق الخلاق ، كما كان يعمل وفق الجهد الخاص ، أو العمل التعاوني المشترك بين المثقفين أنفسهم ، حيث لم تكن هناك وزارة ثقافة تملك مئات الملايين تغدقها على من تحب ، وتحجبها عمن تكره ، ولم تكن هناك مؤتمرات أو مهارج أو تكية تفرغ أو تكية نشر في أكثر من هيئة من هيئات السلطة الثقافية المستبدة ، ولم يكن هناك جيش عرمرم من الموظفين والمسئولين والمستشارين الذين يفترض أنهم يخدمون الثقافة، ولكنهم أبعد ما يكون عن خدمتها أو فهم طبيعتها .

لقد حققت وزارة الثقافة في ربع القرن الأخير نجاحا مذهلا في خدمة الاستبداد البوليسي الفاشي وتمزيق المثقفين ، وتقسيمهم إلى فسطاطين اثنين ، فسطاط المستنيرين التقدميين وغالبهم ينضوي تحت راية ما يسمى العلمانية بألوانها المتعددة ، وهذا الفسطاط يرفض الثقافة الإسلامية رفضا كاملا ، ويحارب الهوية القومية

لحساب الثقافة الغربية بخيرها وشرها ، وفسطاط الظلاميين المتخلفين ، وهم وفقا لمفاهيم وزارة الثقافة من يؤمنون بالإسلام ويعتقدون بجدوى الثقافة القومية وضرورة الحفاظ على الهوية الحضارية للأمة التي تتفاعل مع الحضارات الأخرى ولا تنسحق أمامها .

الفسطاط الأول بمفاهيم وزارة الثقافة وأموال الأمة هو صاحب الصدارة وحق الوجود وحده ، والفسطاط الثاني الذي يمثل الأغلبية ليس له إلا الاستئصال والتغييب التام ، مع أنه الذي يدعم ميزانية الثقافة التي تدلل سدنتها بالعطايا والغنائم .

الآن فإن التوافق الثقافي في العهد الجديد ، يقتضي إسقاط فكر الاستئصال والإقصاء ، ويفرض الديمقراطية والحوار وحق الوجود لكل التيارات والاتجاهات والآراء ، وللناس أن تنحاز إلى ما تراه مناسبا لها .

لكي يتم ذلك لا بد من إلغاء وزارة الثقافة وتحويل ميزانيتها لخدمة الناس في مجالات أخرى ، بعد أن أثبتت فشلها الذريع في تحقيق أي حصاد مفيد ، وستحقق الفشل ذاته لأن سياستها ثابتة ، ووزيرها الحالي من صناع هذه السياسة في عهد الوزير الذي استمر ربع قرن ، وكان من أذرعه الفاعلة والمؤثرة ، وله رأي سلبي في الإسلام أعلنه عبر شاشة التليفزيون ويطبقه في الواقع العملي!

يبقى أن يتحول مركز الترجمة وهيئت النشر والمتاحف ومصلحة الآثار إلى وزارة جديدة تسمى الآثار والتراث ، تعني بالاهتمام بطبع التراث العربي الإسلامي بعد تحقيقه علميا ، والتراث العلمي الإنساني بعد ترجمته ترجمة جيدة ، ثم يتم تحويل موظفي الثقافة إلى جهات ومؤسسات تحتاجهم ، وينتجون من خلالها ، والله المستعان ، وهو الموفق .

المجد ٢٦ / ٤/ ٢٠١١م .

نجوم مصر ورموزها !

في عصور الانحطاط والتردي تفقد اللغة دلالتها الدقيقة ، وتتبدل المواقع والأماكن بالنسبة للقيم ، وينزل الأعلى إلى أسفل، ويصعد الأسفل إلى أعلى ، وهو ما ينطبق على ما جرى في الستين عاما الماضية ، حيث انهارت القيم ، وتغيرت المفاهيم وتبدلت ، بعد أن كان رموز مصر ونجومها قبل ستين عاما من عينة العقاد ، والرافعي ، والزيات ومصطفى مشرفة ، وحسن البنا ، ومصطفى النحاس ، ومحمود حسن إسماعيل ، وإبراهيم ناجي ، وعلى محمود طه ، ورياض السنباطي ، وأشباههم ...عشنا حتى رأينا زمنا صار أبطاله ونجومه ورموزه – مع احترامنا لأشخاصهم – من عينة شعبان عبد الرحيم وأبو الليف ومطربة الحنطور ومطربة الحصان ، وأشباه الممثلين والممثلات ولاعبي الكرة وسماسرة النوادي الرياضية ومثقفي الحظيرة وأشباههم !

والمشكل في الأمر، أن السلطة المستبدة في العالم العربي كله ، وليس مصر وحدها ؛ تستمد الدعم والتأييد والشعبية من هؤلاء النجوم ، فتتبناهم وتحتفي بهم وتقوم بتلميعهم باستمرار ، مع استضافتهم الدائمة في وسائل الدعاية المختلفة من إذاعة وتلفزة وصحافة ومهرجانات ومناسبات مختلفة ، ونشر أخبارهم الشخصية وصورهم وأنماط حياتهم وسلوكهم ، حتى صاروا يقدمون للأجيال الجديدة على أنهم المثال والقدوة التي يجب أن تُحتذى وتقلد ويُقتدى بها . ثم تغدق عليهم السلطة المستبدة من أموال الشعب الفقير نظير أعمال رديئة هابطة .

ولم يعد غريبا أن يستفتى هؤلاء النجوم والرموز أو الذين صاروا كذلك في أمور السياسة والحكم والقضايا العامة ، حتى لو كان المستفتى لا يجيد القراءة والكتابة ؛

فرأيه مهم بالنسبة للنظام ويتأثر به الشعب سلبا أو إيجابا ، وخاصة بالنسبة للأجيال الجديدة التي تسطّح وعيها ، وقلّت ثقافتها ، وهؤلاء النجوم والرموز يقومون بتأليف الأغاني والأناشيد وتقديمها مدحا في الحاكم الملهم ، الذي ينطق بالحكمة ، ويرتبط مصير البلاد والعباد بمولده ووجوده ، وصحته ومرضه ، وفرحه وحزنه وسروره وغضبه ...

وفي الحملات التي تشنها الأنظمة الاستبدادية على قيم الشعب ، أو على بعض القوى التي لا ترضى عنها السلطة المستبدة أو تسعى لإقصائها واستئصالها ، يقوم هؤلاء النجوم والرموز بإنتاج الأفلام والمسلسلات والمسرحيات تأييدا لهذه الأنظمة ودعما لها ، وفي المقابل تغدق الأنظمة من أموال الشعوب الفقيرة المحرومة على أصحاب هذه الأعمال ، بل إنها تخصص لهم حراسة شخصية من أموال دافعي الضرائب تحميهم في مواجهة الجماهير المظلومة وخوفا من غضبها المشروع .

المفارقة أن هؤلاء النجوم والرموز ليسوا من الفن الحقيقي بمكان ، بل هم في الغالب أقرب إلى التجار الغشاشين الذين يقدمون سلعة مغشوشة ، وكل هدفهم هو الحصول على مقابل السلعة المغشوشة بأسرع ما يمكن ، وأكبر قدر من المقابل، الذي يكون عادة من المال السائب في وزارات صنعت خصيصا لرعاية الفن المغشوش وإلهاء الناس به من أجل عيون الزعيم الملهم والحاكم المنتصر دائما !

وللأسف الشديد ؛ فإن الأنظمة المستبدة أبعدت العلماء والباحثين والمفكرين والأدباء والفنانين الحقيقيين عن مجال اهتمامها ورعايتها ، بل أزرت بهم ، وقللت من وضعهم المادي والاجتماعي حتى صارت الهجرة أوالخروج من الوطن أمرا طبيعيا من أجل البحث عن حياة فيها بعض الكرامة وبعض التقدير ، وتم تفريغ الوطن ، بل الأمة من أبنائها الصالحين ، لحساب المنافقين والأفاقين الذين يعدون أنفسهم نجوما ورموزا بقوة الاستبداد والقهر !

في الثورة الجديدة التي قامت في تونس ومصر ودول عربية أخرى ، انكشف دور

هؤلاء النجوم والرموز المزيفَّة . حيث ظنوا أن الطغاة الذين صنعوهم سينتصرون على الشعوب كما هي العادة ، بحكم امتلاكهم للسلاح وأدوات القهر وأبواق الكذب والتضليل ، فوقفوا إلى جانب الطغاة ، وأهانوا الشعوب وحقروهم ونالوا من كرامتهم ، ودافعوا عن آلهتهم العجزة ، وفراعنتهم المهزومين ، ونادى بعضهم بحرق الشعب المصري مثلا ، ووصف بعضهم الثوار بأوصاف مخلة بالشرف ، وقال بعضهم كلاما رديئا لا يعبر عن نجوم حقيقية ، ولا رموز أصيلة ، وحين انتصر الشعب كما في تونس ومصر ، تراجع بعضهم ، وحاول التنصل من مواقفه المشينة في مساندة الطغاة والجلادين ، وسعى بعضهم لغسل سمعته الملوثة ، ولكن هيهات ، فقد عرف الناس أن ذلك من أجل مصالحهم المادية الرخيصة ، وليس من أجل الوطن المظلوم ، وهناك من يحاول أن يبدو صاحب موقف فتحدى الشعور العام ، وأهان الشعب مرة أخرى في تحد صارخ ، وكأن الأمور ملك يديه ، وكأن المواطنين مجموعة من الدمى البلاستيكية تتحرك بأمر هذه النجوم المزيفة والرموز الضالة ..

أن تخرج واحدة منهن وتنادي بحرق الثوار بجاز لأنهم على غير رغبتها في مطالبتهم بالحرية وإنهاء الاستبداد ، وإسقاط النظام البوليسي الفاشي .. فهذا تحد صارخ لإرادة الشعب .

أو تخرج أخرى لتندد بالقوائم السوداء التي ضمت أعداء الثورة ، وأنصار الطغيان ، وتقول : طز في القوائم ومن وضعوها ، وتتحدى الثورة ، وتعلن تأييدها للنظام السابق ، وتعارض محاكمة الرئيس السابق ، وتتجاهل ما فعله بالمصريين من قتل واعتقال وتعذيب بأوامر مباشرة ، ثم تدميره لصحة ملايين المصريين بفيروس سي والفشل الكلوي والسل والسرطانات المتنوعة ، فضلا عن نهب مصر وتبديد ثرواتها الاقتصادية والعلمية وقدراتها السياسية والثقافية ، والتفريط في حريتها واستقلالها حتى صارت مجرد بلدية من بلديات تل أبيب المحتلة ، وولاية من

ولايات أمريكا المستباحة ..! فهذا إجرام في حق الشعب لا يغتفر !

لا شأن لي بأن تعارض المذكورة الدكتور محمد البرادعي أو تؤيده ، فهذا رأيها ، والرجل يستطيع أن يدافع عن نفسه إذا شاء ، ولكن الأمر يأخذ شأنا عاما إذا أيدت من أذلوا الشعب وقهروه ودمروه ، وأنفقوا عليها وعلى مثيلاتها وأهل حرفتها ملايين الشعب الفقير البائس ، نظير أعمال رديئة ، تحمل سموما فكرية وثقافية ، وتروج لقيم هابطة ، ونماذج اجتماعية لا تليق بالمجتمع المصري العربي المسلم . . .

إن إهانة الشعب بكلمة « طز » لأنه يرفضها ويرفض أمثالها ممن يدعون أنهم رموز المجتمع ونجومه، وهم ليسوا كذلك ولن يكونوا ، تطاول ووقاحة ، يجب أن تحاسب عليها ، هي ومن أتاح لها فرصة الإهانة !

إن الشعب هو الذي يقول من هو النجم ومن هو الرمز .. فليست فلانة التي تزعم أنها نجمة الجماهير ، أو نجمة مصر الأولى ، أو راقصة مصر الأولى ، وليس من يدعي أنه نجم الشباب ، أو مطرب اجيل أو فنان المستقبل ... هذه أوصاف يمكن الضحك بها على بعض المراهقين ، ولكنها لا تقنع شعبا بأسره يعرف من هم نجومه ورموزه الأصلاء .

لقد قام عدد من الفنانين الحقيقيين بواجبهم الوطني ، وبالمشاركة في الثورة ، ليس استعراضا أو طلبا للشهرة ، ولكنهم كانوا في وسط الناس مثلهم مثل أي شخص عادي لا يعرفه أحد ، وأكتفي هنا بذكر الفنان الحقيقي عبد العزيز مخيون ، صاحب الفكر والموقف ، الذي دفع ثمنا عاليا نتيجة موقفه الشجاع ، ليس في ثورة يناير فقط ، ولكن في السنوات الماضية ، حيث كان يشارك في الندوات والمؤتمرات والحركات الباحثة عن حرية الشعب وكرامته ، وفي ثورة يناير انضم إلى اللجان الشعبية ، ونزل إلى الشارع في مدينة دمنهور عاصمة المحافظة التي ينتمي إليها ، دون أن يستدعي مصوري الصحف والتلفزة لتصويره والظهور أمام الجماهير !

من المؤكد أن الفنان الحقيقي هو الذي ينحاز إلى الشعب حتى لو كان محدود

الثقافة ، وأتصور أن إسماعيل يس أكثر انتماء للوطن ، وأكثر تعبيرا عن الشعب ، من أولئك الذين تصوروا أنهم زعماء وقادة من خلال تقمص أدوار خيالية ، وارتضوا أن يكونوا في حماية الشرطة بدلا من حماية الشعب وحبه .

لقد قدم إسماعيل يس في زمانه أفلاما – مع بساطتها وسذاجتها أحيانا – أقرب لروح الشعب وأمانيه وقيمه ، ولذا يشاهد الجيل الجديد أعماله أكثر مما يشاهد من أعمال بعض المعاصرين المتورمين نفسيا ، والمتضخمين ذاتيا ، والذين ينهبون أموال الشعب الفقير البائس من التليفزيون والإذاعة ووزارة الثقافة .

إن نجوم الشعب ورموزه هم الذين يصنعون رغيفه وطعامه ، وييسرون حياة المجتمع ، ويسهرون على راحة الناس وهم نيام، ويبذلون جهودهم دون من ولا أذى ، ولهذا فالفلاح والعامل ، والطبيب، والمهندس ، والمعلم ، والأستاذ ،والسائق ، وعامل النظافة ، وعسكري المرور ، والقاضي ، والخباز ، وغيرهم ، هم نجوم المجتمع الحقيقيون ورموزه الأصليون ، وليس أولئك الذين يتاجرون بقيمه وأخلاقه وعقيدته ويوالون نظام القمع والاستبداد والقهر ..

إن الواجب على أجهزة الإعلام والصحافة أن تكف عن استضافة هؤلاء التجار، وأن تولي وجهها شطر النجوم الحقيقيين ، ولتترك النجوم المزيفة في عالمها الكئيب !

المجد في ١٩/ ٤/ ٢٠١١م .

عصر الثورة.. والفن الرخيص!!

لا شك أن الفن علامة على العصر ، فالأمة المتحضرة الراقية تقدم فنا راقيا وفائقا في مختلف فروع الفن وأشكاله، ولا يقدح في هذا الحكم ما يراد الناس أحيانا من بعض الفنون ذات المستوى الهابط التي يرفضها المجتمع ، وتتلاشي تحت ضغط الرفض والهبوط ، ولا يذكر الناس منها شيئا بعد رؤيتها أو التعرف إليها .

وقد مرت مصر منذ منتصف القرن العشرين بحالة من التدهور في المجالات كافة ، وكان فقدان الحرية والكرامة من أبرز العناصر الذي حطم المواهب ، وقتل العقول ، وجفف ينابيع الإبداع.. مما ترتب عليه أن صارت التجارة والشطارة من السمات العامة للفنون ، وأصبح الإتقان والتجويد عملة نادرة واستثنائية ..

ويبدو أن مصر أمامها زمن ليس قصيرا كي تستعيد مكانتها الفنية المتقدمة ، وتفارق عصر الفن الرخيص الهابط الذي ساد المرحلة السابقة وكان عنوانا عليها ..بدليل أن تجار الفن ما زالت لهم اليد الطولى في التبشير بأعمال هابطة لا تمثل ارتقاء بالوعي ، ولا نهوضا بالفكر ، ولا إعلاء للقيم ، فقد رأينا مثلا قنوات التليفزيون منذ أسابيع تبشرنا بمسلسلات رمضان ، ومنها مسلسل عن سيدة قاربت التسعين وكان تعمل بالتمثيل والغناء ، وأتاح لها جمالها الجسماني أن تلعب بعقول الرجال والنساء، وأن تتداول المال والشهرة كما لم يفعل غيرها على مر التاريخ ، ولكن المشكلة أن هذه السيدة التي تزوجت أكثر من عدد أصابعها من الرجال ، لم تبال بالأخلاق ولا قيم المجتمع ، بل إنها صادمت ما تواضع عليه الناس ، وجاءوا بها في بعض البرامج لتعلن بكل جراءة ووقاحة أنها كانت تهاتف بعض أزواجها وهي في

أحضان عشاقها !!

ماذا يفيد المجتمع من طرح قصة مثل هذه المرأة التي وظفت جسدها الجميل في الحياة على طريقتها الخاصة دون أن تضع في حسبانها قيم المجتمع وأخلاقه ، ودون أن تتذكر أن هناك إلها يحاسب على ما قدمت اليدان ؟

أحسب أن القصة التي تقدم من خلال الشاشة الصغيرة أو الكبيرة لا بد أن تكون ذات غاية اجتماعية أو تربوية أو سيسية أو غير ذلك من الغايات ، ولكن تقديم أمثال شخصية هذه المرأة والتطبيع مع علاقاتها المحرمة وسلوكها الأناني الذي ينفي المجتمع والوطن والمثل العليا ، يقدم للأجيال وخاصة الشباب نمطا مستهترا لا يعبأ بهدف أو غاية من الغايات الكبرى ، ويضع أمامهم نموذجا رديئا يقلدونه ويحتذونه بعيدا عن أية غاية اجتماعية أو وطنية أو قومية ..

ومن المؤسف أن تجار هذه القصص والأفلام دأبوا على التركيز على مثل هذه الشخصيات البعيدة عن السياق الاجتماعي السليم ، بل تمادى بعضهم فجعلوا منها نماذج للبطولة الوطنية والقومية .. كيف ؟

تجد أن كتاب هذه الأعمال يجعلون المجاهدين أو المناضلين يلوذون بالملهى الليلي الذي تعمل فيه أمثال هذه الشخصيات لتحميهم من الطغاة المستعمرين الطغاة أو المستبدين ، أو تشارك معهم في العمليات التي يقومون بها بتخزين السلاح أو كتابة المنشورات أو توصيل الرسائل ، وتغسل بذلك دورها في المجال الترفيهي البائس ، أو مجال الانحراف المقنع .

إن الإلحاح على هذه النوعية من الأعمال المصورة يمثل إفلاسا فكريا وفنيا من ناحية ، ويؤكد على جريمة خلقية من ناحية أخرى تتمثل في تقديم النماذج الهامشية المنحرفة ، وكأن المجتمع خلا من شخصيات إنسانية تعمل وتنتج ، وتبذل جهدها وعرقها في سبيل مواصلة الحياة بالطريقة السوية التي تعتمد على الكفاح والجهد

والعرق والقيم الإنسانية العليا .

لك أن تسأل مثلا ما ذا يفيد المشاهد من تقديم أعمال تلح على تناول أماكن الدعارة التي كانت ، أو شخصيات مثل بديعة مصابني وشفيقة القبطية وبمبة كشر وامتثال وغيرهن ؟ ماذا يمثلن في بناء المجتمع ؟ وما أهميتهن التي توجب أن يحتشد لهن كتاب ، ومخرجون ومصورون وغيرهم ، لتقديمهن إلى المجتمع في صورة بطلات مهمات؟

إن الأغلبية الساحقة من الأعمال المصورة وخاصة في السينما ، تحرص على تقديم النموذج الغربي في السكن والسلوك والعلاقات والعادات و لتقاليد ، ونادرا ما يخلو أحد الأفلام من تقديم الخمور والرقص الغربي والشرقي والعلاقات المفتوحة بلا حدود فضلا عن الملابس العارية ، وكأن ٩٠٪ من نساء الشعب المصري لا يرتدين الحجاب ، وبقية النساء إلا ندرة نادرة يحتشمن إلى حد كبير .. يتجاهل تجار الفن الرخيص أن الشعب المصري المسلم يواجه الحياة بصبر ، ويعمل في المجالات المختلفة وفق الإمكانات المتاحة دون أن يكون في مجموعه سكيرا عربيدا منحلا أو لا يفرق بين الحلال والحرام !

ويبشرنا تجار الفن الرخيص بمسلسل يذاع في شهر رمضان الفضيل ، يتكلم عن فتاة اسمها(..) تمثل نموذجا لمعظم الأعمال التي ينتجها هؤلاء التجار ، وتدور أحداث المسلسل حول (..) الشخصية المحورية في العمل التي تعيش في أحد الأحياء الشعبية في القاهرة وتملك والدتها المعلمة (..) مقهى شعبياً ونفوذاً ترهب جميع سكان الحي، حتى المعلم (..) صاحب محل الفاكهة في الحي ، وتاجر المخدرات في الخفاء، في الوقت الذي يحاول كثيرون التقرب منه، لتتوالى الأحداث متسارعة بعد وفاة والدها وزواجها من المعلم (..) .فيما تسعى إدارة مكافحة المخدرات للوصول إلى شخصية نافذة تعد المسئولة عن جلب المخدرات من الخارج، حيث تتحول (..) إلى شخصية فاعلة في جميع خيوط العمل الدرامي كما

تقول الأخبار الصحفية التي تروج للمسلسل المذكور.

هذه النوعية من الأعمال شبعت تناولا في ألوان مختلفة ، ولكن التجار المعنيين بإنتاجها يرون أن هذه نوعية رائجة تجد قبولا لدى المشاهدين وخاصة من المراهقين ، مما يسهم في المزيد من الدخل الحرام من خلال بيع المسلسل لقنوات عديدة .. الغاية التجارية الرخيصة تجعل التجار يركزون على هذه النوعية وعلى طبقة بعينها ، ويساعدهم على ذلك مجموعات الكتاب الذين يدمنون الخمور والحشيش ، ويعيشون في أجواء الانحلال والابتذال ، وكأنهم يريدون أن يقولوا للناس لسنا وحدنا الذين ندمن الخمر أو الحشيش ، أو نعيش الانحلال والابتذال .. فالمجتمع كله مثلنا ، وكأنهم يريدون إدانة المجتمع كله ، ليبرئوا أنفسهم أمام أنفسهم ، ويتناسون أنهم يفسدون المجتمع ، وخاصة الأجيال الجديدة !

ماذا يعني أن تجد فيلما أو مسلسلا تصعد بطلته من الحضيض على جثة الشرف والعفة والكرامة والأخلاق والقانون ، وتتحول إلى ديناصور من القوة الباغية والجبروت الذي يستبيح الدماء والدين ، ويعجب الناس بصعودها ويتعاطفون معها وفقا لمفاهيم الكاتب التاجر، وبعد أن تستمتع بكل شيء ،يأتي القانون متأخرا أو الموت ليقتص منها بعد أن تثبت صورتها الفاسدة في العقول والأذهان ؟

لقد وصل الهبوط في الأعمال المصورة إلى كل شيء بدءا من عناوينها إلى لغتها ، ولست في حاجة إلى سرد نماذج كثيرة تشير إلى التدني غير المسبوق الذي لم يعرفه المجتمع من قبل . لقد امتلأت الأفلام والمسلسلات بالشتائم والألفاظ الخارجة واللغة القبيحة التي يقلدها النظارة وخاصة الشباب والأطفال ، وهو ما جعل لغة الشارع المصري حادة وخشنة وجارحة . وللأسف فقد كانت لغة الأفلام القديمة أكثر رقيا وتحضرا ، وكان العاملون بها يسعون دائما إلى أن تكون قريبة من الفصحى ، ولعل هذا ما أتاح لها الذيوع والانتشار في أرجاء العالم العربي .

إن بعض الناس يتعلل بالواقعية ويقدم أبشع ما في المجتمع من مشاهد ، ولغة وسلوكيات ، مع أن الواقعية لا تعني ذلك أبدا ، لأنها اختيار ، فضلا عن كونها تشمل أيضا الجوانب المضيئة والساطعة بين الناس .

ولقد تأملت في حال السادة الذين ينتجون الفن الرخيص . فوجدت معظمهم ينتمي إلى عالم التجارة ،وليس عالم الثقافة ، والتجارة الحلال ليست عيبا ، ولكنها تجارة حرام ، ممزوجة بالتخلف الفكري ، وأسأل ماذا نتوقع من تاجر كرشة اغتنى في غفلة من الناس ، أو تاجر من وكالة البلح لا يفهم إلا في الخردة وكيفية الكسب المضاعف من التعامل بها ، أو تاجر في الملاهي الليلية يعتنق الفكر الماركسي أو الإلحادي ، أو تاجر يعتمد على ما تطلبه الحكومة البوليسية لتكافئه بالملايين المدفوعة من دم الفقراء ، أو ...

إن الفن الرخيص الذي ساد في مرحلة الاستبداد البوليسي الفاشي ، كان مطلوبا لإلهاء الناس ، وخاصة الشباب ، وقد طلبوا من التجار أن يضيفوا إلى أعمالهم تقديم صورة مشوهة للمسلم ، والإسلام ، فلا ترى المسلم إلا إرهابيا أو دمويا أو فصاميا ، يعاني بين القول والعمل ، فضلا عن كراهيته للحياة والفرح والبهجة .

متى يفكر أهل الفن أن ينتجوا فنا راقيا متحضرا يبث روح العمل والجد في أرجاء العالم العربي ، ويرقى بالقيم والأخلاق ، ويمتع الناس متعة فيها الجمال والصفاء والنقاء، وبناء الروح بناء قويا شامخا ؟

المجد في ١٧/ ٦/ ٢٠١١م .

فكر العار وصحافته !

لا يتصور عاقل أن تنحاز أقلام وصحافة في بلد إسلامي ، تعيش فيه أغلبية ساحقة تدين بالإسلام ، وأقلية تؤمن به حضارة وثقافة ، إلى جانب خصوم الإسلام ، وتتخذ من بعض الحوادث المشكوك في نسبتها إلى بعض الجماعات الإسلامية ، متكأ لهجاء الإسلام وتشريعاته ، والتخويف منه ، ووصمه بما لا يليق من صفات ونعوت .

افتراء سافر ينطلق في هيستيريا غريبة ، يحذر من الإسلام ، ومن إقامة دولة تضع في مرجعيتها مبادئه العظيمة ، ويغازل المتمردين الطائفيين الذين أسفروا عن خيانتهم للوطن ، وانحيازهم لفكرة الانعزال والانفصال الإجرامية التي يتبناها الغرب الاستعماري المتوحش .

بعد الثورة انقلب الكتاب والأدباء من خدام النظام السابق إلى ثوريين ومناضلين وأعداء للنظام السابق ، ونسوا أن أرشيفهم وسلوكهم طوال عهد هذا النظام يؤكد مخازيهم وفضائحهم في دعمه ومساندته ، والوقوف إلى جانبه وهو يحارب الإسلام ، ويعتقل الإسلاميين ويعذبهم ، إلى درجة الموت أحيانا ، ثم إنهم استفادوا من الفساد في الصحافة والإعلام والثقافة ، واغترفوا من الأموال الحرام ما استطاعوا على هيئات مختلفة وصور متعددة .

إن هؤلاء الكتاب والمثقفين والصحفيين والإعلاميين عاشوا في رحاب النظام الفاسد يروجون له ويتصدرون المشهد الفكري والإعلامي ، فهم حاضرون في لقاءات الرئيس ، ومدعوون إلى المناسبات الفكرية والثقافية التي يرأسها الوزراء

المعنيون والمسئولون الكبار ، ويشيدون بالنظام ورئيسه ورئيسته ، وبعضهم كان حامل حقيبة لهذا المسئول أو تلك الهانم ، ومنحهم النظام من أموال الشعب امتيازات وعطايا لم ينلها غيرهم ممن آثروا احترام أنفسهم والوقوف إلى جانب الشعب والبسطاء . لقد كانت الطائرات تنقل بعضهم إلى باريس أو واشنطن أو ألمانيا للعلاج ، بينما كان هناك من يتسول ثمن عملية جراحية في أحد المشافي!

من العار أن نجد خدام النظام البائد يقومون بدور الشرفاء الأطهار ، ويدينون هذا النظام ، ويلصقون به ما لم يستطيعوا أن يتفوهوا بحرف منه في وجوده ، وفي الوقت ذاته يمارسون دورهم الخسيس في هجاء الإسلام والمسلمين ، ويرفعون راية الدولة المدنية والدولة الحديثة ، وكأن لإسلام كهنوت ، وكأن الإسلام ضد التقدم !.. ثم تفتح لهم صفحات الصحف الكبرى والصغرى ، والوطنية والعميلة ، وكأنه لم يتغير شيء في مصر، ولم يحدث شيء في مصر ، فالخدم هم الخدم والأبواق هي الأبواق ..

صحيح أنه تغيرت بعض القيادات الصحفية والثقافية ، ولكن الفاعلين هم هم ، والكاتبين هم هم ، الشيء الذي لم يتغير هو إصرارهم المشتبه به ، أو الإجرامي على إهانة الإسلام والمنتسبين إليه ..

ويتساءل الناس : أين تطهير الصحافة والثقافة من هؤلاء المرتزقة العملاء الذين لا يملكون شرف الانتهاء إلى فكر أصيل أو إرادة حرة ، أو ضمير حي ؟

أحدهم ماسوني الفكر والسلوك ، وتاريخه معروف بتحولاته الفكرية الانتهازية مذ كان في الإخوان المسلمين ، وانتقل إلى الشيوعية ، ثم راح ينضم إلى البعث السوري فالبعث العراقي، ويوم سقط صدام تحت سنابك الاحتلال الأمريكي قام بهجائه أشد الهجاء وهو الذي قدم لزوجه منحة دراسية في إحدى جامعات أوربة المعروفة ، وأغدق عليه قبل ذلك وفي أثناء إقامته معها ، وعاد من أوروبا ليكون ضمن خدام النظام البائد ، وسدنته ، وليحصد مناصب ويرأس لجانا ومجلات

ومؤتمرات ، وينال جوائز ومكافآت ، وتفتح له الصحف والقنوات ، ويقدم عند الرئيس والرئيسة ..وإذا به بعد الثورة يتحول فجأة إلى وحش شرس ينهش في لحم الرئيس السابق ، ونظامه ، ويتكلم عن الثورة كأنه أبرز من صنعوها وأشعلوها واكتووا بنار الاستبداد ورصاصه المطاطي والحي ، ثم يوجه هجومه كالعادة على الجماعات الإسلامية التي ستعيدنا إلى العصور الوسطى المظلمة !

والغريب أن الصحف تفسح له مزيدا من الصفحات لتأخذ رأيه وتستفتيه في مستقبل الثورة ! ولا تلتفت لما يقوله القراء تعليقا على مقالاته ولقاءاته في الإطار التفاعلي الذي تتيحه مواقع هذه الصحف على الشبكة الضوئية .

آخر كان شيوعيا في بداية حياته وتأمرك في عهد النظام السابق ، وتلقى من العطايا والهبات ما شاء له هذا النظام ، وعالجه وبعض أقاربه في أكبر مستشفيات أمريكا ، وأتاح له ما لم يتح لغيره مع ضعف موهبته ، وتواضع قدراته ، وقلة مؤهلاته .. هذا الآخر طلع على الناس يصف النظام السابق بأنه أسوأ نظام مر على مصر، حتى أكثر (؟) من المماليك الذين برعوا في فنون القتال، وصدوا هجمات التتار، ومن الولاة العثمانيين، وحتى من الاحتلال الأجنبي، فالنظام السابق جرف البلاد، ونهبها بكل طاقته، حتى أن المساحات المخصصة لهموم المصريين في خطابات مبارك تقلصت على مر سنوات حكمه، حتى اختفت تماما وحل محلها سخرية واحتقار وتجاهل. ولم يكتف الآخر بهذا التوصيف للنظام الذي أغدق عليه وعلى آله ، بل راح يتملق النظام الجديد ويتقرب إلى الجيش في نفاق رخيص!

وهذا السلوك يكشف الطبيعة الانتهازية لكتاب النظام البائد وأدبائه ، ويوضح إلى أي مدى يستمر هذا الفكر / العار في صحافة النظام الجديد التي تغيرت قياداتها ولكنها لم تتطهر من أقلام السوء والانتهازية والكذب حتى هذه اللحظات !

في يوم واحد ظهرت صفحة الرأي في إحدى الصحف اليومية تحمل مقالاتها

الثلاث تنديدا بالإسلام من خلال بعض الجماعات والأفعال المنسوبة إليها كذبا ، الأول يهاجم ما يسميه الجماعات الدينية التي تحول البلاد إلى ظلام دامس ، ويحرض عليها جهارا نهارا ، ويدعو لاستئصالها لتنجح الثورة ويقطف الشعب ثمارها ، والثاني يندد بحد قطع يد السارق في الشريعة الإسلامية الذي جاء صريحا وقاطعا في القرآن الكريم ، ونسي الكاتب الشيوعي المتفرنس أن هذا الحد لا يطبق في مصر لأن النظام الفاسد كان يمنح اللصوص الكبار شرعية قانونية بتفصيل القوانين على قدر سرقاتهم (تأمل سرقة الأراضي والاموال والمصانع والمؤسسات التي كان يملكها الشعب وسرقها الكبار !) ، أما الثالث فيصف المتدينين المسلمين بأنهم طالبان مصر ، ونسي المذكور أن طالبان التي يحتقرها تدافع عن وطنها الأفغاني ، وتواجه أكبر قوة على وجه الأرض بأسلحة بسيطة وتذيقها من الكأس نفسها ، ومهما كان الخلاف معها في الرأي فهي لم تبع وطنها ، وم تساوم عليه ، ولم ترتزق بالنضال الهوائي أو الكتابي . وليت المصريين يملكون طالبان مناظرة حقيقية ، وليس كما يدعي المذكور، لتصد هجمات البلطجية الذين أطلقهم ا نظام البائد من السجون ليعيثوا في الأرض فسادا ، ويسلبوا المجتمع أمنه وأمانه !

إن فكر العار وصحافته في مصر يمرح في أرض خالية لا يجد فيها غير عناصره الانتهازية المتحولة ، ويتصور بعضهم أن تغيير رئيس تحرير أو رئيس مجلس إدارة ، يمكن أن يحل مشكلة الفكر والثقافة في بلادنا ، ولكن المشكلة لم تحل بهذه الصورة ، فما زال هناك الكتاب والصحفيون والأدباء الذين صنعهم أمن الدولة السابق ، أو صنعهم لاظوغلي ، ينطقون بما يريده في تأييد الفساد أو تمييع قضاياه ، ومهاجمة الإسلام والمسلمين ، وتسطيح وعي القراء باستفتاء العوالم والغوازي والطبالين والزمارين ، والمشخصاتية ، أومن يسمونهم الأرتست أو أهل الفن ، ممن لا علاقة لهم بالفن الحقيقي أو الفن الراقي ، فضلا عن مرتزقة كرة القدم .. ماذا يفيد القارئ أن يستمع لرأي عالمة أو غازية في قضايا السياسة ونظام الحكم والديمقراطية ، وهي

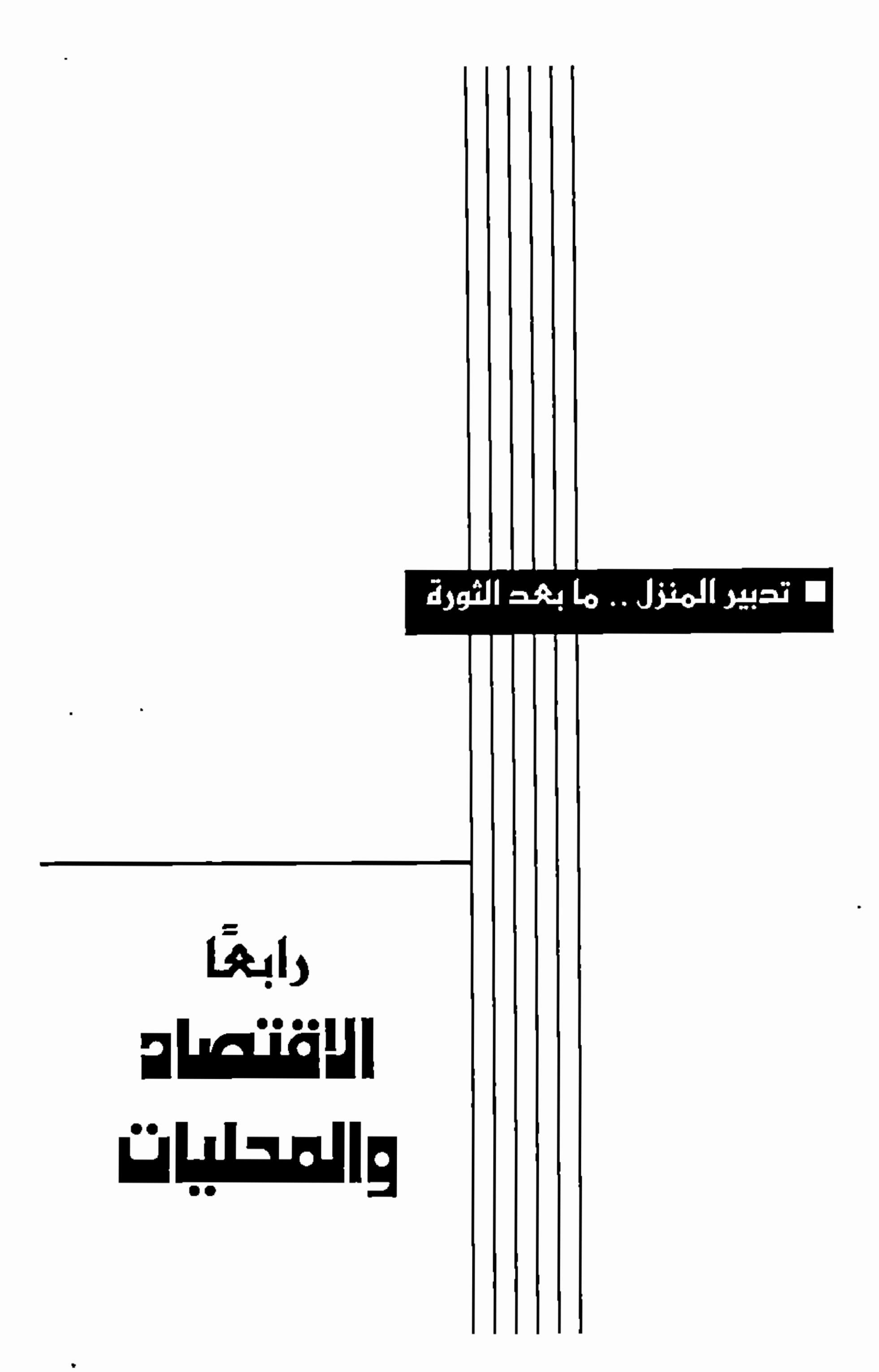
لا تجيد إلا الرقص أو استعراض جسدها ، أو الإيقاع بلص من لصوص النظام الكبار لتحصل منه على بضعة ملايين من المال الحرام ؟ هل هذه تفهم في الحكم على التيارات الإسلامية والسلفيين حين تقول إنها ستهاجر لأنهم سيمنعون السينما ويغلقون المسارح ، ويحرمون الأغاني ؟

في مقابل ذلك تجد رؤساء التحرير والأقسام في الصحف يصابون بالأرتكاريا حين يقدم إليهم مقال أو موضوع فيه رائحة الإسلام ، ويمتعضون من صاحبه ويرفضون نشره – إذا نشروه – إلا بعد تفريغه من رائحة الإسلام ، وكأن الثورة لم تحدث على أرض مصر !

هل قامت الثورة لإقصاء الإسلام والتشهير بمن يرفعون لواءه ؟

لا أعتقد أن القوم يريدون تقديم إجابة حقيقية لأنهم تربوا على كراهية الإسلام والتخويف منه ، مع أن المسلمين كما يفترض هم الذين يملكون الصحف ووسائل الإعلام ، ويدفعون الضرائب ليغترف رؤساؤها الملايين ويهاجمون دين الدولة الرسمي !

المجد في ٩/ ٤/ ٢٠١١م


■ تدبير المنزل .. ما بعد الثورة
رابعًا
الاقتصاد
والمحليات

الأجور والإنتاج

يتصارع أساتذة الجامعات ومراكز البحوث من أجل الحصول على مكافأة ما يسمى الجودة التي تدفعها الحكومة لمدة ستة أشهر سنويا تحت شروط متعسفة لا تمت للجودة بصلة ، المكافأة قدرها ألفا جنيه للأستاذ العامل والأستاذ الذي بلغ أرذل العمر ومازال متفرغا ، أما غير المتفرغ فلا مكافأة له . وتنخفض المكافأة بالنسبة للأستاذ المساعد ، والمدرس لتصل إلى ١٥٠٠ ، و١٢٠٠ جنيه يخصم منها ما تراه الجامعة تبرعا إجباريا لأغراض خاصة بها .

كاتب السطور ومثله كثيرون لم يحصلوا على هذه الجودة ؛ لأنهم رأوا في شروطها التعسفية ما يتناقض مع قيمهم وأخلاقهم ، فضلا عن كونها لا تسمن ولا تغني من جوع ، ولا تكافئ قيمة الأستاذ الجامعي وما يبذله من جهد .

في أوراق تسربت عن إحدى الشركات التي تنتمي إلى ما يسمى قطاع الأعمال ، طالعت كشوفا بالمكافآت –وليس المرتبات– التي يتقاضاها المسئولون والموظفون بالشركة في فترة ثلاثة أشهر ، أنقل منها بعض الأرقام ، لتتبين المفارقة بين من يحصد دون مقابل، ومن يعمل ويكدح، ولا يحصل على ما يكفي الضرورات اللازمة للحياة البسيطة :

رئيس الشركة ٨٠٥٣٠٠ ثمانمائة وخمسة آلاف وثلاثمائة جنيه مصري .

أحد مساعديه ٤٥٢٣٠٧ أربعمائة واثنان وخمسون ألفا وثلاثمائة وسبعة جنيهات .

مساعد آخر ٣٨٥٥٣٢ ثلاثمائة وخمسة وثمانون وخمسمائة واثنان وثلاثون جنيها .

مساعد ثالث ٢٣٩٧٠٧ مائتان وتسعة وثلاثون وسبعمائة وسبعة جنيهات .

أقل مكافأة بين ستة وستين موظفا هي ١٨٥٦٧ ثمانية عشر ألفا وخمسمائة وسبعة وستين جنيها لموظفة تحمل دبلوم تجارة .

المفارقة بين أستاذ الجامعة الذي يفترض فيه أنه يعمل على مدار اليوم والليلة في كليته أو بيته ، ويشتري مصادر ومراجع وعناصر وأدوات لأبحاثه وتجاربه ، ويقتضي وضعه الاجتماعي أن يترفع عن أمور كثيرة يواجهها بالإنفاق والبذل الذي يليق به ، لا يساوي موظفة دبلوم تجارة في أواسط عمرها ، ولا تبذل جهدا خارج ساعات العمل الرسمي ، ولا تنتج عملا خارقا في المكتب الذي تجلس عليه وتتناول إفطارها وتشرب الشاي ، وتحكي مع زميلاتها عن أخبار الموضة وحكايات الخطوبة والأفراح والطبخ والأولاد والأزواج ..إلخ .

كان أستاذ الجامعة سابقا ينتمي إلى ما يعرف بالكادر الخاص ، أي الوظائف ذات الراتب المميز نظير الجهد المميز ، ولكن الأحوال انقلبت ، وصار الفراش في أحد البنوك الاستثمارية ، بل في الشركة المذكورة التي أشرت إليها قبل قليل ، يتقاضى أضعاف ما يتقاضاه الأستاذ الجامعي .

هناك خلل إذا في الأجور ، بين من يعمل ومن لا يعمل ، يقتضي موقفا حازما من الحكومة الانتقالية ، لتهدئة الخواطر من ناحية ، ودعم الاقتصاد المصري من ناحية أخرى .

الأمر ليس مقصورا على الشركة التي أشرت إليها والجامعة في هذه المفارقة الشاذة بين الطرفين ، بل هو يمتد إلى معظم المؤسسات والإدارات والشركات والبنوك والمصانع والوزارات ، فهناك أقلية تحظي بالمكافآت الضخمة والبدلات والحوافز والامتيازات ، لدرجة أن بعض المحظوظين من رؤساء هذه المؤسسات يتقاضى ما يتجاوز مليون جنيه شهريا دون جهد ملحوظ ، وهناك أغلبية لا تحصل إلا على الفتات الذي يضطرها إلى مدّ اليد ، أو سلوك طرق غير مشروعة . الأقلية تمرح في الترف والثراء ، غير المشروع أحيانا ، والأغلبية تعيش البؤس والعناء اليومي ، وهو ما يجعل الفوارق بين الطرفين كبيرة ، ومؤلمة ومؤثرة على مستقبل البلاد والعباد .

هل رئيس الشركة الذي يحصل على مكافآت تقرب من مليون جنيه في ثلاثة أشهر ، أفضل من الأستاذ الجامعي الذي يعكف على أبحاثه ودراساته ومناقشاته ليلا ونهارا

كما يفترض ؟ هل عبقرية رئيس الشركة المذكور – مع احترامنا لأمثاله في كل الشركات – تصنع ما لا يصنعه غيره من إنجازات وإبداعات تتباهى بها الأمم ؟

إن ما نسمعه أحيانا عن مرتبات خيالية لبعض الشباب الذين يحملون مؤهلات متواضعة في بعض الجهات يثير الحيرة والذهول . ويجعلنا نسأل : كيف ينهض الوطن بالبحث والعلم والدرس ؟

الأمر يقتضي قبل وضع الحد الأدنى للأجور أن نضع حدا أقصى لها ، وهذا الحد يتيح أن يتحول الفارق بينه وبين ما كان من يصرف من أرقام خيالية إلى صالح أصحاب الأجور المتدنية ، وإذا أضفنا إلى ذلك إلغاء الوظائف التي تمنح لمن خرجوا إلى التقاعد بصفة مستشارين أو موظفين متعاقدين في وظائف على الورق فقط ولا حاجة إليها ، ويتقاضى شاغلوها مبالغ ضخمة من الميزانية العامة للدولة ، فسوف يتوفر مبالغ ضخمة لحساب أصحاب الأجور المتدنية .

لا أجد أي وظيفة بما وظيفة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء تستحق أكثر من عشرة آلاف جنيه ، وهي تكفي في تلك الأيام الصعبة ، حيث توفر له الدولة وسيلة الانتقال ، واستقبال الضيوف والإنفاق على متطلبات الوظيفة ، وستكون الوظيفة الكبرى في الدولة نموذجا لآخرين في بقية الوظائف العليا : رؤساء مجالس الإدارات والشركات والجامعات والمصانع والمؤسسات ، فضلا عن الوزراء والمحافظين ورؤساء المدن والأحياء وغيرهم .إن ذلك سيساعد على تغطية أجور أصحاب الأجور المتدنية ، وتشغيل البطالة المتنامية ، وسد أبواب الفساد في المناصب العليا ، بل التقليل من التهافت عليها من جانب الباحثين عن منافعهم الخاصة ، دون خدمة المجتمع والناس .

لا مفر من شطب الإنفاق السفيه أو الإنفاق الذي لا أهمية إستراتيجية له. ما الذي يجعلنا ننفق مثلا مليارات الجنيهات على الإعلام الفاسد ، والأمن الفاشل الذي يستورد أحدث أجهزة القمع والقتل والقنص والسيارات المصفحة وغير المصفحة بأموال باهظة ، والثقافة الفاسدة المضادة لهوية الأمة ، والنوادي الرياضية

التي يغترف منها مرتزقة الكرة الملايين دون حسيب أو رقيب؟

ما قيمة المجالس العليا والسفلى للمرأة والأمومة والطفولة . والأعلى للصحافة ومجلس حقوق الإنسان الذي لم ينصف مظلوما ، وبقية المجالس القومية التي لا يصغي إليها أحد ، ولا يستفيد منها أحد ؟

إن الوظائف في إطار الحد الأقصى يجب أن تربط مستوى المرتب بمستوى الإنتاج ، ويوضع تقويم الوظيفة بالجهد الذي يبذل فيها ، أما ترك الأمر دون تقويم جيد وجاد ، فالفساد يظل جاثما على الصدور والقلوب ، ويبقى السخط والغضب و الصراع بوصفها قنابل مزمنة ، ومنذرا بكوارث لا يعلم مداها إلا الله .

لدينا وسائل كثيرة تجعلنا نحقق العدل أو ما يقرب منه في أجور العاملين ، بدءا من المستويات العليا حتى المستويات الدنيا ، وخاصة إذا أوقفنا أوجه الإنفاق الشكلي أو الاستعراضي أو الذي لا يفيد الأمة ، وأنا زعيم أنه يمكننا تقليص نصف الميزانية العامة مقابل الجهود الذاتية أو الأهلية التي يمكنها أن تقوم بدور كبير في الحلول مكان الحكومة والقيام بالنيابة عنها في لإنجاز كثير من المهام والخدمات .

أما القطاع الحر فهو يخضع للعرض والطلب ، ويحدد أجوره العليا وفقا لإمكاناته ومتطلباته وحاجته ، لكن لحد الأدنى للأجور يجب أن يكون معلوما بقانون ؛ لأن واقع الحياة اليومية وارتفاع الأسعار ، وانخفاض قيمة الجنية ، تجعل تحديد الأجر في صورته الدنيا أمرا ضروريا ؛ على أن يزيد هذا الأجر بنسبة توازي نسبة ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمة الجنيه خالد الذكر !

إن ترشيد الإنفاق يجعل من تحديد الحد الأعلى للأجور فريضة واجبة لاستقامة الحياة العامة ، وتثبيت السلام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ، أما الإنفاق السفيه ، مع التفاوت الرهيب بين من يحصلون على الملايين بسهولة ، ومن يدوخون من أجل المئات ، فيؤدي بالضرورة إلى متاعب لا يحتملها الوطن ،ونسأل الله أن يبعده عنها .

المجد في ١/ ٥/ ٢٠١١م .

المحليات والبلديات

أصـدرت محكمـة القضـاء الإداري في ٢٨/ ٦/ ٢٠١١ م ، حكـما تاريخيـا بحـل المجالس المحلية في جميع أنحـاء مصر ، وأشـارت المحكمـة إلى أن قيـام الثـورة كـان يوجب حل هـذه المجالس فـورا ، بحكـم مـا كانـت تمثلـه مـن فسـاد يضرب أرجـاء المجتمع . وأكـد المستشـار الإعلامـي لـرئيس الـوزراء، أن الحكومة تؤكـد احترامهـا لأحكام القضاء المصري، وبما يضمن حقوق المواطن، فيما أكد وزيـر التنميـة المحليـة أن الوزارة تحترم أحكام القضاء، وستدرس الوزارة وتفحص الحكم قانونيا، وذلـك لاتخاذ السبل القانونية بمجرد استلامه، موضحا أنه سيتم التعامـل معـه بالتنفيـذ أو الطعن .

وقد استقبلت الأوساط السياسية والاجتماعية هـذا الحكـم بفـرح بـالغ لأن هـذه المجـالس المـزورة بالكامـل كانـت موجـودة ، وتحكـم وتـتحكم فى الميزانيـة العامـة للدولة، وكانت تجهز لبقايا الحزب الوطني فرصـة العـودة فى الانتخابـات التشريعيـة والرئاسية القادمة.

وقد طالب بعض المحللين بسرعة تنفيذ حكم محكمة القضاء الإداري بحل تلـك المجالس لأن الدولة الآن فى أمـس الحاجـة إلى انتخابـات محليـة تـزيح الفسـاد الـذي يعشش فى تلك المحليات وتطهيرها، مؤكداً أن الحكـم هـو أحـد مكاسـب ثـورة ٢٥ يناير.

ولا شك أن سر تفوق الغرب في المجال الاجتماعي والإداري هو نظام البلـديات الذي يعتمد على انتخاب العناصر التنفيذية في المـدن والقـرى انتخابـا نزيهـا شـفافا ،

يصعد بمن يملكون القدرة على خدمة المجتمع وحل المشكلات دون خطب إنشائية ، أو وعود هلامية لا يكون ها أثر على أرض لواقع .

وتمثل انتخابات البلديات أو المحليات في الدول الغربية اهتماما أكبر للمواطن العادي من الانتخابات التشريعية والرئاسية ؛ إذ إن المجلس البلدي له أهمية تفوق المجلس التشريعي ؛ بحكم أن الأول يلامس الحياة اليومية بالنسبة للمواطن ، سواء ما يتعلق بالبيئة التي يعيش فيها ومشكلاتها ، أو متطلبات الحياة اليومية وما تقتضيه من خدمات ومساعدات . لذا يكون العضو المنتخب في المجلس البلدي ذا أهمية عظمى لدى الناس ، فهو يعيش معهم الحياة الاجتماعية حتى النخاع ، وهو يعلم تفاصيل ما يجري في البيئة الاجتماعية ، ويعرف أبعاد المشكلات وما يلزمها من حلول ، كما يعرف طبيعة الحلول الممكنة التي يمكن أن تساعد في دعم المجمع ، والارتقاء به .

ويركز كثير من السياسيين الغربيين على خوض تجارب النيابة عن المجتمع في البلديات والتمرس بحل مشكلاتها ليكون ذلك طريقا إلى المجالس التشريعية والانتخابات الرئاسية ؛ لأنهم يفيدون من البلديات أضعاف ما يفيدون من الانتخابات التشريعية ، والفوائد التي يحصلون عليها من المدن والقرى تؤهلهم ليكونوا أكثر قدرة على خدمة الوطن كله فيما بعد ..

وربما كانت تجربة السياسي التركي المعروف رجب الطيب أردوغان من أوضح الأمثلة في هذا السياق ، فقد كان رئيسا لبلدية استانبول في النصف الثاني من التسعينيات ، وقد زرتها عام ١٩٩٤م ، ورأيت تلال القمامة ترتفع في أهم شوارعها وميادينها الرئيسية (شارع الاستقلال ، وميدان تقسيم) فضلا عن الشوارع الأخرى ، بالإضافة إلى انتشار المخدرات واللصوصية والدعارة والخطف والرشوة والمعاكسات فضلا عن عذاب المرور ومشكلة المياه .. ولكن اختيار أردوغان مع العناصر الصالحة في بلدية استانبول حولها بعد قليل إلى شيء آخر يفرح القلب

ويبهج الروح ، ولا ريب أن من يزور استانبول الآن سيجد هذه المدينة الصعبة المزدحمة التي تقوم على سبعة تلال ، وتتوه بين شوارعها المرتفعة والمنخفضة ، نسيجا آخر يفخر به أهلوها في النظافة والنظام والتنسيق ، وسيولة المرور ، والمياه النقية ، والزهور التي تملأ كل شبر خال من الأرض ، حتى الشرفات تمتلئ بها ، فضلا عن الشوارع التي تتفتح فيها أفخر أنواع الزهور العالمية .

وأود أن أشير هنا إلى مفارقة طريفة، وهي أن القطاع العام الخاضع للبلدية في استانبول يحقق أرباحا أكثر من القطاع الخاص ، ويقبل عليه الناس أكثر مما يقبلون على القطاع الخاص ، ولا تنتشر في القطاع العام سرقات أو فساد أو بيروقراطية قاتلة ، مع أنه يتعامل في مجالات مهيأة للفساد والنهب ، مثل المطاعم والمواصلات العامة ، ولكنها من أكثر المجالات انضباطا والتزاما ، وذلك كله لأن القوم هناك اختاروا العناصر الصالحة عبر الانتخابات ، فاستطاعوا أن ينجزوا إنجازات حقيقية ؛ جعلت الناس تتمسك بهم وتختارهم في دورات متتالية .

إن اختيار القيادات المحلية عبر صندوق الانتخابات الشفافة قادر على إفراز أفضل العناصر الصالحة التي تستطيع حل المشكلات ، وتيسير حياة الناس دون خطب أو ادعاءا ت .

وللأسف الشديد ، فإن المحليات في بلادنا العزيزة ، بدلا من أن حل مشكلات الناس وتيسيرها ، أسهمت في تعقيدها ، وتشويهها ، وصار الفساد في أرجاء المحليات إلى الركب كما كانوا يقولون ، وبدلا من أن يكون الحكم المحلي طريقا إلى الحلول الذاتية ، تحول إلى درجة متوحشة من التعقيد والإفساد والنفاق ؛ لا قبل للمواطنين باحتمالها .

لقد نشأت المحليات من خلال صياغة اشتراكية تقلد ما كان قائما في البلدان الشيوعية ، أي إن يكون النظام المحلي امتدادا للحزب الشيوعي الحاكم ، مهمته

الأصلية ، مساندة السلطة الشيوعية القائمة ، ومواجهة خصومها بالدرجة الأولى . وهو ما ساد المجالس القائمة في المحافظات والمدن والقرى المصرية ، وكان النظام الفاسد البائد يعتمد على هذه المجالس في تأييده ، وجمع الأنصار وخاصة في الانتخابات التشريعية ، لتصعيد الأشخاص الذين تريدهم السلطة ليكونوا عونا لها .

نشأ هنا نوع من التحالف الوثيق بين عناصر الحكم المحلي الفسدة ، والسلطة المستبدة ، يقوم على تبادل المنافع الحرام ، واستصدار القرارات التي تجعلها قانونية ، ولو كانت ضد الضمير والأخلاق ، بدءا من الحصول على مكافآت من جهات متعددة، إلى الاستيلاء على أراضي الدولة والأوقاف ، مرورا بالمناقصات وعمليات الأمر المباشر وغير ذلك من مصادر المنفعة الحرام على حساب الشعب البائس المسكين ، وبالطبع فإن محاسبة الفاسدين في المحليات تبدو صعبة لأن الفاسد وراءه من يحميه ويسانده ، فيتم التعتيم على جرائم النهب والفساد ، وإهمال مصالح البلاد والعباد .. أما من يتم تقديمهم للمحاكمات أحيانا فهم الذين يخرجون عن النص الفاسد الحاكم ، وإذا تابوا وأنابوا عادوا إلى سيرتهم الأولى !

ومن الغريب أنه يتاح لهذه المجالس سلطات بلا حدود ، منها مثلا سلطة فرض إتاوات على المواطنين تحت حجج إقامة مشروعات أو دعم بعض الجهات ، ولكن لا تقوم مشروعات ، ولا يتم دعم جهات ..

خذ مثلا بسيطا موضوع الكارتة التي تفرض على سائقي السيارات ، ويفترض أنه يتم إنفاقها على تحسين مواقف السيارات أو تقديم الخدمات للسائقين ، هذه المبالغ التي تدفعها السيارة في كل دور تتجمع آخر الشهر ليتم توزيعها على السادة المسئولين في الحكم المحلي وربما جهات أخرى ؛ بوصفها مكافآت نظير جهد لم يبذل أبدا ، اللهم إلا ما يقوم به الأشخاص الذين يجمعون هذه المبالغ ، ويتقاضون نظير ذلك مرتبات ضئيلة ، وقد يكونون من الموظفين في المحليات أساسا ، فلا يحصلون إلا على مرتباتهم الأصلية ويحظى السادة الجالسون على مكاتبهم في المحليات

ومجالسها بمكافآت دون مقابل !

ومهما يكن من أمر فإن الضرورة تفرض الآن أن يكون هناك قانون جديد للإدارة المحلية يستهدي بنظام البلديات في أوروبا وتركيا ، على أن يكون هناك مبدأ انتخاب القيادات جميعا ، بدءا من رئيس القرية والحي ، ورئيس المدينة والمركز ، والمحافظ ونائبه .

إن إرساء هذا المبدأ بانتخاب القيادات ؛ يجعل ولاءها لمن انتخبها ، قبل الحزب الذي تنتمي إليه أو الحكومة القائمة أو الرئيس الموجود في السلطة .

ثمة من يعترض على مبدأ الانتخاب بحجة أن المحافظ أو رئيس المدينة أو القرية المنتخب سيخضع لعائلته وأقاربه ، ولن يستطيع محاسبتهم ، وهذا كلام لا يستقيم مع وجود مجلس بلدي منتخب يراقب ، ويشرع ، ويحاسب .

يبقى موضوع المحافظات الحدودية التي تستلزم وجود محافظ عسكري بحكم ما قد تفرضه ظروف حربية أو استثنائية ، تربط ما بين المحافظة وإمكاناتها من ناحية ، وظروف العمليات العسكرية من ناحية أخرى ، وهذا أمر لا يعوق انتخاب نائب المحافظ في المحافظات الحدودية ليتحرك في إطار الصلاحيات غير العسكرية متعاونا مع المحافظ العسكري ، والمجلس المنتخب لتسيير الشئون العامة في المحافظة .

المجد في ٢٨/ ٦/ ٢٠١١م .

الخلافات الخلاقة !

أما آن للنخب التي تمثل الأقلية السياسية والطائفية أن تقبل بإرادة شعبنا العظيم ، وتنزل عندها ؟ إن ازدراء الشعب واحتقار اختياره يمثل إهانة لا تغتفر من جانب هذه النخب التي لا تريد أن نتوافق على الديمقراطية ، ونقبل بآلياتها التي تنفذ رأي الأغلبية وتحترم رأي الأقلية ..

بدلا من هذا السعار المحموم في الحملة على الإسلام والإسلاميين ، ورفع الفزاعة الإسلامية في الداخل والخارج ، نجلس معا ، ونتفق على المشترك من قضايانا الرئيسية ، ونسعي للعمل من خلاله وفقا للتنافس الحر الشريف من أجل خدمة وطن مظلوم ، عاش تحت نير الديكتاتورية والاستبداد واستباحة أمواله وثرواته ، فضلا عن كرامته وشرفه وتاريخه ..

أما آن لنا أن نكف عن ازدراء الإسلام وإهانته ووصمه – كذبا – بالتعصب والتمييز والاستبداد والتاريخ الدموي ، والطائفية ، والظلامية والرجعية ، والتشدد والتطرف والإرهاب وغير ذلك من صفات القبح والإجرام ؟

إن النضال ضد الإسلام والإسلاميين ، عمل لا يليق بالنخب التي يفترض أنها تملك ثقافة عالية ، وفكرا واعيا ، وعقولا راجحة ، ثم إن هذا النضال لن يغير من الأمر الواقع شيئا ، فأكثر من ستين عاما والنضال ضد الإسلام يمضي على قدم وساق ، مسلحا بأقوى وسائل الدعاية والمساندة الحكومية ، ومع ذلك لم يحقق تقدما كبيرا ، لسبب بسيط وهو أن الإسلام متجذر في أعماق المصريين ، وهو طاقة المقاومة الكبرى ضد الغزاة الخارجيين ، والغزاة الداخليين الذين يريدون تجريد

مصر المسلمة من هويتها الإسلامية ، ودينها الحنيف .

النضال البائس ضد الإسلام والإسلاميين ، وصل إلى دركة هابطة من الانحطاط ، عندما وصف شيوعي حكومي المجاهد العظيم حافظ سلامة ، قائد المقاومة الشعبية في السويس ، وراعي الثوار في يناير الماضي ، بأنه مجرد حانوتي ، كان يقوم بتكفين الشهداء بعد تغسيلهم وقبل دفنهم في أكتوبر ١٩٧٣م !!

الأولى في هذا الوقت بالذات ، تحويل هذا النضال البائس إلى خلاف مثمر حول القضايا الملحة التي تعنى الوطن والمواطنين ، وتملأ الناس بالإحباط ، وعدم الثقة في المستقبل ، وتعيدهم إلى المربع الأول مرة ثانية .

لدينا قضايا كبرى نتوحد حولها ، ونختلف من أجلها اختلافا خلاقا سعيا لحلها أو بلورتها بما يخدم الجموع العامة من الناس ..

تعالوا نقدم رؤانا المتباينة حول حل مشكلة الغاز الذي تحتاجه بيوت الفقراء ، ومع ذلك يتم تصديره إلى العدو النازي اليهودي بتراب الفلوس ، ويجد الغزاة في أنفسهم الجرأة والبجاحة ليرفضوا رفع سعره بما يماثل السعر العالمي ، ويهددوا بالتحكيم الدولي إن لم تستجب الحكومة الانتقالية للإرادة الصهيونية الإجرامية !

الفقراء المصريون يسهرون الليل من أجل أنبوبة بوتاجاز ، ويتضاربون ويتطاحنون ، ويسقط قتلى أمام أنابيب البوتاجاز التي يحتكرها لصوص مدربون على تنشيف ريق الناس ، وبهدلتهم ، وخاصة العجائز وكبار السن ، وبالتأكيد لو تركنا هجاء الإسلام والمسلمين ، فسوف نجد عبقريات مصرية تبدع في البحث عن حل عبقري يدخل الغاز بالجهود الذاتية إلى البيوت مثل المياه والكهرباء ، ويجنب الناس كثيرا من المتاعب والأخطار والمضاعفات .

ومثل الغاز قضية السولار ، والبنزين وغيره من محروقات ، تطل بمشكلاتها على الناس بين حين وآخر ، وتضعهم في مواجهات مع بعضهم البعض ، بينما نملك

حلولا عبقرية إذا وضعناها في دائرة الخلافات الخلاقة بدلا من التشهير بالإسلام والمسلمين ..

ثم عندنا مشكلة الديون والاقتصاد الذي خربه اللصوص في النظام البائد، ونستطيع أن نمنع الحكومة القائمة من مدّ يدها إلى الغير بتقليص النفقات الحكومية وترشيد الإسراف في بعض الجهات، ونفيد من مدخرات المصريين في إنشاء الشركات المساهمة، ونستدعي تجربة طلعت حرب بعد ثورة ١٩١٩، التي أنشأت مصانع كانت درة الشرق حتى جاء الفاسدون المفسدون فباعوها وخربوها، وتجربة طلعت حرب امتدت من البنوك إلى الصناعة والزراعة حتى وصلت إلى صناعة السينما .

لدينا عباقرة من كل التيارات يستطيعون توظيف خلافاتهم الخلاقة في تجديد شباب مصر اقتصاديا، وتحويلها إلى سنغافورة أخرى، إذا خلصت النوايا، وأفدنا من الطاقات الكبيرة الخلاقة . ورفض مذلة الوقوف على أبواب أمريكا أو أوروبا أو صندوق النقد الدولي أو الدول النفطية وفرض الشروط المهينة مقابل القروض !

نستطيع أن نوظف الخلافات الخلاقة في مشكلة إستراتيجية قديمة وهي تعمير سيناء التي يطمع فيها العدو الصهيوني المحرم، ويهدد بها من حين لآخر . كيف نعمرها وننقل إليها ملايين البشر ليعيشوا في بيوت نظيفة وهواء نقي، وسعة من الرزق والحياة، فيزرعون ويصنعون وينتجون، ويشكلون حائط صدّ أمام التفكير الهمجي الصهيوني الشرير .

إن ترعة السلام تمتلئ بالمياه ولكنها لا تزرع ولا تروي ولا تتحرك، والأرض حولها صحراء جرداء لا تنطق ولا تتكلم، ولا ينمو فوقها زرع ولا يحلب ضرع .. كيف نوظف خلافاتنا الخلاقة لتحريض الأحزاب الكرتونية وغير الكرتونية والشباب الثائر، ليذهب إليها ويحييها بالعمل والبناء، ويستخدم العناصر والمواد المحلية المتاحة في إقامة بيته ومسجده ومصنعه وطريقه وملعبه وبستانه ..

عباقرتنا الكرام يمكن أن يتفاهموا حول تشجير سيناء كلها حتى يتم نقل الناس إليهـا بزراعـة أشـجار الكـافور والجازورينـا والنخيـل ، ولـو قامـت كـل محافظـة بتخصيص بند العلاقات العامة من ميزانيتهـا الـذي يـذهب إلي المطاعم واستقبال الضـيوف الـذين لا داعـي لضـيافتهم والإعلانـات النفاقيـة في التهـاني والتعـازي والدعاية الكاذبة عن الإنجازات الوهمية والأعياد القومية التي لا يشعر بها أحد ، لعمرت سيناء باللون الأخضر ، وسدت الطرق أمام تقدم دبابات الغزاة ، وقدمت ثروة خشبية ، وأخرى من التمور والبلح تعود بالخير على السكان هناك وفي الـوادي جميعا ..

لدينا أيها السـادة – بـدلا مـن التشـهير بالإسـلام والمسـلمين – فرصـة الخلافـات الخلاقة حول توفير القمح والذرة اللـذين يعتمـد عليهما رغيـف الخبـز . وبـدلا مـن الوقـوف عـلى أبـواب العواصـم التـي تصـدر القمـح ، وتبيعـه لنـا مخلوطـا بالسـوس والفضلات التـي تأباهـا البهـائم ، وتفـرض شروطـا مذلـة ، وتتمنـع حتـى يستسـلم المفاوض المصري لتنفيذ هذه الشروط ، يجب أن نبحث في توفير القمح والـذرة عـلى أرضنا ، ونشجع الفلاحين على زراعتهما وتوريـدهما إلى الحكومـة بسـعر مجز ؛ حتـى يكون المخزون كافيـا لمواجهـة الشـهور العجـاف . بعـد أن أعلنـت مصر عـن وجـود مخزون من القمح حتى يناير القادم ، لم تجـد موسـكو مفـرا مـن رفـع الحظـر عـن بيـع قمحها ، ولعلها في ذلك تقدم مثالا لما يمكن أن توفره حالة الاستغناء عـن استيراد القمح ، ولو أن المخزون لدينا يكفينا العام كله ، لتغيرت أحوال كثيرة على المستويين المحلي والعالمي ..

كنت أتمنى مـن وزيـر التضـامن الشـيوعي بـدلا مـن أن يجعـل همـه عـدم تسـجيل الجمعيات ذات الأسـماء الإسـلامية ، أن يهـتم بتـوفير القمـح ، وتشـجيع زُرّاعـه مـن أجل الوطن الذي يضم الجميع ، وبدلا من أن يسخر من فكـرة الاكتفـاء الـذاتي مـن المحصـول ، كـان عليـه أن ينـاقش وزيـر الزراعـة والمهتمـين بـالأمر كـي لا يفشـل في

استيراده كما فشل في توفير أنبوبة البوتاجاز ، وصفيحة السولار !

في مصر مشكلة خطيرة لا يكاد يخلو منها بيت واحد ، وهي مشكلة البطالة ، ويستطيع الفرقاء السياسيون من كافة الاتجاهات أن يوظفوا خلافاتهم الخلاقة ، في توفير فرص عمل لهؤلاء الشباب الذين تحولت حياتهم إلى نوم في النهار ويقظة بالليل ، وتستوعبهم المقاهي أو الصحبة الفاسدة أو اليأس الذي يؤدي إلى الانتحار.

مشكلة البطالة يجب أن تتجلى من خلالها عبقرية الأحزاب والقوى السياسية بتوجيه هؤلاء الشباب إلى المبادرات الذاتية والاجتماعية التي تحركهم في الاتجاه الصحيح ، والهجرة إلى الداخل في المناطق الصحراوية أو قليلة السكان ، وإقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة المناسبة للبيئة التي يعمل فيها هؤلاء الشباب ، ويستوطنون ويبنون أسرا ويعمرون هذه المناطق عن رغبة وبدافع ذاتي يحركه الإيمان وحب الوطن ، والأمل في مستقبل أفضل .

إن شبابنا يعمر الصحراوات في الخليج ، ويعيش هناك تحت أقسى الظروف المناخية والاجتماعية والنفسية ، ولو توفر له الحد الأدنى من الظروف المناسبة عندنا ، فسوف يبدع ويتألق .

دعونا نكف عن هجاء الإسلام والحركة الإسلامية ، ونخلع حالة التربص ، ونتنازل عن الاستبداد الفكري والتسلط الثقافي والاستعلاء لنخبوي ، ونتجه للتفكير العلمي والحوار المنتج من أجل مشكلاتنا المشتركة والتحديات الصعبة التي يواجهها الوطن .. ولنقبل بنتائج صندوق الانتخابات في عمليات التصويت النزيهة الشفافة التي تجري تحت إشراف القضاء .

لنختلف ، ولتكن خلافاتنا خلاقة ومثمرة !

المجد في ١/ ٦/ ٢٠١١م .

كتب للمؤلف

أولا : كتب صادرة عن دار النشر الدولي بالرياض

١- النقد الأدبي الحديث: بداياته وتطوراته.

٢- تيسير علم المعاني .

٣- الأدب الإسلامي : الفكرة والتطبيق .

٤- محمد- صلى الله عليه وسلم -في الشعر العربي الحديث (طبعة ثانية منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة) .

٥- المدخل إلى البلاغة القرآنية .

٦- القصائد الإسلامية الطوال في العصر الحديث: دراسة ونصوص (طبعة رابعة منقحة ومزيدة ومجلدة وفاخرة).

٧ - تطور النثر العربي في العصر الحديث .

٨- مدرسة البيان في النثر الحديث .

٩- تطور الشعر العربي في العصر الحديث .

١٠ - المدخل إلى البلاغة النبوية .

ثانيا : كتب صادرة عن دار العلم والإيمان (دسوق - كفر الشيخ) :

١ - الإخوان والنظام : برنامج الحزب المستحيل .

٢ - وجوه عربية وإسلامية .

٣ - الورد والهالوك : شعراء السبعينيات في مصر (طبعة ثالثة) .

٤ - الواقعية الإسلامية في روايات نجيب الكيلاني (طبعة ثالثة) .

٥ - الرواية التاريخية في أدبنا الحديث (طبعة ثالثة) .

٦ - الرواية الإسلامية المعاصرة (طبعة ثانية).

٧ - في رياض النبوة (٣ أجزاء)
٨ - شعراء وقضايا : قراءة في الشعر العربي الحديث .

ثالثا : إسلاميات :

١ - مسلمون لا نخجل (٤ طبعات).
٢ - حراس العقيدة (٣ طبعات).
٣ - الحرب الصليبية العاشرة.
٤ - العودة إلى الينابيع .
٥ - الصلح الأسود .. والطريق إلى القدس .
٦ - ثورة المساجد .. حجارة من سجيل .
٧ - هتلر الشرق .
٨ - جاهلية صدام وزلزال الخليج .
٧ - أهل الفن وتجارة الغرائز (صبعتان) .
٨ - النظام العسكري في الجزائر .
٩ - حفنة سطور .. شهادة إسلامية
١٠ - الأقصى في مواجهة أفيال أبرهة .
١١ - الإسلام في مواجهة الاستئصال .
١٢ - تحرير الإسلام .
١٣ - دفاعا عن الإسلام والحرية .
١٤ - التنوير .. رؤية إسلامية .
١٥ - معركة الحجاب والصراع الحضاري .
١٦ - العصا الغليظة .
١٧ - واسلمي يا مصر.
١٨ - ثقافة التبعية : المنهج . الخصائص . التطبيقات .
١٩ - انتصار الدم على السيف.
٢٠ - التمرد الطائفي في مصر : أبعده وتجلياته .

٢١ – العمامة والثقافة : دفاع الإسلام وهجوم العلمانية .

٢٢ – عباد الرحمن وعباد السلطان .

٢٣– الأقلية السعيدة : يوميات التمرد والتسامح !

٢٤– ثورة الورد والياسمين : من سيدي بوزيد إلى ضفاف النيل .

رابعا : كتب أدبية ونقدية :

١- الغروب المستحيل (سيرة كاتب) .

٢- رائحة الحبيب (مجموعة قصصية عن حرب رمضان) .

٣- الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .

٤- موسم البحث عن هوية : دراسات في الرواية والقصة) .

٥- حوار مع الرواية في مصر وسوريا .

٦- لويس عوض الأسطورة والحقيقة .

٧- الوعي والغيبوبة : دراسات في الرواية المعاصرة .

٨- إنسانية الأدب الإسلامي .

٩- حصيرة الريف الواسعة .

١٠- أضواء على الرواية الإسلامية المعاصرة .

١١ – الحكاية كلها معاصرة(دراسات في الرواية) .

خامسا : إعلام :

١- الصحافة المهاجرة : رؤية إسلامية .

سادساً: كتب للأطفال :

١- واحد من سبعة .

سابعاً : كتب محققة :

١- فتاوى كبار الكتاب والأدباء في مستقبل اللغة العربية ونهضة الشرق العربي وموقفه إزاء المدنية الغربية .

٢- أحسن ما كتبت .

ثامنا – كتب معدة للنشر :

- الحداثة العربية : المصطلح والمفهوم (طبعة ثانية) .
- الإبادة والمقاومة : الشعب الفلسطيني لا يموت .
- خبز السلطة .. خبز الحرية (الحقل الثقافي في مصر المعاصرة) .
- الحلم والدهشة (قراءة أدبية) .
- اللحم الإسلامي المستباح .
- حضرت التبعية .. وغابت الهوية .
- صالون الشعر والأدب (أعلام وقضايا) .
- نداء الفطرة .
- اخلع إسلامك .. تعش آمنا ؟!
- ثقافة تزغيط البط !
- محرقة غزة .. الشعب الفلسطيني يقاوم !
- القيم الإسلامية في رسائل النور
- كهنة آمون !
- المدافعة والمداولة – قراءة في السنن والتحولات .

ثامنا : كتب إعادة طبع :

١ – التغريب وتجلياته (لويس عوض نموذجا) .
٢ – حوار مع الرواية في مصر وسوريا .
٣ – حصيرة الريف الواسعة .
٤ – إنسانية الأدب الإسلامي .
٥ – الحب يأتي مصادفة (رواية عن حرب رمضان) .
٦ – أهل الفن وتجارة الغرائز .
٧ – معركة الحجاب والصراع الحضاري .
٨ – التنوير رؤية إسلامية .

❖❖❖

الفهرس

